بسم اللہ الرحمن الرحیم

الحمد للہ علی طبع ما یجلو الابصار والبصائر ویفیض ما یدخر من الاسرار فی السرائر عن

مخزن اسرار

از

حکیم نظامی گنجوی

النساء

وقدیمی کتب خانہ

مقابل آرام باغ۔ کراچی ۱

CALL NO.

PUNJAB UNIVERSITY LIBRARY

LAHORE

ذخیرۂ کتب پروفیسر محمد اقبال مجددی
جو انھوں نے 2014ء میں
پنجاب یونیورسٹی لائبریری کو عطیہ فرمایا

Marfat.com

۱۹۸۲۲

نحمدہ اللہ علی طبع ما یجلو الابصار والبصائر ویفیض ما یدخر من الاسرار فی السرائر اعنی

تحفۂ حنفیہ

الجزء الاول

قدیمی کتب خانہ

مقابل آرام باغ۔ کراچی ۱

138272

تحقیق السبحان وبیان التسبیح

بسم الله الرحمن الرحیم

الحمد لله رب العالمین والصلوة والسلام علی سید الانبیاء والمرسلین محمد وآله وصحبه اجمعین سبحانه الظاهر انه اسم بمعنی التسبیح ومنصوب بفعل مضمر وهو سبحت والتسبیح التنزیه وهو التبری عن السوء والتفعیل قد یکون بایجاد الفعل فیطاوعه فعل من الانفعال مثلا کما فی قطعته فانقطع وهو مستحیل فی جنابه تعالی وقد یکون بانتساب الفعل بالاعتقاد او بالقول او بالاشارة عن الجوارح وقد یکون به لالة الحال فیشمل التسبیح القهری ایضا والاربعة الاخیرة متحققة فی جنابه تعالی فالثلثة الاول منها

تختص بذوى العقول من المسبحين والأخير يشمل الكل ثم للتشبيه شبه
بالمركبات الخارجية من الحقائق المتواصلة فيشتد عى عللا اربعا فالمسبح
هو العلة الفاعلية والقول والعمل والحال والاعتقاد كالعلة المادية
وتخصيصاتها العارضة لها من اظهار التبرى عن كل سوء بمنزلة العلة
الصورية وغايتها انعكاس اشعة التنزه الى المنزهين بالكسر فان
المنزه بالفتح لا ينزه من تنزيههم بل هم ينزهون به وهكذا حال
الحمد والصلوة ما اعظم شانه حال من ضمير سبحانه بتقدير القول
اى مقولا فى حقه ما اعظم شانه لا يحده هذا القول بظاهره

فى الصحيح والارض والسموات والارض وكل ما سوى ذوى العقول
نفس ان لم يكن ان النار والماء والتراب خصص العقل والفهم
عليك ان الشاة آكلة كل ما انبت الله تعالى فى الارض
الشيخ على الفضل والكمال وحسن الحال
ذوى العقول والاعلى راى من جوزه فلا اختصاص حال
من قال بعدم صدور التسبيح بلسان
القال من غير ذوى الالباب والعامى من قال الصدور
غير ظاهر وحاشا شئ فخصاندار من بعيد
اى لو اريد بالمركبات الخارجية غير ما ذكر من
الواجع والممكن ممكن
فاجيب بانا لا نسلم ان ذلك المركب ممكن محتاج الى العلة الفاعلية
فتدبر سبق العدم والجزء الواجب
الكاينات

والنباتات
والجمادات انما يصح على تاويل
التسبيح على ما
الفاعل المختار وبعض التسبيح اى القهرى غير صادر بالاختيار فليس التشبيه
اى الواقعية الموجودة بالاصالة دون الاخيرة
على التشبيه
هو الذى يسبح عن انشى
الواجع والممكن ممكن
فاجيب بانا لا نسلم ان ذلك المركب ممكن محتاج الى العلة الفاعلية
فتدبر سبق العدم والجزء الواجب
الكاينات

Marfat.com

يحتمل ان يكون حالا من الشان او ضميره اعنى المتصل به الراجع الى الله سبحانه وعلى الاول يكون الظاهر من الحد حدا يقف المحدود عنده اى شانه تعالى لا يقف عند حد لا يتجاوزه وعلى الثانى يكون الظاهر من الحد اما الطرف كالنقطة للخط والخط للسطح والسطح للجسم فيكون معنى الكلام انه سبحانه وتعالى ليس له طرف ونهاية لخروجه تعالى عن الكميات والمتكممات واما الحد بمعنى المعرف المركب من الاجزاء الحقيقية كما يشعر به قوله فى الحاشية لانه بسيط ذهنا وخارجا وتبيانه على وجه التحقيق بحيث لا يمازجه سفسطة على ما ادى اليه نظرى هو ان الاجزاء الحقيقية للشى ما يدخل فى قوام حقيقته اى ما يدخل فى ذاته ولا شك ان الذات محفوظة فى كلا نحوى الوجود الذهنى والخارجى بناء على حصول الاشياء بانفسها فى الذهن كما هو التحقيق فالاجزاء الداخلة

انه تعالى بسيط ليس له اجزاء

Marfat.com

حقيقة في ذات الشيء تكون محفوظة في كلا نحوي الوجود وحينئذ يثبت
التلازم بالبرهان بين الاجزاء الحقيقية الخارجية والذهنية ومع
قطع النظر عن القول بحصول الاشياء في الذهن بانفسها نقول على تقدير
القول بالمثال في الذهن ايضا ان الاجزاء الحقيقية ما يكون داخلا في نفس
قوامها فاذا كان قوامها في الخارج فقط فاجزاؤها الحقيقية هي الاجزاء
الخارجية فقط واما الاجزاء للمثال للشيء فليس اجزاء للشيء بل لامر المباين
له وبالجملة ان التحديد المراد ههنا هو التحديد بالاجزاء الحقيقية و
هي عين الاجزاء الخارجية أو مستلزمة لها وعلى التقديرين يلزم
من نفي الاجزاء الخارجية نفي التحديد الحقيقي المراد ههنا وبيان نفيها
على وجه التحقيق ان الواجب تعالى وتقدس لو كان له اجزاء خارجية فتكون

انه تعالى بسيط ليس له اجزاء

تلك الاجزاء علة له تعالى ضرورة كون وجود الاجزاء علة لوجود الكل وحينئذ يكون الكل معلولا متاخرا عن علته فهذا التاخر اما التاخر الذاتي فقط او مع الزماني على الاول يثبت الحدوث الذاتي وعلى الثاني الحدوث والزماني وكلا نحوي الحدوث مختصان بالممكن فيكون الواجب ممكنا على تقدير القول بالاجزاء الحقيقية والتحديد الحقيقي وحينئذ ثبت المطلوب بالبرهان القطعي ولم يكن لقول من قال ان الدليل يقتضي بطلان الاجزاء الخارجية دون الذهنية سبيل الى هدم اساس المط وبعبارة اخرى لك ان تقول في بيان المطلوب ان الواجب تعالى لو كانت له اجزاء يكون بحسب ذاته محتاجا الى نفس ذوات تلك الاجزاء وبحسب وجوده يكون محتاجا الى وجود الاجزاء كما هو شان الذات والذاتي وبيناه على وجه التحقيق في بعض الحواشي فيكون الواجب تعالى بحسب نفس ذاته عاريا عن الوجود فان المحتاج الى شيء اخر ولو كان جزءا يكون فاقدا للوصف المحتاج فيه وفقدان الوجود هو العدم فيكون الواجب تعالى بالنظر الى ذاته معدوما وهذا ينافي معنى الوجوب الذاتي فانه عبارة عما لا يقبل العدم لذاته تعالى وقد يستدل على المطلوب بان الواجب تعالى لو كان له اجزاء فاما ان يكون تلك الاجزاء ممكنات فيلزم من رفعها بحسب الذات

ليس للواجب تعالى اجزاء

رفع الواجب كذلك فلا يكون الواجب واجبًا او ممتنعات وهو ظاهر البطلان
ضرورة ان امتناع الاجزاء ليستلزم امتناع الكل او واجبات فيلزم تعدد الواجب
وايضا يلزم ان لا يكون الواجب تعالى حقيقة محصلة بل امرا اعتباريا فان الواجبات
لا يعقل بينها علاقة الافتقار والا صارت ممكنة والتركيب الحقيقي لا يعقل
بدون الافتقار وهذا البيان وان يقنع به الناظر لكن لا يفحم المناظر فان
تعدد الواجب تعالى باطل في نفس الامر بدليل شرعي وبيان عقلي خارج عن
العقول المتوسطة كعقول العرفاء فانهم يعلمون ذلك بالعقول ايضا في
خلواتهم ومراقباتهم وصفاء اذهانهم ولكن لم يقم عليه برهان قوي بعد
في عالم العقول المتوسطة التي كلامنا فيها وكذا القول بحصر التركيب
الحقيقي في الافتقار بين الاجزاء غير مسلم بل يجوز ان يكون بينها علاقة خاصة
في نفس الامر مجهولة الكنه بها يخرج عن الاعتبارية بمعنى الاختراع والانتزاع
فقط بل الحق ان المجموعات المركبة من الاجسام المتباينة في الوضع كالجدران
مثلا لها وجودات خارجية سوى وجودات الاجزاء بمعنى كل واحد واحد واحكام
المجموعات تغاير في نفس الامر لاحكام الاجزاء مغايرة في الواقع ولا يفتقر
تلك الوجودات والاحكام الى انتزاع المنتزع واعتبار المعتبر فلو كان وجود
الواجب تعالى كذلك لا يلزم الاستحالة على طريق العقل المتوسط

الواجب بسيط ليس له اجزاء

Marfat.com

وان كان الامر على خلاف ذلك على لسان الشرع والعقول القدسية للعرفاء فلابد
لاقامة البرهان المفنع للناظر والمناظر المنصف من البيان الذي ذكرته اولا ثم من
الافاضة هيهنا ابطال الاجزاء التحليلية المقدارية وغيرها من الامور الانتزاعية
المحضة التي توهموها الاجزاء على سبيل المسامحة ببيانات واهية فانه لا دخل له لاثبات
المطلوب فان كلام المصنف هيهنا وارد على التحقيق دون المسامحة والتخييل علا
ان تلك الاجزاء انما تبطل لربطل كونه تعالى جسما بالبرهان وما بطل به بل انما
بطل ذلك بلسان الشرع وفي عالم النظر ببيانات اشبه واخرى هذا في الاجزاء
المقدارية واما غيرها فانما يبطل كونه بطل كون امر واحد بسيط في الخارج بحسب ذاته
فيشمل الانتزاع امور متكثرة وهو خلاف الواقع كما بينا في مقام اخر ولا يسعه هذا المقام
ولا يتصور على صيغة المجهول اي لا يتصور بالكنه وبكنهه اما الاول فقد ظهر بطلانه

انه تعالى لا يتصور بالكنه وبكنهه

تمام من ابطال الاجزاء الحقيقية فان العلم بالكنه انما يكون بها واما الثاني
فلان الوجود الخاص للواجب تتشخصه عين ذاته تعالى ومن البين ان الشخص
الخارجي اب من ان يكون المتشخص به من حيث هو كذلك حاصلا في ذهن
من الاذهان سيما اذا كان الشخص واجبا لذاته فان الواجب بالذات
يكون غنيا بالذات عن الجاعل فلو حصل فيه تعالى في الذهن يكون
متشخصا به فهذا التشخص اما ان يكون هو التشخص الخارجي بعينه فيلزم
الاحتياج الى المحل فيحتاج الى العلة الجاعلة او يكون مغايرا له فيلزم ان يكون
للشخص الواحد تشخصان وهو باطل فان قلت لا مضايقة اذا كان احدهما خارجيا
والآخر ذهنيا وانما يلزم الاستحالة لو كانا من جنس واحد قلت تشخص الشيء
عبارة عما يفيد الامتياز للمعروض من حيث انه معروض به عن جميع ما عداه
سواء كان كليا او جزئيا خارجيا او ذهنيا فاذا حصل للشخص الخارجي بسبب
التشخص الخارجي امتياز عن جميع ما عداه فالتشخص الذهني له امّا ان
لا يفيد الامتياز فليس بتشخص او يفيد الامتياز عما عداه فيلزم تحصيل
الحاصل وهو محال وح يظهر فساد ما زعم البعض من ان يكون الواجب لذاته
بحسب وجوده وتشخصه الخارجي واجبا بالذات ويكون بحسب التشخص الذهني
ممكنا بالذات نعم بعد التشخصات الذهنية او الخارجية او المختلطة من القسمين
انما يعقل للطبايع الكلية فيحصل لها الامتياز في ضمن شخص هو اسطة التشخص

Marfat.com

عن جميع ما عداه ويحصل الامتياز الآخر لذلك في ضمن شخص آخر فهذا الامتياز
للاشخاص بالذات وللطبايع بالعرض فان قلت هذا البيان ينفي سبيل حصول
الاشخاص الخارجية في الاذهان فكيف سبيل العلم بها قلت سبيل العلم فيها
اما بالخواص المختصة او بحصول طبايعها الكلية في الذهن مع حصول التشخص
ذهني لها مماثل للتشخص الخارجي وحينئذ يكون التشخص الذهني المماثل في
الحقيقة للتشخص الخارجي كاشفا له فيستحفظ سبيل حصول الاشياء بانفسها
اي بماهيتها الكلية بقدر الامكان وبقي مطالبة البرهان على ان وجود
الواجب وتشخصه عين ذاته وبيانه ان التشخص الخاص الوجود كذلك لو لم يكن
عينا له تعالى لكان اما جزءا او زائدا والاول باطل لما مر سابقا والثاني ايضا
باطل فكن الزائد يتاتى فيه احتمالات ثلثة اما ان يكون قائما منضما او منتزعا
او مرا منفصلا والانفصال ظاهر البطلان فان الوجود والتشخص كليهما
محمولان على الواجب تعالى والمنفصل لا يحمل اصلا والقيام يستلزم
احتياج القائم الى ما قام به والاحتياج ملازم للامكان والممكن
يستلزم العلة فوجود الواجب يستلزم ان يكون له علة ولا تكون غيره
تعالى والا لم يكن الواجب واجبا ولا يكون العلة نفس ذات الواجب
من حيث هي هي فان العلية من خواص الوجود فالوجود

وجود الواجب وتشخصه عين ذاته

١ قوله الاشراق بالكسر ٢ قوله ان عرض الشارح ٣ قوله فان الانسان ٤ قوله
بين التشخصين ٥ قوله واعني ٦ قوله الاهية ٧ قوله اي حين الحاكمة
٨ قوله لذاي الشخص ٩ قوله واجيب ١٠ قوله الخارجي ١١ قوله واعني
١٢ قوله واعني ١٣ قوله ان التشخص ١٤ قوله الشخص ١٥ قوله الخارجي
١٦ قوله الشخص ١٧ قوله الشخص ١٨ قوله الشخص ١٩ قوله الشخص
٢٠ قوله الشخص ٢١ قوله الشخص ٢٢ قوله الشخص ٢٣ قوله الشخص
٢٤ قوله الشخص ٢٥ قوله الشخص ٢٦ قوله الشخص ٢٧ قوله الشخص
٢٨ قوله الشخص

مسألة علم الواجب تعالى

الذى بحسبه يكون علة لوجوده أما ان يكون عين الوجود المعلول فيلزم الدور أو غيره فيلزم التسلسل هذا اذا قرئ لا ينصور على صيغة المجهول ولو قرئ على صيغة المعلوم يكون المراد به ان علمه تعالى ليس بحصول الصورة والارتسام كما ذهب اليه ارسطو والشيخان لا ينكشف الغطاء عن وجه المقصود فلم يذكر مسألة علم الواجب التى هى من مهمات المسائل قد تحيرت فيه الافهام ولم يات احد بما يتعلق بقلب الاذكياء وانى مع اعتراف عجزى فى كل باب نذكر بتوفيق الله تعالى وتاييده ما ينشط به الاذهان الصافية ويميل اليه الافهام الفائقة ولكن لغرابة المقام وضيقه لا نذكر الا مرا ضروريا مختصرا موضحا موصلا الى المقصود فنقول ان الاقسام العقلية فى علم الواجب تعالى بالممكنات خمسة والمذاهب المعتدة الواقعة فيه عشرة فنبطل الباطل منها ونحق الحق ويكشف فى ذيلهما المقصود ههنا اما الاحتمالات العقلية الخمسة فهى ان علمه تعالى بالممكنات أما ان يكون عين ذاته تعالى أو جزأه أو قائما منضما اليه أو منتزعا عنه تعالى أو امرا منفصلا عنه تعالى والاحتمالات الاربعة الاخيرة باطلة فتبقى الاول أما الاول منها فلما مر من ابطال الجزء له تعالى واما الثانى فلما سنح لى استحكامه وهو ان لا نضمامات يجب ان تكون بحسب عدد المعلومات فان علم زيد على وجه التفصيل غير علم عمرو كذلك كما يشهد به الضرورة والمعلومات غير متناهية فالعلم ايضا كذلك والمعلومات الغير المتناهية مستقبلة كانت وماضية عند الحكيم مترتبة ترتبا زمانيا او طبعيا بالذات فى سلسلة المعدات فيكون علومها مترتبة بالعرض بحيث يتعين الاول وهو علم يتعلق بالحادث اليومى والثانى وهو علم يتعلق بالحادث بالغد

فى تقسيم الاحتمالات ٢ قوله لا الاحتمالات ٣ قوله لا ينصور ٤ قوله لا ذهب اليها ارسطو ٥ قوله ان علمه تعالى اى علم فعلى ٦ قوله حواشيه يعنى عينيته صفاتية ٧ قوله ان يتاتى اى واما ٨ قوله الاول اى لعينيته ٩ قوله وانى اقتفت ١٠ قوله واما الاول ١١ قوله اما الثانى ١٢ قوله فلما سنح قول المصنف ١٣ قوله وما اتى اى القيام ١٤ قوله فى التلويح الخ ليس من باب فتنبه ١٥ قوله وهو ان ١٦ قوله بالممكنات ليس ١٧ قوله وهو علم يتعلق بالحادث بالغد اى الحادث الذى يوجد بعد الغد

قوله فيلزم كون اى على الوجود ٢ قوله المعلول متوقف على العلة فالدور توقف الشئ على نفسه ٣ قوله او غيره اى غير الوجود والمعلول ٤ قوله فيلزم التسلسل لان المغايرة بالوجود والمعلول ٥ قوله فلا يتصور ان يتقدم بزمانه تعالى ممكن اذ لا يمكن ان يكون عين ذاته ولا غيره للزوم الدور او التسلسل ٦ قوله ان علمه تعالى ليس بحصول الصورة ولا بارتسامها ٧ قوله كما ذهب اليه ارسطو والشيخان اى ابن سينا وبهمنيار ٨ قوله لا ينكشف الغطاء اى لا يتضح ٩ قوله ولم يذكر مسألة علم الواجب التى هى من مهمات المسائل اى لانه لا يتعلق بها غرض ١٠ قوله قد تحيرت فيه الافهام اى لعدم الاطلاع على ما يتعلق بها ١١ قوله ولم يات احد بما يتعلق بقلب الاذكياء اى لعدم الاطلاع على ما يتعلق بها ١٢ قوله بتوفيق الله تعالى اى بالتوفيق الذى هو من الله تعالى ١٣ قوله ما ينشط به الاذهان الصافية اى لانه يتعلق بالمعقولات ١٤ قوله لغرابة المقام اى لان المقام يقتضى ذلك ١٥ قوله ان الاقسام العقلية اى الاحتمالات العقلية ١٦ قوله والمذاهب المعتدة الواقعة فيه اى فى علم الواجب تعالى بالممكنات ١٧ قوله عشرة اى عشرة مذاهب ١٨ قوله فنبطل الباطل منها اى بالدليل ١٩ قوله ونحق الحق اى نثبته ٢٠ قوله المقصود ههنا اى فى هذا المقام ٢١ قوله اما الاحتمالات العقلية اى الاحتمالات التى يحكم بها العقل ٢٢ قوله فهى ان علمه تعالى بالممكنات اى ان علمه تعالى بالممكنات ليس ٢٣ قوله عين ذاته تعالى اى عين صفة من صفاته تعالى قال السيد الزاهد فى بعض حواشيه يعنى عينية صفاتية كما اوجب تعالى صفاته الحقيقية ٢٤ قوله او جزأه اى جزء ذاته تعالى ٢٥ قوله او قائما منضما اليه اى قائما بذاته تعالى منضما الى ذاته تعالى ٢٦ قوله او منتزعا عنه تعالى اى عن ذاته تعالى ٢٧ قوله او امرا منفصلا عنه تعالى اى عن ذاته تعالى ٢٨ قوله فلما سنح لى استحكامه اى ظهر لى ٢٩ قوله وهو ان لا نضمامات الخ اى الانضمامات المذكورة فى التلويح ٣٠ قوله بحسب عدد المعلومات اى بحسب عدد المعلومات التفصيلية ٣١ قوله فان علم زيد على وجه التفصيل غير علم عمرو كذلك اى فان علم زيد على وجه التفصيل غير علم عمرو على وجه التفصيل كذلك ٣٢ قوله كما يشهد به الضرورة اى ضرورة ان علم زيد على وجه التفصيل غير علم عمرو على وجه التفصيل ٣٣ قوله والمعلومات غير متناهية اى لان المعلومات التفصيلية غير متناهية ٣٤ قوله فالعلم ايضا كذلك اى فالعلم ايضا غير متناه ٣٥ قوله والمعلومات الغير المتناهية مستقبلة كانت وماضية عند الحكيم مترتبة ترتبا زمانيا او طبعيا بالذات اى والمعلومات الغير المتناهية التى هى مستقبلة كانت وماضية عند الحكيم مترتبة ترتبا زمانيا او طبعيا بالذات فى سلسلة المعدات اى والمعلومات الغير المتناهية التى هى مستقبلة كانت وماضية عند الحكيم مترتبة ترتبا زمانيا او طبعيا بالذات فى سلسلة المعدات ٣٦ قوله فيكون علومها مترتبة بالعرض اى فيكون علوم المعلومات التفصيلية مترتبة بالعرض ٣٧ قوله بحيث يتعين الاول اى بحيث يتعين الاول منها ٣٨ قوله وهو علم يتعلق بالحادث اليومى اى الحادث الذى يوجد فى اليوم ٣٩ قوله والثانى وهو علم يتعلق بالحادث بالغد اى الحادث الذى يوجد بعد الغد

ان المذاهب المعتدة الخ اى ان المذاهب المعتدة التى ذكرها المصنف ٤٠ قوله قبل تعلقها اى قبل تعلق علمه تعالى بها ٤١ قوله السابق اى السابق على تعلقه تعالى بها ٤٢ قوله لكن الواجب تقدم علم الممكنات عليها اى لكن الواجب تقدم علمه تعالى بالممكنات عليها ٤٣ قوله تقدما ذاتيا اى تقدما ذاتيا بالذات ٤٤ قوله بالذات اى بالذات فقط ٤٥ قوله او طبعيا اى او تقدما طبعيا ٤٦ قوله بالذات اى بالذات فقط ٤٧ قوله فى الزمان اى فى الزمان فقط ٤٨ قوله بالعرض اى بالعرض فقط ٤٩ قوله بالزمان اى بالزمان فقط ٥٠ قوله بالذات اى بالذات فقط ٥١ قوله بالعرض اى بالعرض فقط ٥٢ قوله بالزمان اى بالزمان فقط ٥٣ قوله بالذات اى بالذات فقط ٥٤ قوله بالعرض اى بالعرض فقط ٥٥ قوله بالزمان اى بالزمان فقط ٥٦ قوله بالذات اى بالذات فقط ٥٧ قوله بالعرض اى بالعرض فقط ٥٨ قوله بالزمان اى بالزمان فقط ٥٩ قوله بالذات اى بالذات فقط ٦٠ قوله بالعرض اى بالعرض فقط ٦١ قوله بالزمان اى بالزمان فقط ٦٢ قوله بالذات اى بالذات فقط ٦٣ قوله بالعرض اى بالعرض فقط ٦٤ قوله بالزمان اى بالزمان فقط ٦٥ قوله بالذات اى بالذات فقط ٦٦ قوله بالعرض اى بالعرض فقط ٦٧ قوله بالزمان اى بالزمان فقط ٦٨ قوله بالذات اى بالذات فقط ٦٩ قوله بالعرض اى بالعرض فقط ٧٠ قوله بالزمان اى بالزمان فقط ٧١ قوله بالذات اى بالذات فقط ٧٢ قوله بالعرض اى بالعرض فقط ٧٣ قوله بالزمان اى بالزمان فقط ٧٤ قوله بالذات اى بالذات فقط ٧٥ قوله بالعرض اى بالعرض فقط ٧٦ قوله بالزمان اى بالزمان فقط ٧٧ قوله بالذات اى بالذات فقط ٧٨ قوله بالعرض اى بالعرض فقط ٧٩ قوله بالزمان اى بالزمان فقط ٨٠ قوله بالذات اى بالذات فقط ٨١ قوله بالعرض اى بالعرض فقط ٨٢ قوله بالزمان اى بالزمان فقط ٨٣ قوله بالذات اى بالذات فقط ٨٤ قوله بالعرض اى بالعرض فقط ٨٥ قوله بالزمان اى بالزمان فقط ٨٦ قوله بالذات اى بالذات فقط ٨٧ قوله بالعرض اى بالعرض فقط ٨٨ قوله بالزمان اى بالزمان فقط ٨٩ قوله بالذات اى بالذات فقط ٩٠ قوله بالعرض اى بالعرض فقط ٩١ قوله بالزمان اى بالزمان فقط ٩٢ قوله بالذات اى بالذات فقط ٩٣ قوله بالعرض اى بالعرض فقط ٩٤ قوله بالزمان اى بالزمان فقط ٩٥ قوله بالذات اى بالذات فقط ٩٦ قوله بالعرض اى بالعرض فقط ٩٧ قوله بالزمان اى بالزمان فقط ٩٨ قوله بالذات اى بالذات فقط ٩٩ قوله بالعرض اى بالعرض فقط ١٠٠ قوله بالزمان اى بالزمان فقط

طوفان نوح وطينا ٣٩ قوله او طبعيا هو كون المتقدم محتاجا اليه للمتاخر بدون ان يكون علة تامة كتقدم الواحد على الاثنين ٣٩ قوله بالذات

Marfat.com

وهكذا الى غير النهاية والتسلسل في الامور الغير المتناهية الموجودة بالفعل
المترتبة ولو بالترتب العرضي بحيث يتعين الاول والثاني والثالث
الى غير ذلك باطل بالتطبيق والتضايف وايضا يكون الامر المنضم
حينئذ اول المعلولات وقد تقرر في مداركهم انه يكون اقوى في
الممكنات وهو اضعف فانه حينئذ يكون عرضا قائما بالمحل والاعراض
اضعف وجودا سيما اذا كانت صورا مرتسمة فان الوجود الذهني اضعف
من الخارجي مطلقا وايضا صدور تلك المنضمات منه تعالى اما ان
يكون بالاضطرار او بالاختيار والاول باطل والثاني يوجب سبق
العلم بها فاما ان ينتهي الى الذات فيحصل المطلوب والا فيلزم
التسلسل المستحيل من جهة اخرى فان قلت لا نسلم استحالة
الاضطرار في الصفات الكمالية قلت لالتزام الدخول في هذه
الورطة الظلماء مع امكان الخلاص عنها بوجه ادق واحسن
كما سياتي ترجيح المرجوح واما الاحتمال الثالث منها فلان كون
الامر الانتزاعي منشأ للانكشاف اما ان يكون بحسب المنشأ
فيرجع الى احد الشقوق الباقية او بحسب نفس مفهومه الانتزاعي
فلا تحصل له الا بعد الانتزاع وبعده يصير منضما الى المنتزع بالكسر

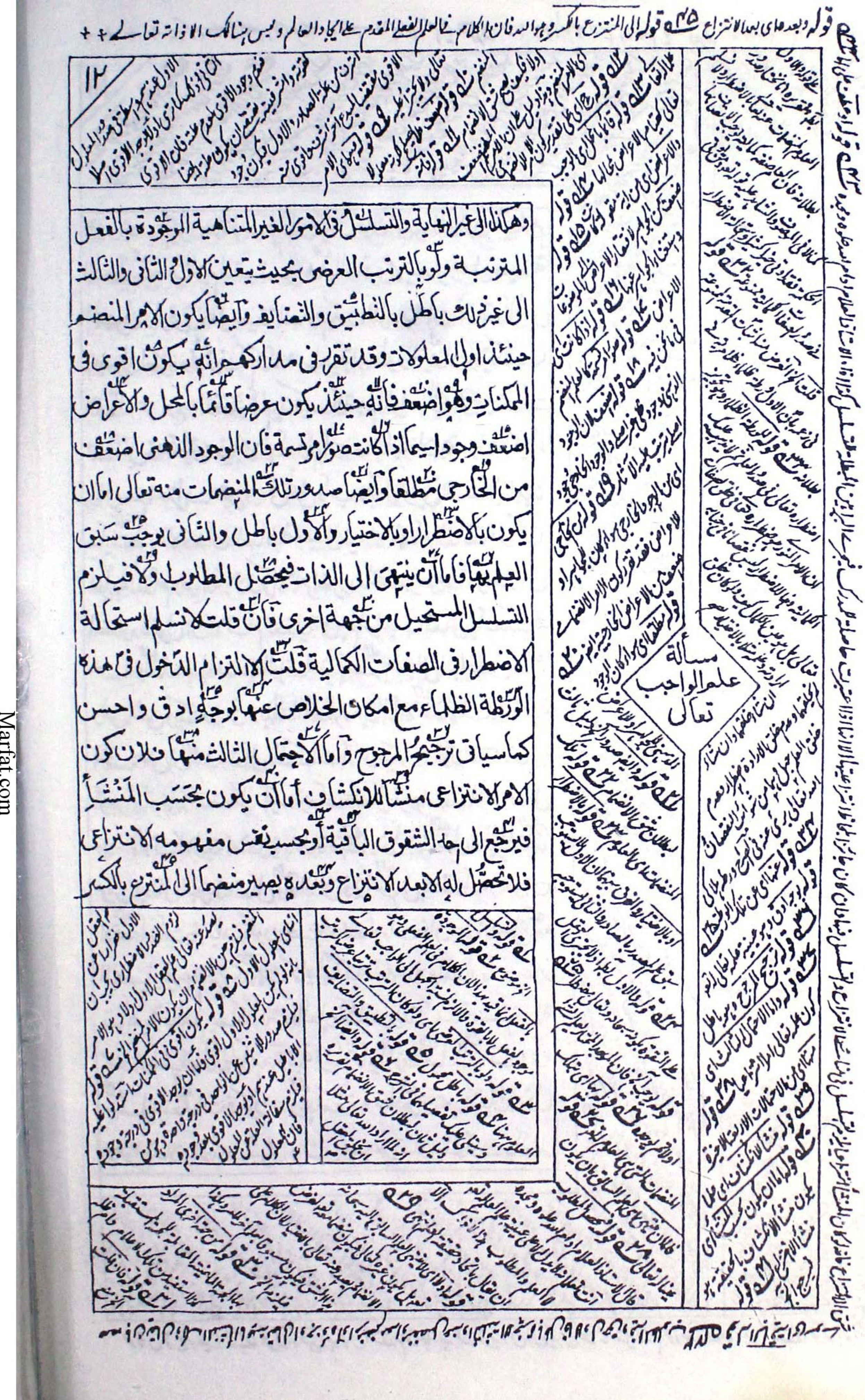

فيرجع الى الثانى واما الرابع فلانه يؤدى الى الاستكمال بالمنفصلات
فان العلم صفة كمالية له تعالى ولا يجترئ العقل عليه وكذا يلزم الاضطرار
الفاحش ان لم يسبقها علم وان يسبقها يرجع الى ما فى الاحتمالات
وايضا يلزم منسبة الجهل الى جنابه تعالى فى مرتبة تقرر ذاته وصفاته
تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا وايضا تلك العلوم المنفصلات
غير متناهية لعدم تناهى معلوماته ومترتبة لترتبها كما ذكرنا
وموجودة بالفعل والا يلزم الجهل لانتفاء علم البعض حينئذ وفى هذا
الشق الاخير يتحقق خمسة مذاهب **الاول** قول افلاطون بان علوم
البارى تعالى بالممكنات صور قائمة بنفسها مجردة عن المادة وهذا
المذهب مع بطلانه بما مر يبطل بان الصور بعضها اعراض وهى طبيعة
نوعية لا يجوز ان تقوم بنفسها **الثانى** فى وجه التفصى عنه ان مراده
بالقائم بنفسها ان لا تقوم بالعالم بها وحينئذ يجوز ان يكون صور
الاعراض كالسواد والبياض مثلا قائمة بالمحال كالاجسام مثلا بر قائمة
بالبارى تعالى فان قلت علم السواد بدون الجسم ممكن قلت لعله لا يمكن فى
علم البارى تعالى لامر لا يعلمه الا هو كما لا يمكن وجود السواد فى الخارج
بدون الجسم لامر يعلمه الممكن ايضا **والثانى** قول اكثر المتكلمين

كيفية علم الواجب والمذاهب فيها

كيفية علم الواجب والممتنع فيها

من وجود الممكنات الموجودة فى الدهر المعبر عنه فى الواقع من غير تقدم وتاخر فالممكنات الموجودة فى الدهر الحاضر عنده تعالى هو العلم بها وفيه انه لا يشمل العلم بالمستقبلات والممكنات المعدومة ازلا وابدا فانها لا وجود لها فى الدهر اصلا الا ان يقال بالتوزيع بان يكون علم البعض بالوجود الدهرى والبعض الاخر بطريق اخر وفيه ما فيه ويبطل هذا المذهب مع ما مر بابطال المعية الدهرية باجراء براهين التسلسل فيه لوجود الامور الغير المتناهية بالفعل كما هو المقرر عندهم من ان الماضيات والمستقبلات كلها موجودة فى الدهر المعبر عنه بالواقع بالفعل اما وجود الترتيب فلما ذكرت فى شق الانضمام انفا ولان المعدات فيها ترتيب طبعى فى الدهر وفى المتصلات كالحركة والزمان الغير المتناهيين يكفى الاتصال للترتيب ولا يحتاج الى ترتيب اخر كما فى الخط والسطح ولابطال المعية الدهرية لنا بيانات اخرى عريضة لا يتحملها المقام **والثالث** قول بعضهم من ان صور الاشياء كلها حاصلة فى العقل الاول وهو مع الصور كلها حاضر عند البارى تعالى فالعقل الاول مع الصور علم حقيقى للبارى تعالى **اقول** يرد عليه مع ما مر

---

١ قوله من وجود ٢ قوله الممكنات ٣ قوله الموجودة ٤ قوله عنه ٥ قوله من غير ٦ قوله فالممكنات ٧ قوله الحاضرة ٨ قوله هو العلم ٩ قوله فيه ١٠ قوله علم ١١ قوله لا يشمل ١٢ قوله المستقبلات ١٣ قوله المعدومة ١٤ قوله ازلا وابدا ١٥ قوله لا وجود ١٦ قوله التوزيع ١٧ قوله علم ١٨ قوله بالوجود ١٩ قوله والبعض ٢٠ قوله طريق ٢١ قوله فيه ٢٢ قوله ما فيه ٢٣ قوله هذا ٢٤ قوله مع ٢٥ قوله ما مر ٢٦ قوله باجراء ٢٧ قوله براهين ٢٨ قوله فيه ٢٩ قوله الممكنات ٣٠ قوله الشاهدين ٣١ قوله الى ٣٢ قوله كما ٣٣ قوله بعضهم ٣٤ قوله حاضر

---

٢٠ قوله ان يكون صورها الخ ٢١ قوله من ٢٢ قوله آنفا ٢٣ قوله ان الاشياء الخ ٢٤ قوله مستفاد ٢٥ قوله ان العلم الخ ٢٦ قوله فى المتصلات ٢٧ قوله ان اكثر الخ ٢٨ قوله كيف ٢٩ قوله ان ٣٠ قوله ان ٣١ قوله ان ٣٢ قوله ان ٣٣ قوله ان ٣٤ قوله ان ٣٥ قوله ان

Marfat.com

ان يكون علم الباري تعالى للممكنات بعد علم العقل الاول فان الصور
الحاصلة فيه بعده والعقل بعد الباري تعالى وهو كما ترى والرابع
قول المعتزلة من ان المعدوم الممكنة ثابتة في علم الواقع غير موجودة
فيه وعلمه تعالى وفيه بعد ما اورد سابقا وهن ظاهر فان
الثبوت هو الوجود ولو اريد به معنى اخر فلا يفي بالمقصود والخامس
قول صاحب الاشراق بان الباري تعالى يعلم الاشياء بالاشراق النوري
فجملة الاشياء معلومة له بذلك الاشراق وفي نقل مذهبه لهم تلفظات
عجيبة كثيرة تنشط به الاذان دون الاذهان وبعد تعمق النظر في تلك
الالفاظ لا يظهر مذهب اخر وراء سائر المذاهب المذكورة في هذا الباب وفي
الاحتمال الرابع اعني كون علمه تعالى انتزاعيا يتحقق مذهب المتكلمين
القائلين بان علمه تعالى صفة بسيطة ذات اضافة فمنا هو كثير كل واحد
واحد من الممكنات اضافة خاصة وهي معنى انتزاعي ويرد عليه ما مر في ذلك
الاحتمال وهذا بحسب الجملي من النظر واما بحسب الدقيق من النظر فيرد
عليه بعض ما يرد على الشق الانضمامي كما لو حنا في بعض الحواشي في الاحتمال
الثالث اعني شق الانضمام يتحقق مذهب ارسطو والشيخين ابي علي
وابي نصر القائلين بارتسام الصور في ذاته تعالى ويرد عليه ما مر

في ذلك الاحتمال يضر وفي الشق الثاني لم يتحقق مذهب يبقى الشق الاول سالما عن المناقشات وتحقق فيه مذاهب ثلثة **الاول** مذهب الصوفية الصافية وبيانه على وجه الاجمال انه ليس في عالم الكون الا ذات واحدة بسيطة وهي الوجود ليست بكلية بمعنى القابل للتكثر حقيقة ولا جزئية بمعنى ان لا يقبل التكثر اصلا بل تلك الذات تتطور بتطورات اعتبارية انتزاعية واقعية فهي بذاتها منشأ لانتزاع التعينات الغير المتناهية ويترتب الآثار والاحكام المختلفة على تلك التعينات الواقعية المنتزعة عن الذات الواحدة فالمتعين بكل تعين هو الممكن والمعرى عنه هو الواجب فعلمه تعالى انما ينطوي في علم الذات اذ ذاته ليست مغايرة للممكنات بالذات بل بالاعتبار الواقع وليس مشهد بيانه ههنا على التفصيل **والثاني** مذهب فرفوريوس القائل باتحاد العاقل والمعقول في علم الواجب تعالى بالممكنات وهذا بالحقيقة راجع الى مذهب الصوفية وهذا طور وراء طور العقل المتوسط خارج عن البحث بالنظر والفكر بقي **مذهب ثالث** في هذا الشق وهو ان يكون ذات الباري تعالى مع تباين حقيقته مع الممكنات كاشفة لها كشفا تفصيليا والقائلون به المتاخرون من الحكماء وهذا هو الحق عندي بحسب النظر الدقيق وتحقيق مذهبهم ان ذات الباري تعالى متباينة بالذات لذوات الممكنات لكن لها خصوصية خاصة مع كل واحد واحد منها وبتلك الخصوصية تكون كاشفة له كشفا تفصيليا ولذا كان هذا العلم صفة الكمال وان كان الكشف اجماليا صار علما ناقصا وانما سمي هذا العلم بالاجمالي لانه كما يكون في صورة العلم الاجمالي للممكنات امر واحد منشأ لانكشاف الكثير كذلك يكون في علم الباري تعالى الاجمالي ذات واحدة

ولا تعالى جزءا ٥٤ قوله في الشق الثاني اي كون ٥٥ قوله في الشق الاول ٥٦ قوله بيان علم الواجب تعالى بالممكنات ٥٧ قوله الصور ترتسم في قزحية ٥٨ قوله تعالى ٥٩ قوله الزيادة والنقصان ٦٠ قوله بالجزء ٦١ قوله الاجزاء ٦٢ قوله اعتباري ٦٣ قوله الانسان الكاشف ٦٤ قوله الاجزاء ٦٥ قوله بحسب الاعتبار ٦٦ قوله كما يأتي ٦٧ قوله الا بالاعتبار ٦٨ قوله فانه لا ٦٩ قوله اي شيء اخر ليس كمثله شيء ٧٠ قوله ٧١ قوله اي ممكنات ٧٢ قوله اي كل ما ٧٣ قوله الا ترى اي كالصورة ٧٤ قوله ان الوصف ٧٥ قوله بل تتعين ٧٦ قوله اي الممكن ٧٧ قوله الواجب ٧٨ قوله اي الممكنات ٧٩ قوله اي ما ٨٠ قوله اي الممكنات ٨١ قوله اي الواجب ٨٢ قوله اي الممكنات ٨٣ قوله اي الواجب ٨٤ قوله اي الممكنات ٨٥ قوله اي الواجب ٨٦ قوله اي الممكنات ٨٧ قوله اي الواجب ٨٨ قوله اي الممكنات ٨٩ قوله اي الواجب

منشأ الانكشاف الكثيرين ولكن بين الكشفين بونا بعيدا ففي الاول كشف
ناقص اجمالي وفي الثاني كشف تام تفصيلي فان قلت مع تباين ذات
الكاشف والمكشوف كيف يتصور للكشف فانه انما يتحقق بقدر الاتحاد
وايضا كيف يتصور التمايز في الكشف بين الممكنات مع اتحاد ذات الكاشف
قلت يتصور الكشف مع كون الكاشف مباينا للمكشوف اذا كان
للاول خصوصية مع الثاني وانما يمتنع ذلك فيما ليس له خصوصية
اصلا بل الخصوصية قد تزيد على الاتحاد في حق الكشف ثم بالنظر الى
تمايز الخصوصيات يحصل تمايز العلوم فان قلت لا يخلو اما ان يكون
تلك الخصوصيات انضمامية فيرجع الى شق الانضمام او انتزاعية
فيرجع الى شق الانتزاع وقد ابطلنا الشقين فيما مر قلت نختار كونها
انتزاعية ولكن ليس مناط الكشف على هذه المفهومات الانتزاعية
بل على منشئها وهو ذات واحدة بسيطة ويجوز ان يكون ذات
واحدة منشأ لانتزاع امور كثيرة مختلفة الآثار والاحكام كما
يشاهد في الكيرة فانها تكون منشأ لانتزاع المنطقة والدوائر
الصغار والاقطاب والمحاور مع كونها متمايزة في الآثار كذلك يكون
ذات الواجب تعالى منشأ لانتزاع خصوصيات مختلفة متمايزة الاحكام
والآثار وهي العلوم المتمايزة وحينئذ لا غبار في هذا المذهب ولا يكون
علم الباري تعالى على هذا الطور بحصول الصورة فيتم قول المصنف
ولا يتصور على صيغة المعلوم ولعل تنقيح هذا المطلب الشريف بهذا
اللفظ النفيس لا يوجد في مطاوي الكتب الكبار فضلا عن الصغار
فانظر بعين العقل الصائب ولا تكن من المسرعين في الرد والقبول حتى
يتجلى لك حقيقة الحال لا ينتج بالمعروف والمجهول اي لم يلد ولم يولد

قوله بين الكشفين اي الكشف الاجمالي للباري تعالى والكشف التفصيلي
قوله ولقائل ان يقول الاجمال والتفصيل امران اضافيان فربما يكون شيء
اجماليا بالنسبة الى شيء وتفصيليا بالنسبة الى شيء آخر فلا يكون
الكشف الاجمالي للواجب تعالى كاشفا عن التفصيلي قوله وان كان
مبدأ الانكشافات الخ اي ان كان مبدأ الانكشافات الاجمالية
والتفصيلية شيئا واحدا فلا يكون الكشف التفصيلي فارجا على الاجمالي
قوله فان قلت ان كان الانكشافات الخ اي ان كان الانكشافات
الاجمالية والتفصيلية شيئا واحدا فلا يكون الكشف التفصيلي فارجا على
الاجمالي قوله قلت الانكشافات الخ اي الانكشافات الاجمالية
والتفصيلية وان كانت شيئا واحدا بالذات لكن تغايرها بالاعتبار
كاف في صحة ما ذكرنا قوله فان قلت ان كان الاتحاد الخ اي ان كان
الاتحاد بالذات كما هو المفروض فلا يتصور التباين بين الكاشف
والمكشوف قوله قلت نختار الخ اي نختار ان الاتحاد بالذات
لا ينافي التباين بالاعتبار قوله ولقائل ان يقول الخ اي ولقائل ان
يقول ان التباين بين ذات الكاشف والمكشوف انما يتصور اذا كان
للاول خصوصية مع الثاني ليست للثاني مع الاول وهذا انما يتصور
اذا كان الكاشف مركبا والمكشوف بسيطا او كان كل منهما مركبا
وكان للاول ما ليس للثاني ولا يتصور ذلك في ذات الواجب تعالى
لانه بسيط من جميع الوجوه قوله قلت لا نسلم الخ اي لا نسلم
ان ذات الواجب تعالى بسيط من جميع الوجوه قوله لانا نقول الخ
اي لانا نقول ان ذات الواجب تعالى مركب من الحقيقة والخصوصيات
قوله فان قلت الخصوصيات الخ اي فان قلت ان الخصوصيات
امور اعتبارية ليس لها ما بازاء في الخارج فكيف يكون ذات الواجب
تعالى مركبا منها ومن الحقيقة قوله قلت الخصوصيات الخ اي
قلت ان الخصوصيات امور اعتبارية بمعنى انها ليست موجودة
بوجود مستقل في قبال وجود الموصوف بها ولكنها موجودة
بوجود الموصوف بها فهي موجودة في الخارج بوجود الموصوف
قوله ولقائل ان يقول الخ اي ولقائل ان يقول ان الخصوصيات
امور اعتبارية ليس لها ما بازاء في الخارج فكيف يكون ذات الواجب
تعالى مركبا منها ومن الحقيقة قوله قلت الخصوصيات الخ اي
قلت ان الخصوصيات امور اعتبارية بمعنى انها ليست موجودة
بوجود مستقل في قبال وجود الموصوف بها ولكنها موجودة
بوجود الموصوف بها فهي موجودة في الخارج بوجود الموصوف
قوله ولقائل ان يقول الخ اي ولقائل ان يقول ان الخصوصيات
امور اعتبارية ليس لها ما بازاء في الخارج فكيف يكون ذات الواجب
تعالى مركبا منها ومن الحقيقة قوله قلت الخصوصيات الخ اي
قلت ان الخصوصيات امور اعتبارية بمعنى انها ليست موجودة
بوجود مستقل في قبال وجود الموصوف بها ولكنها موجودة
بوجود الموصوف بها فهي موجودة في الخارج بوجود الموصوف
قوله ولقائل ان يقول الخ اي ولقائل ان يقول ان الخصوصيات
امور اعتبارية ليس لها ما بازاء في الخارج فكيف يكون ذات الواجب
تعالى مركبا منها ومن الحقيقة قوله قلت الخصوصيات الخ اي
قلت ان الخصوصيات امور اعتبارية بمعنى انها ليست موجودة
بوجود مستقل في قبال وجود الموصوف بها ولكنها موجودة
بوجود الموصوف بها فهي موجودة في الخارج بوجود الموصوف

Marfat.com

اما الثانی فظاهر فانه یستلزم الامکان واما الاول فلان الوالد غیر
مستعمل فی العرف واللغة فی السبب فقط بل فی اخراج المثل من البطن
والله سبحانه وتعالی منزه عنهما ولا یتغیر لا فی ذاته وهو ظاهر من
معنی الوجوب الذاتی ولا فی صفاته فانه قد تقرر فی موضعه ان صفاته
تجب لذاته تعالی ولا نطیل الکلام بذکر الدلائل الموردة فی مقامه تعالی
عن الجنس والجهات الجنس اما ان یراد به مصطلح اهل المیزان فقد ظهر
وجه نفیه من السابق من نفی الاجزاء الحقیقیة للواجب تعالی والجنس
الحقیقی یکون جزءا حقیقیا البتة وهو المقصود من النفی ههنا ایضا
او یراد به المجانس فنفی الشریک فی مقام الحمد له تعالی وقد سمعت
من بعض الاساتذة قدس اسرارهم لفظ الحس مقام الجنس وهو یناسب
الجهات ولکن لم یحصل البراعة والمراد بالجهات الجهات الستة
المشهورة وفیه من البراعة ما لا یخفی جعل الکلیات والجزئیات

لا ینتج ولا یتغیر تعالی عن الجنس والجهات

بالجعل البسيط وحقيقة

ف الحاشية فيه اشارة الى ان القول بالجعل البسيط هو الحق كما ينطق به القران
المجيد انتهى وجه الاشارة ظاهر حيث ترك المفعول الثانى كما ترك فى قوله تعالى
جعل الظلمات والنور فان الجعل البسيط يستدعى المجعول الذى هو المفعول الاول
دون المجعول اليه الذى هو المفعول الثانى واذا وقع الايماء والتصريح من المصنف
فى تحقيق الجعل البسيط فوجب علينا تحقيقه وان كان المقام غريبا وتبيانه ان
الممكنات اذا خرجت من العدم الى عالم الكون من الجاعل فلا بد له من تاثير واثر
تابع له فالاثر بالذات اما نفس الشئ الموجود فى عالم الكون من الجاعل سواء كان
بسيطا كالعقول والافلاك وبسائط العناصر او مركبا كمركباتها وعلى هذا لا يكون
تحته الا مجعولا فقط بسيطا او مركبا دون المجعول اليه او اختلاطه مع حيثية
الوجود وهذا الاختلاط الذى فرض اثر الجاعل بالذات لا يكون فى مرتبة الحكاية
فانها تابعة للمحاكى فاذا فرضنا عدمه او عدم حكايته يتم الاثر بالضرورة
فليس من شان العاقل ان يقول به بل يكون فى مرتبة المحكى عنه اعنى مرتبة
اتصاف الماهية بالوجود فى نفس الامر وهى هيأة تركيبية واقعية لا تكون
تابعة لاعتبار المعتبر ولذا وقع فى كلامهم ان اثر الجاعل مفاد الهيأة
التركيبية الحملية اعنى مفاد كون الشئ موجودا والاول الجعل البسيط القائل
به الاشراقية والثانى الجعل المؤلف القائل به المشائية فهذا تحرير محل
النزاع بين الفريقين وتذكرا ولا استدلال الفريقين ثم نبين ما هو الحق على
ما اشار اليه المصنف ببيان شافٍ صافٍ عن الكدورات فنقول استدل
على المذهب الاول بانه يجب الانتهاء الى الجعل البسيط فان كل ما يفرض
اثرا للجاعل يكون ماهية من الماهيات وفيه وهن ظاهر فانه مبنى على
عدم تصور الجعل البسيط والمؤلف اذ به يرتفع النزاع بين الفريقين من
اول الامر ويصير نزاعا لفظيا ومنشأ الخلاف بينهما بالحقيقة ان الاثر

القول

+ اقول طوى المصنف ذكر الجعل المؤلف اشارة الى انه مفهوم
الاثر اذ تحصيل الحاصل غير معقول ولا يخفى ان الجعل المؤلف
الذى يكون الاثر وجود الشئ بعد اختلاطه بالوجود ليس بمعقول
ايضا لان الوجود لا يقبل الاختلاط بالماهية لان الماهية بالوجود
تصير موجودة والوجود ماهية فالماهية بالوجود ماهية بالوجود
فتدبر منه

بالذات أما نفس الماهية مستقلة كانت او غير مستقلة مع قطع النظر
عن خلط الوجود وهذا قد هب الاشراقيين ولا يفيد الدليل لهذا المذهب
فان الخلط وان سموه ماهية فليس حمكم بصدده أو يكون الاثر اختلاط
الماهية بالوجود سواء كانت مستقلة كماهية الانسان والفرس وغير
مستقلة كالمعاني الحرفية الحاصلة بكنهها في الذهن لطائفة تصورها
وليس مناط الخلاف وبين الفريقين بالاستقلال وعدمه فانهما تابعان للالتفات
كما سنحققه ان شاء الله تعالى والا ثر لا يكون تابعا له كما ذكرنا بل ان المجعول
اما نفس الماهية مع قطع النظر عن الخلط بالوجود بالذات ومرتبة الخلط بالتبع
او المجعول بالذات الثاني فقط والاول بالتبع فحاصل الخلاف يرجع الى ان الاثر
بالذات للجاعل الحكم مرتبة الطبيعة بلا شرط شئ او المرتبة بشرط شئ وهو الخلط
بالوجود فان قلت على هذا لا يتعلق الجعل بالذات بالجزئيات فانها ماهية
بشرط شئ وهو خلاف ما قال المصنف وخلاف مذهب الاشراقية قلت
هذا الخلط يتصور في الكليات نظرا الى وجود الطبائع وفي الجزئيات نظرا الى
الوجود الخاص وكلا الخلطين يسميان بشرط شئ هو الوجود واستدل ايضا على
المذهب الاول بان الاثر بالذات لابد ان يكون امرا عينيا موجودا في
الخارج والوجود امر اعتباري وكذا اتصاف الماهية به ايضا امر اعتباري

بيان الجعل البسيط والمؤلف والاستدلال على الاول

Marfat.com

فلم يلحق الا الماهية وفيه المطلوب وجوابه ان القدر الضروري كون المجعول
امرا عينيا واما المجعول اليه فقد يكون امرا اعتباريا واقعيا كما اذا جعلنا
الشئ فوقا او تحتا فالمجعول امر عيني والمجعول اليه وهو الفوقية والتحتية امر
اعتباري وقد استدل عليه بعض المدققين بان الماهية من حيث هي أما
ان لا تكون ثمرة الجعل اصلا وهو بط بالضرورة مع انه خلاف نص اكثر المحققين
من الحكماء المشائية والاشراقية واما ان تكون ثمرة الجعل بالتبع فتكون
متاخرة عن الماهية الموجودة التي هي ثمرته بالذات ضرورة تاخرها بالتبع
عما بالذات فيكون الماهية المطلقة متاخرة عن المخلوطة مع ان الامر على
خلاف ذلك واما ان يكون الماهية ثمرته بالذات وفيه المطلوب وجوابه باختيار
الشق الثاني بان الماهية المطلقة متقدمة على المخلوطة بالذات من حيث
هي ومتاخرة في وصف الجعل لا مضايقة في ان يكون الشئ مقدما على الشئ
بحسب الذات ومتاخرا عنه في الوصف فافهم واستدل على المذهب الثاني
بان الامكان انما يعرض للهيأة التركيبية فانه عبارة عن كيفية نسبة الوجود
الى الماهية فالاحتياج الى الجاعل ايضا انما يكون من جهة الهيأة التركيبية
فهي اثر الجاعل وفيه انا نلتزم ان الامكان لا يعرض الا للهيأة التركيبية بل انما
يعرض للماهية من حيث هي هي فانه عبارة عن نفس صلاحية الماهية للمعلولية
ولو اصطلحتم على المعنى المذكور في الدليل فلا نسلم ان الامكان علة للاحتياج
بل علة الاحتياج ما ذكرنا علان المتكلمين يقولون بان علة الاحتياج الى
الجاعل ليس الامكان بالمعنيين المذكورين بل علة الحدوث وفيه ما فيه فلك ان
تقول في توزيف الدليل بانا سلمنا ان الامكان علة للاحتياج الى الجاعل فيجوز
ان يكون الاحتياج فيما يعرضه وهو الهيأة التركيبية وفي طرفيه اعني الماهية
والوجود على طريق خاص وهو ان يكون المتبوع اعني الماهية محتاجا اليها بالذات

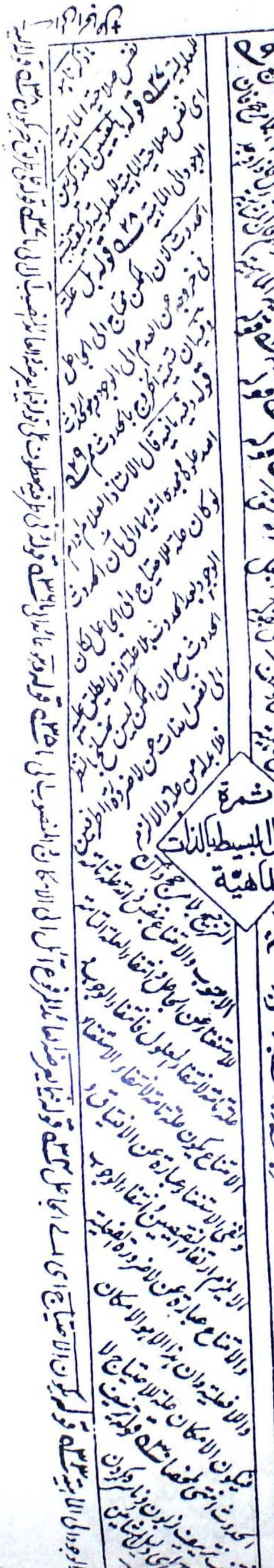

Marfat.com

واثر اله كذلك والتابع اعنى الوجود والهيأة التركيبية محتاجا اليه بالتبع واثر اله كذلك فهذا المعنى يقرب الجعل البسيط والدلائل على المذهب الثانى ضعيفة سخيفة رأينا تركها اجدر **والحق** ما اقول بتوفيق الله تعالى وتاييده وان كان مستنبطا من كلامهم ويقتضى تمهيد مقدمة اولا وهى ان الاثر للجاعل بالذات فى الماهيات الحقيقية التى كلامنا فيها لابد ان لا يكون تابعا لاعتبار المعتبر ولحاظ اللاحظ فان الماهيات الحقيقية تخرج من حيز العدم الى بقعة الوجود بالضرورة سواء فرضنا وجود المعتبر والاعتبار أو عدمهما نعم ان قلنا بكون الاعتباريات اثر الجاعل فباعتبار المنشأ الذى هو ليس باعتبارى واذا تمهد هذا نقول ان لنا سبيلين الاول نفى وجود الكلى الطبعى فى الخارج كما هو الحق عندى وسنذكرها ناقوا على ذلك فى مقامه وهو وان كان مخالفا لجمهور الحكماء لكنى فى مقام التحقيق لست من الذين تقلدوا بقلائدهم وعلى هذا التقدير ليس فى عالم الكون الا التشخصات المحضة هى الوجودات الحقيقية لان التحقيق ان الوجود اما عين التشخص كما هو رأى الفارابى او مساوق له كما هو رأى غيره ومعنى المساوقة ههنا ان لا يتخلف احدهما عن الآخر تخلفا زمانيا او ذاتيا فلو كان الوجود عارضا لها او جزءا او منفصلا لا يفوت العينية او المساوقية كما لا يخفى على من له ادنى تامل بل لابد ان يكون عينا فاذا تقررت العينية فلم يتحقق الهيأة التركيبية بين الشئ ووجوده الكلى الا فى الذهن باعتبار انتزاع معنى الوجود المصدرى وانتسابه فى الذهن اليه ومنشأ هذين الامرين الاعتباريين نفس تلك التشخصات فى الخارج فهى ثمرات للجاعل بالذات واما الوجود المصدرى وانتسابه الى تلك فهما ثمرتان بالتبع لكونهما اعتباريين محضا وهذا المعنى يحقق الجعل البسيط والثانى سبيل وجود الكلى الطبعى وهو الحق عندهم وحينئذ اما ان يكون الوجود الخاص والتشخص عينا للماهية فمع انه باطل

حقية الجعل البسيط والدليل عليه

138272

Marfat.com

حقيقة الجعل البسيط والدليل عليه

Marfat.com

على هذا التقدير مشخص بانه فلو كان له تشخص وطبيعة يلزم التسلسل
المستحيل بل هو امر متميز بذاته لا يعقل له مرتبة الطبيعة فاذا لم يكن
التشخص منضما لم يكن الوجود الخاص ايضا كذلك علان في الوجود
الخاص اذا كان الانضمام كانضمام الصورة الى المادة يلزم الدور صراحة
فان الصورة بنفس طبيعتها كما تفيد الوجود الخاص للمادة تفيد وجود
الطبيعة لها فطبيعة الوجود الماخوذة في الوجود الخاص للماهية
اذا كانت علة للوجود المطلق للماهية يلزم الدور صراحة ولا يعقل
تحقق الجعل المؤلف الا على طريق الانضمام فان الطبيعة الماخوذة مع
الوجود تكون موجودة في الخارج قابلة لان تكون اثرا للجعل
المؤلف كما قررنا وآذا بطل شق الانضمام ايضا بطل الجعل المؤلف
فان الوجود حينئذ يكون امرا انتزاعيا منشأ انتزاعه ومنبعه نفس
الماهية فالوجود لم يكن ثمرة واثرا للجاعل بالذات كما قررنا سابقا
وكذا الاتصاف به فانه ايضا امر اعتباري منشأ انتزاعه نفس الماهية
من حيث هي فان الانتزاع لا يتوقف على لحوق حيثية اخرى
كالاستناد الى الجاعل وغيره فانها لو كانت غيرها لكانت هي الوجود
حقيقة فيجري الكلام فيه فحينئذ لم يكن قابلا للاستناد الى الجاعل
واثراله بالذات الا الماهية من حيث هي اعني نفس الماهية بلا اعتبار
حيثية اخرى وهذا هو الجعل البسيط فهو الحق كما ذكره المصنف فتامل
في هذا التحقيق فانه من النفائس المختصة بهذا الكتاب الايمان به اي
بالله تعالى او بتنزيهه وقيل بالجعل مطلقا او بالجعل البسيط نعم
التصديق في الحاشية فيه اشارة الى ان التصديق هو المعتبر في الايمان
فيما بينه وبين الله تعالى ووجه الاشارة اطلاق التصديق على الايمان

Marfat.com

عه اي الى ان الحجج جمع حجة واريد بها ههنا المعنى الاصطلاحي اعني الموصل ۱۲ عه قال بعد ظرف بني على الضم لحذف المضاف اليه منويا اي بعد الحمد والصلوة ۱۲

فلو كان الايمان مركبا من التصديق وغيره لم يطلق عليه حقيقة فان
الاجزاء الخارجية للشيء لا تكون محمولة عليه كالكبنات على البيت والاعتصام
به اي بالله تعالى حبذا التوفيق معناه معروف والصلوة والسلام على
من بعث بالدليل الذي فيه شفاء لكل عليل فان القران المجيد دليل
مرشد الى حلاوة عسل الايمان وبه يشفى كل واحد عن الامراض الظاهرة
والباطنة كما يظهر لمن تفكر في ايات كلامه المجيد وعلى اله واصحابه الذين
هم مقدمات الدين المقدمة ههنا اما بالمعنى اللغوي او بالمعنى الموقوف
عليه وكلا الوجهين يصحان بحج الهداية واليقين اذ توصل بهم الى الهداية
واليقين اما بعد فهذه رسالة في صناعة الميزان اي في علم المنطق
سميتها بسلم العلوم هذه التسمية بالنظر الى المقصود من الكتاب فان
المنطق وسيلة العلوم كلها اللهم اجعله بين المتون كالشمس بين
النجوم في الضياء والشهرة واختفاء غيره من المتون عند ظهوره

مقدمة وهي ما يتوقف عليه الشروع في العلم والمراد بالتوقف
هو المصحح لدخول الفاء والمذكورات فيها كذلك فان الموضوع
والحد والغاية المذكورة فيها مما يتوسل به الى الشروع في العلم ويدفع بها
استحالة طلب المجهول المطلق وطلب العبث وعدم الامتياز بين المسائل

النعت للرسول والمنقبة للآل والاصحاب

سه الا لفاظ المخصوصة او المعاني المخصوصة او مجموعهما الحاضرة في الذهن حضورا اجماليا ۱۲ للعه من معرفة الحد ۱۲ عه من معرفة الموضوع ۱۲

Marfat.com

مقدمة في بيان الموضوع والحد والغاية

وبالجملة ان الموقوف عليه التام للشروع بمعنى ما لا يمكن الشروع بدونه انما هو التصديق بفائدة ما والتصور بوجه ما وهما قد يتحققان في ضمن الفائدة المعتدة بها المذكورة ههنا في المقدمة بحيث تفيد الامتياز التام وهو الرسم التام وبيان الموضوع وبيان الغاية المذكورة فيها وكل ما هو فرد للموقوف عليه التام بالمعنى المذكور فهو الموقوف عليه بمعنى المصحح لدخول الفاء كما ترى في تعدد العلل المستقلة للمعلول الشخصي مثلا كالدعائم للسقف فان الموقوف عليه التام طبيعتها وخصوصيات تحققها مصححات لدخول الفاء يمكن حصول السقف بدون كل واحد منها على الانفراد وهذا توجيه لكون الامور المذكورة مقدمة للعلم واما كونها مقدمة للكتاب بمعنى ما يذكر قبل المقاصد لارتباطها به ونفعه فيها فظاهر ويحتمل ما يحتمل الكتاب من المعاني الثلثة الالفاظ الدالة على المعاني والمعاني المعبرة بالالفاظ ومجموعهما واحتمال النقوش ساقط من البين لعدم قصد التدوين به والذكر والنفع يتحقق بالذات او بالعرض في المعاني والالفاظ والمجموع كما لا يخفى على من له ادنى تامل والمراد ههنا المعنى الاعم فيصح التعريف على كل واحد من الشقوق العلم التصور فيه اشارة الى الترادف كما في الحاشية او الى ان المنقسم الى التصور والتصديق هو العلم الحصولي

تمهيد
بيان الغاية وتعريف العلم

بناء على تعريف التصور بالحصول وايضا اشارة بعيدة الى تخصيص
المقسم بالحادث فان الحاصل قد يستعمل فى عرفهم مرادفا للكائن بمعنى
الموجود بعد العدم هو الحاضر عند المدرك هذا التعريف يشمل لجميع
انحاء العلوم من الحضورى والحصولى وعلم الواجب والممكن وعلم الشئ بالكنه
وغيره ولا بد من التخصيص بالحصولى والحادث نظرا الى تقسيمه الى
البديهى والنظرى والا يفوت الحصر الظاهر من التقسيم وما قيل من
ان العلم الحصولى الحادث منقسم ومنحصر فيهما فثبت حكم الانحصار
فى مطلق العلم ففيه على ما اقول ان وجود قسم من اقسام مطلق العلم
اعنى الحضورى والقديم ينافى الانحصار المقصود من التقسيم الضابط
والاولى فيه ان مطلق الطبيعة محل للمتنافيين ولكن لا تنافى فى تلك
المرتبة لوجود الجهات المتكثرة فمطلق العلم منحصر فى البديهى والنظرى
بالنظر الى العلم الحصولى الحادث وغير منحصر بالنظر الى الحضورى والقديم
والمقصود من الحصر ان لا يوجد قسم آخر من المقسم اصلا ثم قال ذلك
القائل فى موضع آخر ان المقسم هو الطبيعة المطلقة دون مطلق
الطبيعة فمع انه منافٍ لقوله فى هذا المقام يرد ان المقسم بالحقيقة هى
الطبيعة من حيث هى هى ويعبر عنها بمطلق الشئ لا الشئ المطلق اعنى
الطبيعة من حيث العموم اذ التقسيم عبارة عن ضم قيود متخالفة الى
امر واحد لتحصيل اقسام متباينة والامر الواحد هو المقسم وهو
لا يكون حينئذ اعنى وقت الانضمام طبيعة عامة فان الانضمام
والتقييد ينافى العموم بل الانضمام الى الطبيعة من حيث هى هى الباقية
مع الانضمام وهذا ظاهر لمن له حدس صائب الا ترى انا اذا قسمنا
الحيوان الى الانسان والفرس فانما نقسم ما نفهم من لفظ

ع١ قوله بالحصول الى قوله فى عرفهم ع٢ قوله مرادفا الى قوله بعد العدم
ع٣ قوله هو الحاضر الى قوله بالكنه ع٤ قوله والحصولى الى قوله ففيه
ع٥ قوله بالحادث الى قوله ينافى ع٦ قوله والا يفوت الى قوله
ع٧ قوله ان العلم الى قوله فى مطلق العلم ع٨ قوله على ما اقول الى قوله
ع٩ قوله ان وجود الى قوله ينافى ع١٠ قوله والاولى الى قوله
ع١١ قوله لوجود الجهات الى قوله ع١٢ قوله ثم قال الى قوله
ع١٣ قوله ان المقسم الى قوله ع١٤ قوله مع انه الى قوله
ع١٥ قوله ان مطلق الى قوله ع١٦ قوله اذ التقسيم الى قوله
ع١٧ قوله عبارة عن ضم الى قوله ع١٨ قوله والامر الى قوله
ع١٩ قوله لا يكون الى قوله ع٢٠ قوله فان الانضمام الى قوله
ع٢١ قوله والتقييد الى قوله ع٢٢ قوله وهذا الى قوله
ع٢٣ قوله الحيوان الى قوله

ع١ قوله والحصولى الى قوله الحاضر عند المدرك ع٢ قوله وعلم الواجب الى قوله
ع٣ قوله وغيره الى قوله ع٤ قوله بالحادث الى قوله ع٥ قوله والعقول الى قوله
ع٦ قوله ان العلم الى قوله ع٧ قوله اى مطلق العلم ع٨ قوله قال الى قوله
ع٩ قوله الادراك الى قوله ع١٠ قوله ثم قال الى قوله ع١١ قوله ان الكلام الى قوله
ع١٢ قوله ثم قال الى قوله ع١٣ قوله ان الكلام الى قوله ع١٤ قوله ثم قال الى قوله
ع١٥ قوله ثم قال الى قوله ع١٦ قوله ثم قال الى قوله ع١٧ قوله ثم قال الى قوله
ع١٨ قوله ثم قال الى قوله ع١٩ قوله ثم قال الى قوله ع٢٠ قوله ثم قال الى قوله
ع٢١ قوله ثم قال الى قوله ع٢٢ قوله ثم قال الى قوله ع٢٣ قوله ثم قال الى قوله
ع٢٤ قوله ثم قال الى قوله

ع١ قوله ثم قال الى قوله ع٢ قوله ثم قال الى قوله ع٣ قوله ثم قال الى قوله
ع٤ قوله ثم قال الى قوله ع٥ قوله ثم قال الى قوله ع٦ قوله ثم قال الى قوله
ع٧ قوله ثم قال الى قوله ع٨ قوله ثم قال الى قوله ع٩ قوله ثم قال الى قوله
ع١٠ قوله ثم قال الى قوله ع١١ قوله ثم قال الى قوله ع١٢ قوله ثم قال الى قوله
ع١٣ قوله ثم قال الى قوله ع١٤ قوله ثم قال الى قوله ع١٥ قوله ثم قال الى قوله
ع١٦ قوله ثم قال الى قوله ع١٧ قوله ثم قال الى قوله ع١٨ قوله ثم قال الى قوله
ع١٩ قوله ثم قال الى قوله ع٢٠ قوله ثم قال الى قوله ع٢١ قوله ثم قال الى قوله
ع٢٢ قوله ثم قال الى قوله ع٢٣ قوله ثم قال الى قوله ع٢٤ قوله ثم قال الى قوله

تمهيد
بيان الغاية وتعريف العلم

ولا تعتبر معه امرا آخر ولا تفهم منه الا الطبيعة من حيث هي هي فتامل

فانه عين التحقيق يقنع عليه المناظرون المجادل والحق انه من اجلى البديهيات

كالنور والسرور نعم تنقيح حقيقته عسير اختلفوا في العلم فقيل انه بديهي

وقيل نظري ممكن الكسب او متعسرة اقول هذا النزاع في غير موضعه

فان العلم اما ان يراد به المعنى المصدري الذي يعبر عنه بالفارسية

بدانستن او نفس مفهوم ما ذكره المصنف من الحاضر عنده المدرك

باي معنى اخذته بديهي اولى يعلمه البله والصبيان لا يناسب ان

يكون محلا للاختلاف فيما بالبداهة والنظرية واما ان يكون مرادهم

مصداق هذين المفهومين فهو غير متعين بعد ففي الواجب نفس

حقيقته كيف يذهب احد الى انه بديهي وفي الممكن في الحضوري

نفس ذاته كيف يحكم ببداهته وفي الحصولي الصورة الحاصلة قد

تكون بديهيا وقد تكون نظريا كيف يحكم عليها بالبداهة مطلقا او

بالنظرية كذلك ثم في الممكن قد قيل في العلم بغير ذاته وصفاته انه

من مقولة الانفعال اعني قبول النفس للصورة اذ هو منشأ الانكشاف

عند البعض وقيل انه من مقولة الاضافة اعني نسبة التعلق بين

العالم والمعلوم فما دام لم يتعين مورد النزاع لا يليق النزاع بشان العقلاء

---

١ قال نعم انه بديهي ولكن بنا الكلام عليها ٢ الشعور ٣ الكل ٤ وضع وخلق ويوان

٥ العلم اما كان من اجلى البديهيات فلم ٦ قال نعم انه بديهي تنقيح حقيقته

٧ اختلفوا فيه ٨ قوله فقيل ٩ من اي من اي مقولة من المقولات

١٠ الامام الرازي واستدل على ما ذهب اليه بوجوه

١١ منها ان غير العلم يعلم بالعلم فلو كان العلم نظريا ويعلم بالغير لزم الدور

١٢ العلم نظريا ويعلم بالعلم الحضوري ١٣ فيقال ان غير العلم يعلم بالعلم الحضوري

١٤ فلا كلام فيه بل في مطلق العلم ومنها ١٥ قوله ان الحضور

١٦ ان علم العلم حضوري فلا يتصف بالنظرية وفيه انا لا نسلم ان الحضور

١٧ بالنظرية وفيه انا لا نسلم انه لا يتصف بالنظرية كما لا يتصف بالنظرية

١٨ كما لا يتصف بالنظرية فلا يثبت المرام وانا نمنع ان العلم

١٩ فلا يثبت المرام وانا نمنع ان العلم الحضوري بالحضور

٢٠ العلم الحضوري بالحضور وانا نمنع ان العلم الحضوري بالحضور

٢١ وانا نمنع فان علم العلم الحضوري بالحضور ٢٢ وانا علم العلم المطلق

٢٣ وانا علم العلم المطلق فحصولي والكلام في ٢٤ فحصولي والكلام

٢٥ في ٢٦ قوله فقيل انه نظري ممكن الكسب ٢٧ نظري ممكن الكسب

٢٨ نظري ممكن الكسب او متعسرة ٢٩ الكسب او متعسرة ٣٠ اقول هذا النزاع

٣١ هذا النزاع في غير موضعه ٣٢ في غير موضعه ٣٣ فان العلم

٣٤ فان العلم اما ان يراد به المعنى المصدري ٣٥ المعنى المصدري

٣٦ المصدري الذي يعبر عنه بالفارسية ٣٧ بالفارسية دانستن

٣٨ دانستن او نفس ٣٩ او نفس مفهوم ما ذكره المصنف من ٤٠ من الحاضر

٤١ الحاضر عنده المدرك ٤٢ المدرك باي معنى اخذته بديهي

٤٣ بديهي اولى يعلمه البله والصبيان لا يناسب ان ٤٤ اولى يعلمه البله والصبيان لا يناسب

٤٥ لا يناسب ان يكون محلا للاختلاف فيما بالبداهة والنظرية

٤٦ يكون محلا للاختلاف فيما بالبداهة والنظرية واما ان يكون مرادهم

٤٧ واما ان يكون مرادهم مصداق ٤٨ مصداق هذين المفهومين

٤٩ هذين المفهومين فهو غير متعين ٥٠ غير متعين بعد ٥١ بعد ففي الواجب نفس

٥٢ نفس حقيقته كيف يذهب احد الى انه بديهي ٥٣ انه بديهي وفي الممكن في الحضوري

٥٤ في الحضوري نفس ذاته كيف يحكم ببداهته ٥٥ ببداهته وفي الحصولي الصورة الحاصلة قد

٥٦ الحاصلة قد تكون بديهيا وقد تكون نظريا كيف يحكم عليها بالبداهة مطلقا او

٥٧ مطلقا او بالنظرية كذلك ٥٨ كذلك ثم في الممكن قد قيل في العلم بغير ذاته وصفاته انه

٥٩ انه من مقولة الانفعال اعني قبول النفس للصورة اذ هو منشأ الانكشاف

٦٠ اذ هو منشأ الانكشاف عند البعض وقيل انه من مقولة الاضافة اعني نسبة التعلق بين

٦١ التعلق بين العالم والمعلوم فما دام لم يتعين مورد النزاع لا يليق النزاع بشان العقلاء

---

٦٢ اي مع الجبان ٦٣ قوله ٦٤ قوله ان الحضور ٦٥ قوله ٦٦ قوله

٦٧ اي من حيث هي هي في القسم ٦٨ من حيث هي هي فانه يقبل ٦٩ قوله ومنها

٧٠ الالزام الحق على الخصم فانه يقبل ٧١ قوله ان العلم ٧٢ قوله

٧٣ الالزام الحق على الخصم فانه يقبل الانضمام الى الاعتبارين

٧٤ الانضمام الى الاعتبارين ٧٥ الاعتبارين ٧٦ قوله ٧٧ قوله

٧٨ من حيث هي هي مع قطع النظر عن الاطلاق والمقيد

٧٩ الاطلاق والمقيد ٨٠ المقيد

---

٨١ فيه وجوه ٨٢ الاطلاق ولا يخفى ٨٣ ولا يخفى ٨٤ والقسم واحد لاتحاد

٨٥ واحد لاتحاد مرجعها اصلا ٨٦ مرجعها اصلا كما يأتي ٨٧ كما يأتي

٨٨ اجلى البديهيات ٨٩ قال اثناء ٩٠ اثناء العلوم

٩١ اجلى البديهيات واختلف ٩٢ واختلف اجلاء ٩٣ اجلاء الحكماء

٩٤ الحكماء في ان ٩٥ في ان ظهوره ٩٦ ظهوره لا يخفى ٩٧ لا يخفى انما

٩٨ انما هو ٩٩ هو من ١٠٠ من الشمس ١٠١ الشمس لغاية ظهوره

١٠٢ لغاية ظهوره ١٠٣ ظهوره ١٠٤ ظهوره انما هو ١٠٥ انما هو من

١٠٦ من الخفي ١٠٧ الخفي ١٠٨ الخفي الذي ١٠٩ الذي في شرح الاشارات

١١٠ في شرح الاشارات وقال ١١١ وقال ١١٢ قال ١١٣ قال

١١٤ قال الطوسي في ١١٥ الطوسي في ١١٦ في شرح الاشارات

١١٧ في شرح الاشارات ١١٨ شرح الاشارات ١١٩ الاشارات ١٢٠ الاشارات

١٢١ الاشارات وقال ١٢٢ وقال ١٢٣ قال ١٢٤ قال ١٢٥ قال

١٢٦ قال ١٢٧ قال ١٢٨ قال ١٢٩ قال ١٣٠ قال ١٣١ قال

١٣٢ قال ١٣٣ قال ١٣٤ قال ١٣٥ قال ١٣٦ قال ١٣٧ قال

١٣٨ قال ١٣٩ قال ١٤٠ قال ١٤١ قال ١٤٢ قال

تمهيد بيان الغاية وتعريف العلم وكيفيته

ولا يتصور الاشتراك بين المصاديق المذكورة الا في المفهومين المذكورين وهما من البديهيات الاولية كما عرفت فهذا النزاع باطل من اول الامر ويمكن ان يجعل النزاع لفظيا فمن قال ببداهته ذهب الى المصدري ومفهوم الحاضر عند المدرك ومن قال بنظريته ذهب الى المصداق ولا يخفى انه بعيد من شان المحصلين هذا الكلام على المنازعين واما على المصنف فهو انه لا يفهم ماذا اراد بمرجع الضمير في قوله انه من اجلى البديهيات اما نفس مفهوم العلم بالمعنى المصدري او نفس مفهوم الحاضر عند المدرك فكلامه حق لكن قوله نعم تنقيح حقيقته عسير لا يلائم فان المعاني الانتزاعية حقيقتها ما يحصل في الذهن دون غيره كما تقرر عندهم وان اراد مصداقه فلم يتعين بعد كما ذكرنا فان قلت قد تعين مصداق الحاضر عند المدرك عند المصنف على ما سياتي من ان العلم حقيقة هو الحالة الادراكية قلت ان الحكم على شئ لم يثبت بعد ما يليق بشان العاقل على ان جعله من اجلى البديهيات مع وقوع الاختلاف الكثير في ذلك بعيد مع ان رجوع الضمير الى بعض افراد الكلي الذي قصد عمومه بعيد من العبارة والحق ان معنى كلام المصنف انه اى العلم بالمعنى المصدري من اجلى البديهيات من حيث المفهوم كالنور والسرور نعم تنقيح حقيقته اى مصداقه ومنشا انتزاعه عسير فان الحقيقة قد تطلق على المصداق والافراد ايضا ولا شبهة في تعسره اما في الواجب فقد عرفت ان مصداق هذا المفهوم نفس ذات الواجب وقيل ذوات الممكنات وقيل الصورة القائمة بالباري تعالى على ما مر من التفصيل فقد عرفت حال تعسره واما في الممكن فقيل الصورة الحاصلة وقيل قبول النفس لتلك الصورة وقيل التعلق بين العالم والمعلوم

Marfat.com

وعلى تقدير الصورة الحاصلة اما ان يكون حصول نفس المعلوم او مثاله ولم ينقح بعد قال المصنف في الحاشية المتعلقة على قوله في المتن كالنور والسرور الاول من الحسيات والثاني من الوجدانيات الظاهر التنظير ويمكن ان يجعل اشارة الى ما هو المشهور في هذا المقام وهو ان يقال المعنى كالعلم بالنور والسرور هذا علم خاص بديهي وبداهة الخاص يستلزم بداهة العام ويرد عليه المنعان المشهوران من منع كون العام ذاتيا وكون الخاص مدركا بالكنه ولي من عند نفسي طريق ذوقي لدفع هذين المنعين ولكن خوف المجادلين لا يرخص الى ذكره انتهى **اقول** على ما قررنا من بيان مراد المصنف يكون الطريق الذوقي له واضحا عند المنصف فان علم النور والسرور حصتان خاصتان للعلم بالمعنى المصدري المطلق ولا شك ان بداهة الحصة الخاصة من المعنى المصدري الانتزاعي تستلزم بداهة مطلقة بكنهه فان الحصة امر انتزاعي حاصل في الذهن بكنهها فان كنه الانتزاعي ما هو حاصل في الذهن والمطلق جزء خارجي اي تفصيلي فيكون حاصلا بكنهه ايضا وحينئذ يندفع المنعان المشهوران بلا كلفة وحينئذ لا يرد عليه ما اورد بان الكلام في مفهوم المقيد البديهي اعني العلم بالنور مثلا

تمهيد بيان الغاية وتعريف العلم وكيفيته

Marfat.com

لا يجدي نفعا اذ لا يورث بداهة حقيقة العلم بالكنه اذ يكفيه تصوره بوجه اجمالي وذلك لان كلام المصنف لم يكن في العلم بالكنه المصطلح بمعنى ان يكون ذاتيات الشئ مرآة له بل في العلم بكنهه اعني حصول نفس الشئ وهو حاصل في المعنى المصدري للعلم المطلق اذ تصورنا الحصة الخاصة منه فان المطلق المذكور يكون جزء تفصيليا منه فلا يمكن تصور كنه المقيد بدون تصور كنه مطلقه فظهر حينئذ تحقيق قول المصنف في المتن والحاشية على خلاف ما زعموه في الشروح فافهم ذلك فان كان اعتقاد النسبة خبرية فتصديق وحكم الاعتقاد أن لم يبلغ الحد الجزم بمعنى انتفاء احتمال الجانب المخالف يسمى ظنا فهو قسم منه وان بلغ الى ذلك الحد فاما ان لا يطابق الواقع يسمى جهلا مركبا او يطابق الواقع فاما ان يزول بامر فيسمى تقليدا او لا يزول فيسمى يقينا ثم قد يذهب الى بعض الاوهام ان الاذعان ليس بادراك بمعنى انه ليس منشأ للانكشاف بل هو من عوارض الادراك كحصول السرور والغموم للنفس فهو من كيفيات نفسانية اخرى سوى الادراك وهذا الكلام وان صدر عن القوم الذين ينعقد عليهم الانامل بالاعتقاد لكنه غلط فاحش فان الادراك عبارة عن منشأ الانكشاف وللامتياز للذهن وفي الاعتقاد كشف تام للمحكي عنه الواقعي عند المعتقد كما يظهر لمن له بصيرة بالرجوع الى الوجدان كيف وكمالات الانسان هي التصديقات الالهية وانما كمالياتها بالنظر الى الكشف التام نعم هذا الكشف نوع مباين للكشف التصوري فان كان مرادهم الاصطلاح فقط على ان العلوم التصديقية ليست بعلم بمعنى العلم التصوري فلا ينفع البتة وان كان مرادهم انها ليست من جنس العلوم بمعنى منشأ الانكشاف مطلقا فهو باطل ضرورة انه بعد التصديق سيما

---

١ قوله لا يجدي اي لا يصير ذلك اي صيرورة العلم كنهيا ٢ قوله وهو اي العلم ٣ قوله فان الخ دليل لقوله فافهم ٤ قوله تفصيليا اي منظورا وتمييزا عن الخاص ٥ قال فان كان اي مطلق العلم ٦ قوله انه اي من الخاص ٧ الطرفين اي الحاكية والمحكية ٨ متعلقه للتصديق العلم من ان يكون ٩ بالذات او بالعرض فالاول ان يكون ١٠ من الصفات الحقيقية ذات نسبة ١١ الحكم هو التصديق ١٢ بالعرض فقد يتعلق ١٣ تصديق وحكم اولا ان يكون عبارة ١٤ عن مجموع التصورات ١٥ الامر وان لم يكن ١٦ كالقضية والاولين ١٧ الاخيرين ١٨ قوله الى ١٩ قوله ان لم يبلغ ٢٠ قوله او لم ٢١ قوله الحصول ٢٢ قوله الادراك ٢٣ قوله والاذعان ٢٤ قوله وكل ان العلم ٢٥ قوله الادراك مع تقديم ٢٦ قوله التصديق تقديم ما لا يطلق ٢٧ قوله عن القوم ٢٨ قوله وانما كمالياتها ٢٩ قوله والاذعان ٣٠ قوله واستدل ٣١ قوله التصوري ٣٢ قوله لان العلم ٣٣ قوله فهو ٣٤ قوله ضرورة

فيه انا نسلم انه لا يكشف تمام الانكشاف حتى يكون من افراد الادراك ٣٥ قوله اي التصديقات ٣٦ قوله كما لا يستلزم ٣٧ قوله اي الكشف ٣٨ قوله اي التصديقات ٣٩ قوله اي من التصديق ٤٠ قوله اي الكشف ٤١ قوله اي من التصديق ٤٢ قوله اي الكشف ٤٣ قوله اي من التصديق ٤٤ قوله اي الكشف ٤٥ قوله اي من التصديق ٤٦ قوله اي الكشف

بمعنى ان التصور ادراك والتصديق ليس بادراك بل من لواحقه فح اطلاق العلم على التصديق مسامحة + + + + + +

اليقين يحصل للذهن نور به ينجلى الامر الواقعى يقال له بالفارسية بدانش
وله اسم فى كل لغة فكيف يخرج من جنس الادراك بل التحقيق ان اقوى
مراتب الانكشاف اليقين ثم الجهل المركب ثم التقليد ثم الظن والعلوم التصورية
من اضعف مدارج العلوم ثم العلم الحضورى الذى جعله بعضهم العلم
حقيقة فان فيه ليس قوة الكشف الا ترى ان النفس مع كمال شعورها
عندها لا تعلمها كما تعلم الاشياء الاخر فلا تعلم انها بسيطة او مركبة
جوهر او عرض فلو كان لها كشف فتعلم نفسها كما تعلم غيرها بالجوهرية
والعرضية والبساطة والتركيب فهذا اضعف مدارج العلوم
كما ان اليقين اقواها فمخالفتهم لجماهير الحكماء بغير دليل
وبداهة يمجها العقل السليم والفهم المستقيم الا ان يقال مرادهم
من الادراك حصول الصورة بمعنى الصورة الحاصلة ولا شك ان الاذعان
ليس بصورة حاصلة للشئ وان كان منشأ للانكشاف فان الصورة عبارة
عن الشئ الحاصل فى الذهن من الخارج بعد حذف المشخصات وتجردها
عن المادة تجريدا تاما او ناقصا والاذعان من الكيفيات النفسانية الناشية
فيها ثم هذا لا يضر المصنف فانه قال هو الحاضر عند المدرك وما اخذ لفظ
الصورة فى التعريف والا فتصور ساذج هذا يشمل ما لم يكن فيه نسبة تامة
خبرية سواء لم يكن فيه نسبة اصلا او كانت ولم تكن خبرية وما يكون فيه
تلك ولم يكن فيه الاذعان كما فى صورة التخييل والشك والوهم وهما نوعان
فتبين ان من الادراك ضرورة هذا الكلام يفيد فائدتين الاولى ان
التصديق كيفية ادراكية والثانية ان التصور والتصديق

Marfat.com

نوعان متباینان والمصنف احال کلیهما الی الضروریة وبیان الاول
قد مر منا آنفا وقد یستدل علی الثانی فی المشهور بان لکل واحد من
ماهیة التصور والتصدیق لوازم خاصة منافیة للوازم اخری وتنافی
اللوازم یدل علی تنافی الملزومات والا یلزم اجتماع المتنافیین وفیه
منع مشهور ایضا بان اللوازم یجوز ان تکون لوازم الصنف فالملزومات
یجوز ان تکون متباینة صنفا **اقول** من الضروریات ان التصدیق
بماهیة ای ما کانت ماهیة یستلزم ان یتعلق بمتعلق یلزم ان یکون
النسبة الخبریة معتبرة فیه والتصور من حیث ماهیته لا یستلزم
ذلک فلا شبهة حینئذ فی تنافی اللوازم وکذا فی کونها لوازم الماهیة
فثبت المطلوب بلا کلفة ودرک الماهیة الخارجیة بکنهها یجوز ان
یکون من المستحیلات وانما سبیل اثبات تباینها بدرک تنافی لوازمها
بالضرورة او بالبرهان وهذا الطریق موجود ههنا ایضا بالضرورة
لا یقال هذا یؤل الی دعوی الضرورة فلیکتف به اولا لانا نقول
هذا دعوی الضرورة فی المقدمات فلا یستلزم ضرورة المطلوب
نعم لا حجر فی التصور فیتعلق بکل شیء حتی بنفسه ونقیضه وکنه الواجب
فان المراد بالتصور مطلقه الشامل للانحاء الاربعة بالتصور بالوجه
والکنه وبوجهه وبکنهه واما التصور المقید بعدم الحکم وعدم اعتباره

تمهید بیان الغایة والتخالف النوعی بین التصور والتصدیق

فهو ايضا قد يعرض لنفسه ولنقيضه كما لا يخفى على المتامل وههنا اى فى
مقام اثبات التباين النوعى بين التصور والتصديق وتعلق التصور بكل شئ
بانضمام بعض المقدمات اليه شك مشهور وهو ان العلم والمعلوم متحدان
بالذات فاذا تصورنا التصديق فهما واحد وقد قلتم انهما متخالفان حقيقة
فى الحاشية اعلم ان مدار هذه الشبهة على ثلث مقدمات تلقاها المحققون
بالقبول الاولى ان العلم والمعلوم متحدان بالذات والثانية ان التصور والتصديق
حقيقتان مختلفتان والثالثة ان التصور يتعلق بكل شئ اقول وبالله
التوفيق ليس الامر كما زعم المصنف فان اتحاد العلم والمعلوم بالذات لا يفهم
ما ذا اراد به اما ان يراد به ما قصد تصوره فهذا باطل كما ترى فى علم الشئ
بالوجه واما ان يراد بالمعلوم الشئ من حيث هو وبالعلم مرتبة قيامه
فهذه المقدمة تتاتى على القول بحصول الاشباح ايضا فلا بد ههنا من
مقدمة رابعة اعنى القول بحصول الاشياء بانفسها فى الذهن ولم يكف
المقدمات الثلث المذكورة فى الحاشية فانا اذا تصورنا التصديق او المصدق
به لا يلزم على تقدير حصول الاشياء باشباحها محال صلا فان شبح التصديق
والمصدق به مغاير لهما بالذات وان اتحد مع معلومه بالذات اعنى نفس الشبح
مع قطع النظر عن القيام ثم قال فى الحاشية ثم اعلم انه قد تقرر الشبهة باعتبار
نفس التصديق وحينئذ فالجواب ان التعلق بكل شئ لا يستلزم التعلق بكل وجه فيجوز

تتمة ببيان الغاية والتخالف النوعى بين التصور والتصديق

فهو ايضا قد يعرض لنفسه ولنقيضه كما لا يخفى على المتامل وههنا اى فى
مقام اثبات التباين النوعى بين التصور والتصديق وتعلق التصور بكل شئ
بانضمام بعض المقدمات اليه شك مشهور وهو ان العلم والمعلوم متحدان
بالذات فاذا تصورنا التصديق فهما واحد وقد قلتم انهما متخالفان حقيقة
فى الحاشية اعلم ان مدار هذه الشبهة على ثلث مقدمات تلقاها المحققون
بالقبول الاولى ان العلم والمعلوم متحدان بالذات والثانية ان التصور والتصديق
حقيقتان مختلفتان والثالثة ان التصور يتعلق بكل شئ اقول وبالله
التوفيق ليس الامر كما زعم المصنف فان اتحاد العلم والمعلوم بالذات لا يفهم
ما ذا اراد به اما ان يراد به ما قصد تصوره فهذا باطل كما ترى فى علم الشئ
بالوجه واما ان يراد بالمعلوم الشئ من حيث هو وبالعلم مرتبة قيامه
فهذه المقدمة تتاتى على القول بحصول الاشباح ايضا فلا بد ههنا من
مقدمة رابعة اعنى القول بحصول الاشياء بانفسها فى الذهن ولم يكف
المقدمات الثلث المذكورة فى الحاشية فانا اذا تصورنا التصديق او المصدق
به لا يلزم على تقدير حصول الاشياء باشباحها محال صلا فان شبح التصديق
والمصدق به مغاير لهما بالذات وان اتحد مع معلومه بالذات اعنى نفس الشبح
مع قطع النظر عن القيام ثم قال فى الحاشية ثم اعلم انه قد تقرر الشبهة باعتبار
نفس التصديق وحينئذ فالجواب ان التعلق بكل شئ لا يستلزم التعلق بكل وجه فيجوز

ان يمتنع تعلقه بحقيقة التصديق وكنهه ويجوز التعلق باعتبار وجهه
ورسمه الا ترى أن حقيقة الواجب تعالى ممتنع تصورها بالكنه وانما
يجوز بالوجه وان معنى الحروف يمتنع تصورها وحدها وانما يجوز بعد
ضم ضميمة اليها فتدبر اقول بتوفيق الله وتوقيفه ان القضية الشرطية
لو تصور التصديق يلزم اتحاد احد المتباينين بالآخر باطلة بالضرورة الا ان
صدق الشرطية يستلزم امكان المقدم بل لعدم العلاقة كما يحكم
العقل بالضرورة بكذب قولنا لو تصور السواد بكنهه يلزم ان يكون عين
البياض وهذه الشرطية الكاذبة لازمة للقول بالتباين مع انضمام بعض
المقدمات الحقة اليه فذلك القول بطل فان استحالة اللازم يستلزم استحالة
الملزوم فتفكر فانه دقيق ثم تعيين القول فى الشبهة بالتصديق بمعنى المصدق
به كما وقع فى الحاشية ان كان بالنظر الى محصل الحمل الآتى لا يجرى فى
التصديق بمعنى الاذعان فذلك باطل قطعا كما سيأتى وان كان بالنظر الى
ان بعض الفاظ الحمل آب عنه فكان الانسب على المصنف ان لا يذكره
او يأوله وبين الجواب عن التقريرين لئلا يكون موجبا للوهم بالاختصاص
وهو غير مختص وللاعذار الباردة مجال وسيع وحمله على ما تفردت به

ان العلم فى مسألة الاتحاد بمعنى الصورة العلمية فانها من حيث
الحصول فى الذهن معلوم الوجود والحصول والكون والثبوت الفاظ
مترادفة عندهم والوجود الذهنى عند بعض المحققين عبارة عن
الشئ من حيث هو مع قطع النظر عن القيام بالذهن فكذا الحصول الذهنى
وهو مرتبة المعلوم فلا يرد ان المعلوم الشئ من حيث هو والحصول فى
الذهن امر زائد عليه فلا يكون معتبرا فى المعلوم والحق ان الوجود الذهنى
ليس هو الطبيعة من حيث هى هى فانهم استدلوا على زيادة الوجود

لا يخفى ان الاتحاد بمعنى الصورة العلمية ليس مما يتعلق به التصديق
بل بمعنى الاتحاد فى الوجود الخارجى وهو ايضا لا يتعلق به التصديق
بل بمعنى الاتحاد فى الوجود الخارجى بمعنى ان احدهما موجود بعين
وجود الآخر وهو ايضا لا يتعلق به التصديق بل بمعنى ان احدهما
موجود بوجود الآخر وهو ايضا لا يتعلق به التصديق بل بمعنى ان
احدهما موجود بوجود الآخر بالعرض وهو ايضا لا يتعلق به التصديق
بل بمعنى ان احدهما موجود بوجود الآخر بالعرض بواسطة امر
متحد معهما فى الوجود وهو ايضا لا يتعلق به التصديق بل بمعنى
ان احدهما موجود بوجود الآخر بالعرض بواسطة امر متحد معهما
فى الوجود بنحو من الاتحاد وهو ايضا لا يتعلق به التصديق بل
بمعنى ان احدهما موجود بوجود الآخر بالعرض بواسطة امر متحد
معهما فى الوجود بنحو من الاتحاد بحيث يكون الحمل بينهما
حمل الشئ على نفسه وهو ايضا لا يتعلق به التصديق بل بمعنى
ان احدهما موجود بوجود الآخر بالعرض بواسطة امر متحد معهما
فى الوجود بنحو من الاتحاد بحيث يكون الحمل بينهما حمل الشئ
على نفسه بنحو من التأويل وهو ايضا لا يتعلق به التصديق بل
بمعنى ان احدهما موجود بوجود الآخر بالعرض بواسطة امر متحد
معهما فى الوجود بنحو من الاتحاد بحيث يكون الحمل بينهما حمل
الشئ على نفسه بنحو من التأويل بلحاظ تغاير الوجودين وهو
ايضا لا يتعلق به التصديق بل بمعنى ان احدهما موجود بوجود
الآخر بالعرض بواسطة امر متحد معهما فى الوجود بنحو من
الاتحاد بحيث يكون الحمل بينهما حمل الشئ على نفسه بنحو من
التأويل بلحاظ تغاير الوجودين وهو ايضا لا يتعلق به التصديق
بل بمعنى ان احدهما موجود بوجود الآخر بالعرض بواسطة امر
متحد معهما فى الوجود بنحو من الاتحاد بحيث يكون الحمل بينهما
حمل الشئ على نفسه بنحو من التأويل بلحاظ تغاير الوجودين
وهو ايضا لا يتعلق به التصديق بل بمعنى ان احدهما موجود
بوجود الآخر بالعرض بواسطة امر متحد معهما فى الوجود بنحو
من الاتحاد بحيث يكون الحمل بينهما حمل الشئ على نفسه
بنحو من التأويل بلحاظ تغاير الوجودين وهو ايضا لا يتعلق
به التصديق بل بمعنى ان احدهما موجود بوجود الآخر بالعرض
بواسطة امر متحد معهما فى الوجود بنحو من الاتحاد بحيث
يكون الحمل بينهما حمل الشئ على نفسه بنحو من التأويل
بلحاظ تغاير الوجودين وهو ايضا لا يتعلق به التصديق بل
بمعنى ان احدهما موجود بوجود الآخر بالعرض بواسطة امر
متحد معهما فى الوجود بنحو من الاتحاد بحيث يكون الحمل
بينهما حمل الشئ على نفسه بنحو من التأويل بلحاظ تغاير
الوجودين وهو ايضا لا يتعلق به التصديق بل بمعنى ان
احدهما موجود بوجود الآخر بالعرض بواسطة امر متحد
معهما فى الوجود بنحو من الاتحاد بحيث يكون الحمل
بينهما حمل الشئ على نفسه بنحو من التأويل بلحاظ
تغاير الوجودين وهو ايضا لا يتعلق به التصديق بل
بمعنى ان احدهما موجود بوجود الآخر بالعرض بواسطة
امر متحد معهما فى الوجود بنحو من الاتحاد بحيث
يكون الحمل بينهما حمل الشئ على نفسه بنحو من
التأويل بلحاظ تغاير الوجودين وهو ايضا لا يتعلق
به التصديق بل بمعنى ان احدهما موجود بوجود
الآخر بالعرض بواسطة امر متحد معهما فى الوجود
بنحو من الاتحاد بحيث يكون الحمل بينهما حمل
الشئ على نفسه بنحو من التأويل بلحاظ تغاير
الوجودين وهو ايضا لا يتعلق به التصديق بل
بمعنى ان احدهما موجود بوجود الآخر بالعرض
بواسطة امر متحد معهما فى الوجود بنحو من
الاتحاد بحيث يكون الحمل بينهما حمل الشئ
على نفسه بنحو من التأويل بلحاظ تغاير
الوجودين وهو ايضا لا يتعلق به التصديق
بل بمعنى ان احدهما موجود بوجود
الآخر بالعرض بواسطة امر متحد
معهما فى الوجود بنحو من
الاتحاد بحيث يكون الحمل
بينهما حمل الشئ
على نفسه بنحو من
التأويل بلحاظ
تغاير
الوجودين

تمهيد بيان الغاية والتخالف الذى بين التصور والتصديق

Marfat.com

تمهيد بيان الغاية وكون الحالة الادراكية علما

مطلقا على الماهية من حيث هي بل الموجود الذهني ما لا يعتبر فيه جهة القيام بالذهن ويعتبر معه الوجود مع قطع النظر عن تلك الجهة ففي العبارة مسامحة بان يراد بمرتبة الحصول في الذهن مرتبة الشيء من حيث هو فانها اقرب اليها بالنظر الى قيامه بالذهن ومن حيث القيام به علم وهذا مرتبة التشخص ولذا قيل المعلوم كلي والعلم جزئي ومرتبة الوجود الذهني الذي قال به بعض المحققين كانها برزخ بين مرتبة العلم والمعلوم فالشيء في الذهن اذا تخصص فيه بوجود لا يترتب عليه الآثار وقطع النظر عن القيام بالذهن فنزل من مرتبة المعلوم الذي هو الشيء من حيث هو الى مرتبة الوجود الذهني ثم اذا لوحظ الى القيام بالذهن صار تشخصا ذهنيا وعلما موجودا خارجيا لترتب الآثار عليه كالانكشاف ثم بعد التفتيش يعلم ان تلك الصورة انما صارت علما لان الحالة الادراكية التي هي العلم حقيقة ويعبر عنه بالفارسية بدانش قد خالطت بوجودها الانطباعي اي الانضمامي مع الذهن فانها انما تحدث فيه دون الصورة والا صارت عالمة فهذه الحالة بوجودها القائم بالذهن خالطت مع الصورة خلطا رابطيا اتحاديا اراد بالخلط الرابطي الاتحادي حمل العرضيات على المعروضات وليس الاتحاد ههنا في الوجود كما زعم بل الاتحاد الحلولي كما في العرضي بالنسبة الى المعروض لا بل كما في عرضين قائمين بمعروض واحد كالضاحك والمتعجب وحاصل الكلام ان من الوجدانيات ان بعد حصول الصورة في الذهن يحصل لنا حالة في الذهن يعبر عنها بالفارسية بدانش وفي العربية بحالة الشعور والفهم وكذا في كل لغة اسم يخصها كما ان السراج اذا دخلت في دور مظلمة تنور بها الدور فالسراج كالصورة والضيء القائم بتلك الدور بمنزلة الحالة الادراكية والفرق بين الصورتين ان الضيء قائم بالسراج والدور كليهما

والحالة المذكورة انما قامت بالذهن فقط والصورة واسطة في الثبوت لها على نحو ما يكون الانصاف بذي الوابيطة فقط وقد حققت في مقامه ان مناط الحمل مطلقا سيما في العرضيات على الحلول فقط دون الاتحاد بالذات والوجود فان العرض قد يوجد ولا يوجد العارض والمعروض جوهر والعارض كيف فكيف الاتحاد نعم يتصور الحلول بينهما وهو الذي سموه بالاتحاد على التحقيق وان كان ظاهر عباراتهم مشعرا باتحاد الوجود فاذا وجد علاقة الحلول بين الشيئين بان يكون احدهما حالا في الآخر ويكون كلاهما حالين في ثالث تحقق الحمل والموجود ههنا هو الشق الاخير فان الصورة والحالة كلتاهما قائمتان بالذهن ويرد عليه لا يرد عليها ما اورد على بطلانها بان تلك الحالة ان كانت منضمة فاما ان تقوم بالصورة فتكون عالمة حقيقة لان مناط حمل المشتق قيام المبدأ واما ان تكون قائمة بالذهن فلا تكون محمولة على الصورة ولا تكون عرضا لها فانا نختار الشق الثاني ونقول حملها على الصورة كحمل الضاحك على المتعجب وايضا لا يرد ما اورد ان كلامنا في الشبهة على اتحاد العلم والمعلوم بالذات او على تقدير كون العلم حقيقة هي الحالة المذكورة يلزم تغايرهما بالذات فان الاتحاد انما قصد في العلم بمعنى الصورة دون الحالة وبالجملة هذا التحقيق عندي حقيق بان يتلقى بالقبول وبعد تنقيحه بهذا النمط الانيق ارجو من اللبيب دفع الاوهام

المورثة ههنا ولم نشتغل بذكرها ودفعها لئلا يخرج الكلام من الفط الذى
بسطته للغائصين فى لجج الافكار المعرضين عن اللغو كالحالة الذوقية
هى ادراك المذوقات بالمذوقات فصارت صورة ذوقية وحاصله التمثيل
فى النظر الجلى بمثال واضح يستعان به على غيره فان عند اكل المذوقات كالخل
والعسل مثلا يحصل صورتها فى الذهن ويختلط بها حالة ادراكية خاصة
فى الذهن بالضرورة وهى الحالة الذوقية وكذا السمعية بالمسموعات وهكذا
اللمسية بالملموسات فينتقل الذهن من هذه الامثلة الجزئية الضرورية
الى صور الكليات وصور الجزئيات المغايرة لما ذكرنا فان الحال فيها ايضا كذلك
فيحصل بعد حصول صورها فى الذهن حالة انكشافية مغايرة لها
مختلطة بها اختلاطا يصح به الحمل كما ذكرنا وفى النظر الدقيق لعله اشارة
الى جواب اشكال دقيق وهو ان صور الجزئيات المادية فى الحواس كما هو
المقرر عندهم والحالة الادراكية قائمة بالنفس كما هو المثبت عندهم
ايضا فكيف الاختلاط لهما ولم يتحصل مما قلنا بان الحالة والصورة قائمتان
بالذهن قيام عرضيين بمحل واحد وهو المصحح للحمل وجوابه انا لا نسلم ان
صور الجزئيات انما تحصل فى الحواس بل تحصل فى النفس كما صورنا
فيما مر من حصول الخاصة المختصة للجزئى المادى فى النفس او امر مماثل
له فيها وكلام المصنف ههنا مبنى على التحقيق دون المقرر عندهم وعلى
تقدير التسليم فيجوز ان يكون تلك الحالة ايضا فى الحواس كما قيل
ان مدرك الجزئيات هو الحواس والحق ان الادراك النصروى والتصديقى
للنفس واختلاط الحالة الادراكية بالصورة كاختلاط الاذعان بالقضية
الشخصية فان الاذعان للنفس بالضرورة والقضية الشخصية ليست
بموجودة فيها لامتناع جزئيها فيها او كاختلاط الالتفات بالجزئيات

قال بالمذوقات اى الصور التى يتخيل بها المذوق ٥٥ قال فصارت اى
الحالة الذوقية صورة ذوقية اى حاصلة ٥٦ قال فصارت اى
الحالة الذوقية صورة ذوقية اى حاصلة بالصورة فالمخلط والاتحاد من الطرفين
ظهر انها اختاره المحقق السنبلى وما جوزه
صارت الى المذوقات فيأباه اوزاد الصورة
فانه يتبغى ان يقول فصارت صورا
ذوقية فتدبر ٥٨ قوله التمثيل اى الحالة
الادراكية وخلطها مع الصورة
٥٩ قوله صورتها اى المذوقات
٦٠ قوله بها اى بالصورة ٦١ قال
قال وكذا السمعية اى الحالة الادراكية
التى هى علم المسموعات ٦٢ قال
بالمسموعات اى اختلطت بها وآل امرها
الى الصورة الحاصلة فى النفس ٦٣ قوله
وكذا الخ اى مثل الحالة الذوقية

تتمة بيان الغاية وكون الحالة الادراكية علما

وكلام المصنف الخ فيه ان الصورة الحاصلة فى النفس ايضا
مختلطة بالحالة الادراكية فلا فرق بين الصورتين
٦٤ قوله فان الخ تعليل لقوله مبنى على التحقيق
٦٥ قوله وعلى تقدير التسليم الخ معطوف على قوله مبنى على التحقيق
٦٦ قوله ايضا فى الحواس اى كما فى النفس
٦٧ قوله كما قيل القائل صدر الشريعة
٦٨ قوله والحق الخ ان كان مدرك الجزئيات والحواس
الحالة الادراكية التى فى النفس
٦٩ قوله الادراك النصروى اى الذى فى الحواس
٧٠ قوله الحالة الادراكية اى التى فى النفس
٧١ قوله بالصورة اى الحاصلة فى الحواس
٧٢ قوله كاختلاط الخ فان الالتفات للنفس والجزئيات المادية
فيها بل فى الخارج

المادية وتحقيقنا الذي ذكرنا انما هو في صور الكليات ولم يصرح المصنف بالحمل
بالمواطاة بين الحالة والصورة وقوله انما صارت علما معناه انما صارت علما
بمعنى الصورة العلمية لا بمعنى الحالة الادراكية فان لفظ العلم يدل على معان
كثيرة وانما يرد الاشكال على من قال بالحمل بالمواطاة الحقيقي فان المجازي
لا ينكره ايضا ووجه الاشارة انفراد الصورة الذوقية وغيرها على سبيل
التمثيل من القاعدة الكلية المذكورة سابقا وهي شاملة لها ايضا فتلك الحالة
تنقسم الى التصور والتصديق حقيقة وهما نوعان متباينان منها كذلك واما
انقسام الصورة فانما يكون الى التصور والتصديق بالعرض وهما المبحوثان في الفن
دون الاولين فتفاوتهما كتفاوت النوم واليقظة العارضتين لذات واحدة
المتباينتين بحسب حقيقتهما فتفكر فالذات الواحدة المعروضة لهما ذات القضية
والتصور والتصديق العارضان لها على سبيل التعاقب كما يناسبه التنظير بالشك
والاذعان وعلى سبيل الاجتماع كتصورات الاجزاء الثلثة والاذعان وحاصل
الجواب ان التنافي انما يلزم لو كان الاتحاد والتباين بالنظر الى وجه واحد وليس كذلك فان
التصور المتحد مع التصديق سواء اخذ بمعنى المصدق به او الاذعان هو التصور
بمعنى الصورة العلمية والتصور المتباين للتصديق هو التصور الحقيقي بمعنى الحالة
الادراكية وبالجملة ان الحالة التصورية اذا تعلقت بالقضية فلا تتحد معها
وكذا لا يتحد القضية مع الحالة الادراكية التصديقية فلا يلزم اتحاد المتباينين
اصلا واذا تعلقت بنفس التصديق فحينئذ تكون عارضة له واتحاد العارض
مع المعروض بالذات محال فلا يلزم المحذور نعم ان التصور بمعنى الصورة العلمية
يتحد مع القضية وحقيقة التصديق بالذات وليس فيه استحالة فهذا الجواب

ذكرنا من الحال والمحل الصور والحالات والمادة
في صور الكليات وحالاتها والمباين صدره
الجزئيات المادية وحالاتها فلا تغفل
المحل بل اختلاطهما كما بينا فليتأمل
وبينا ان فيضه تعالى
انما معلوم كذلك الكليات
الحالة بالكليات مختلطها بالجزئيات قابل
لا يفرق بين مختلطين كما جوزه الشارح
قابل ما ثمان انه يمكن ان يراد الدخل بان
الجزئيات المادية ليست بمختلطين
كلام الشارح فلا يكون
حق سابقا بل قوله وكيف ان الادراك
الصور والتصديق بالنفس
وحاصل الدفع
سابقا بالادراك وادراك الكليات وهو انما
يكون للنفس
هذا اختيار الاستاذ والعلامة
بما ذكر الجواب ان هذا التوجيه
فاندفع بهذا بقول الشارح الذي ذكرنا انه
ولا حاجة فيه بعد توضيح المقصود ليتبين الحال
وورد ارادة اخرى
وذكر البعض
هذا الكلام
على ما ذكرنا
التمهيد
وانقسام الحالة الى التصور
والتصديق

قوله وتحقيقنا ٥ قوله الذي ذكرنا ٦ قوله انما صارت ٧ قوله وقوله ٨ قوله
انفراد ٩ قوله القاعدة الكلية ١٠ قوله ان الحالة ١١ قوله
ان الحالة ١٢ قوله وهي شاملة ١٣ قوله
اي حقيقة ١٤ قوله بالعرض ١٥ قوله
الحالة بالصورة ١٦ قوله وهما المبحوثان
قوله اما اي الصورة ١٧ قوله
ايضا اي كما تنقسم ١٨ قوله
اي من الحالة ١٩ قوله
الا التصديق ٢٠ قوله الاجزاء الثلثة اي المجموع والمحمول والنسبة ٢١ قوله الجواب اي الحال المذكور في المتن ٢٢ قوله الاتحاد والتباين اي بين التصور

Marfat.com

لہ التفائل الہیولی خادم احمد رح ۱۲

اجارف التصدیق بمعنی الاذعان ایضا بلا کلفۃ ولیس الکل من کل منہما بد یہیا ولا فانت مستغن عن النظر والتالی باطل فانا نحتاج فی کثیر من العلوم الی النظر ولا نظریا صرح بالصفۃ الکاشفۃ لہ بقولہ متوقفا علی النظر وھذا تعریف لہ فی المشہور قال فی الحاشیۃ الحق ان البداھۃ والنظریۃ من صفات العلم فلا یرد انہ رب شیء یکون نظریا عند شخص وبدیہیا عند اٰخر ومن ثم جوز والصاحب القوۃ القدسیۃ ان النظریات باسرھا تصیر بدیہیۃ عندہ فلا معنی للتوقف ووجہ الدفع ان علم کل واحد مغایر بالشخص فیجوز ان یتوقف احدھما دون الاٰخر وقد یجاب بالتصرف فی معنی التوقف انتہی اقول بتوفیق اللہ تعالی وتوفیقہ ان تحقیق المقام ان وجود الطبائع النوعیۃ یتقدم علی وجودات الاشخاص سواء کانت فی الخارج او فی الذہن فقد یکون التقدم طبعیا کما قالوا فی وجود الطبیعۃ للصورۃ الجسمیۃ فانہما علۃ لوجود الہیولی ووجود الہیولی علۃ للوجود الشخصی لتلک الصورۃ وعلۃ العلۃ علۃ فیکون وجود طبیعۃ الجسمیۃ علۃ لوجود الشخصیۃ وقد

يكون مستتبعا محضا كما فى وجود الانسان المطلق وتشخصه وبالجملة
يكون الاول اسبق من الثانى وتوقف الاول على علته وترتبه عليها اسبق
على توقف الثانى على علته وترتبه عليها ولا شك ان التوقف والترتب
نسبة وتغاير النسبة بتغاير المنتسبين فتوقف وجود الطبيعة على علته
امر مغاير لذاته لتوقف وجود الشخصية عليها واذا تمهد هذا فنقول ان
المكتسب انما يكون الطبائع الكلية فان الجزئيات لا تكون كاسبة ولا مكتسبة
كما سياتى تحقيقه والكاسب علة للوجود الذهنى للمكتسب فالطبائع الكلية
التى هى مرتبة المعلوم من المكتسب اذا قيست الى علتها تكون اسبق بالتوقف
والترتب بالنظر الى علتها وهى الكاسب والطبائع الجزئية القائمة بالذهن التى
هى مرتبة العلوم تكون مسبوقة بهما بالنظر اليها ولا يكون الاول واسطة فى
العروض للثانى فان الوصف لا يتعدد فيها وههنا تعدد وصف التوقف
والترتب كما بينا بل انما يتصور الواسطة فى الثبوت فحينئذ ما قال المص ان
البداهة والنظرية من صفات العلم بطر فان الظاهر منه الحصر فان كونهما صفتين
للعلم لا ينكر فالحق انهما صفتان للعلم والمعلوم كليهما بالذات بمعنى نفى الواسطة فى
العروض والمعلوم فقط بمعنى نفى الواسطة مطلقا فان التوقف له عليها بالنظر
الى ذاته وللعلم بعد توقف مرتبة وجود الطبيعة التى هى مرتبة وجود المعلوم بعدية
بالذات فيتحقق الواسطة فى الثبوت والا لدار فيلزم تقدم الشئ على نفسه

التمهيد لعدم
كون تمام التصورات والتصديقات
بديهيا ونظريا

بمرتبتين بل بمراتب غير متناهية فان الدور مستلزم للتسلسل توضيح بيان
الاستلزام يكون بثلث مقدمات مسلمة بديهية الاولى ان ذات الشيء نفسه
والثانية ان الموقوف والموقوف عليه يجب ان يكونا متغايرين والثالثة ان
الحكم الثابت للشيء ثابت لذاته وبعد تمهيدها نقول ان ا اذا كان موقوفا
على ب وب على ا فيلزم ان يكون ا موقوفا على ذاته والموقوف
والموقوف عليه متغايران فيكون ا وذاته متغايرين فيحصل ح امران في
نفس الامر ثم ان ا وذاته متحدان بحكم المقدمة الاولى فكما توقف ا على ذاته
يتوقف ذاته على ذاتها بحكم المقدمة الثالثة فيلزم توقف ذات ا على ذاتها والموقوف
والموقوف عليه متغايران فيكون ذات ا وذات ذات ا متغايرين فيحصل
ثلثة امور موجودة مرتبة وهكذا فيلزم امور موجودة غير متناهية مرتبة
وهو التسلسل وحينئذ يلزم تقدم الشيء على نفسه بمراتب غير متناهية باستعانة
تلك المقدمات بالضرورة واورد عليه بان الموقوف والموقوف عليه وان كانا
متغايرين في نفس الامر ولكن لا يلزم على تقدير الدور واجيب بان الدور
اذا وقع في نفس الامر فيكون مجامعا لجميع المقدمات الواقعية فيلزم
باستعانتها المطلوب وفيه ان الامر المفروض في نفس الامر لا يلزم ان يكون
مجامعا لما فيها مع قطع النظر عن الفرض الا ترى انا اذا فرضنا زيدا ناهقا في
نفس الامر فلا يجامع القضية الحقة التي هي قولنا لا شيء من الانسان بناهق
اقول بتوفيق الله تعالى وتوفيقه ان كلام المصنف ههنا صاف عن
الكدورات فان مقصوده ان الاكتساب في نفس الامر بلا فرض الفارض في تقدير
المقدار اذا كان على طريق الدور فباستعانة تلك المقدمات الحقة يلزم
الاستلزام في نفس الامر فحاصل كلامه انه ليس الكل في نفس الامر بلا فرض الفارض
نظريا والا يلزم الدور فيها فيلزم التسلسل فيهما مع قطع النظر عن الفرض فيلزم

التمهيد وكون الدور مستلزما للتسلسل

تقدم الشئ على نفسه بمراتب غير متناهية فى نفس الامر وهو باطل قطعا
او تسلسل وهو اى التسلسل باطل لان عدد التضعيف اى تضعيف
العدد اذا ضعفناه ازيد من العدد الاصل الذى ضعفناه وكل عددين
احدهما ازيد من الآخر بزيادة الزائد بعد انضمام جميع احاد المزيد عليه
فالعدد الذى حصل بعد التضعيف لا يتصور زيادته على المضعف
الا بعد انضمام جميع احاده واستدل عليه بقوله فان المبدأ لا يتصور
عليها الزيادة لانها اما ان تكون فى جانب قبله او بعده على الاول لم يكن
المبدأ مبدأ وعلى الثانى يلزم كون العدد وسطا بين الواحد والاثنين ويعود
الى الشق الاخير وهو قوله والاوساط كلها منتظمة متواليه فلا يتصور
الزيادة فيها الا خلال النظم فحينئذ لو كان المزيد عليه غير متناه لزم
الزيادة فى جانب عدم التناهى وهو باطل وتناهى العدد يستلزم تناهى
المعدود فقد برهن ابرهان التضعيف وتصويره موقوف على عدة
مقدمات الاولى ان كل عدد قابل للتضعيف فان كل مرتبة منه انتزاعى
وكل ما يصح انتزاعه يقبل التضعيف بالضرورة والا بطل اللاتقفية
وقد ثبت فى مقامه وعدد التضعيف زائد على المضعف والثانية ان
العدد الزائد لا يتصور زيادته على المزيد عليه الا بعد انضمام جميع احاد
المزيد عليه وبيانه مر انفا فى المتن والشرح والثالثة ان كل ما هو خارج
من القوة الى الفعل معروض للعدد بالضرورة سواء كان متناهيا او
غير متناه مرتبا او غير مرتب واذا تمهد هذا فنقول يلزم بالنظر الى
المقدمتين الاوليين ان كل عدد غير متناه قابل للتضعيف وعدد
التضعيف زائد لا يتصور الزيادة الا بعد انضمام جميع احاد المزيد عليه
والانضمام يقتضى التناهى واذا ثبت تناهى جميع الاعداد يلزم تناهى جميع

تمهيل
بيان الغاية وذكر برهان
التضعيف

Marfat.com

المعدودات بحكم المقدمة الثالثة فان الزيادة والنقصان والتناهى
واللاتناهى من خواص الكم بالذات والمتكمم بالعرض وبهذا التقرير يندفع
ما فى الحاشية فى ذيل قوله فتدبر اشارة الى منع وهو ان يقال لِمَ لا يجوز ان
يكون التضاعف خاصة المتناهى دون غيره انتهى وذلك لما قلنا فى
المقدمة الاولى وبهذا التقرير يندفع ما فى الحاشية الاخرى وهو انه لا شك
ان الامور الغير المتناهية سواء كانت مرتبة او غير مرتبة مجتمعة فى الوجود
او متعاقبة تكون معروضة للعدد بالضرورة لكون مراد المصنف من الامور
المتعاقبة الامور المتعاقبة الماضية فانها خارجة من القوة الى الفعل دون
المستقبلة الغير المتناهية المتعاقبة على طريق المتكلمين القائلين بابدية
العالم نعم يجرى فيها على طريق الحكماء القائلين بالمعية الدهرية فى عالم الدهر
فانها خارجة من القوة الى الفعل على سبيل التمايز فان العدد الضرورى
ان كل ما يخرج من القوة الى الفعل على سبيل التمايز لابد ان يكون معروضا
للعدد سواء كان التميز فيه بحسب الماهية او الوجود الخارجى او الوجود
الذهنى او الالتفات فقط كما فى الممتنعات فان شريك البارى والخلأ بعد
التصور والالتفات يكونان معروضين للاثنينية وكذا الاجزاء الانتزاعية
للمتصل الواحد المتناهى او غير المتناهى انما تكون معروضة للعدد بعد الانتزاع
والالتفات نعم قبل الانتزاع مصححة لمعروضية العدد والسر فيه ان اجزاء العدد
اعنى الوحدات اجزاء تفصيلية يقتضى عروضها التفصيل المعروض بالفعل باى نحو
كان ولا تفصيل فى الاجزاء التحليلية قبل القسمة فلا يجرى البرهان المذكور فى
ابطال الاجزاء التحليلية الغير المتناهية وفى هذا الحكم الاجزاء المتناقصة
الغير المتناهية كما فى الخط المتناهى مثلا والمتساوية الانتزاعية كما فى الخط
الغير المتناهى المتصل سواسية لا يتسلط لها هذا البرهان نعم لابطال الثانى براهين اخر

تمهيد بيان الغاية وذكر برهان التضعيف

قوية لامن جهة كونها معروضة للعدد في نفس الامر بل من جهة ان منشأها له
عاد مفن بمراتب غير متناهية وهو باطل بالتطبيق وغيره والحق في الجواب منع
المقدمة الثالثة فان الامور الغير المتناهية وان كانت خارجة من القوة
الى الفعل لكن لانسلم كونها معروضة للعدد اى لايصح منها انتزاع عدد
غير متناه مشتمل على الوحدات الغير المتناهية الانتزاعية المفصلة والاستدلال
على كونها معروضة للعدد لم يوجد ودعوى الضرورة غير مقبولة بل الحق
ان اللاتقفيات سواء كان عددا او معدودا لاتبلغ الى حد اللاتناهي والا صارت
تقفية لامتناع الزيادة عليها بعد خروجها في عالم الفعل الى اللاتناهي
فتفكر فانه دقيق ومن العجائب ما نقل عن بعض الكملة ان الحق ان الامور
الغير المتناهية لاتتصف بالزيادة والنقصان بالقياس الى نظائرها لانها
من عوارض الكم من حيث التناهي وبعد تعين المحدود نعم يمكن الحكم عليها
بالتساوي مطلقا من حيث عدم انقطاع التطابق بين احادها وبداهة
قولهم الكل اعظم من الجزء في المتناهي مسلم لا في الغير المتناهي فلا يتم الكثر
البراهين كالتطبيق والتضعيف وغيرهما ووجه العجب ظاهر لمن له ادنى
حدس ومزاولة في الفن فان قولنا الكل اعظم من الجزء بديهي مطلقا سواء
كانا في المتناهي او غير المتناهي اذ الكل عبارة عن الجزء والشيء الآخر ففي الكل
مرتبة لايكون بحذائها مرتبة في الجزء وهذا معنى الزيادة وبه يتم التطبيق
والتضايف والتضعيف المذكور ههنا ايضا نعم لابطال ثالث وجه آخر
ذكرنا انفا واذن وجب علينا ذكر التطبيق والتضايف على وجه اخصر
لينكشف الغطاء عن وجههما الاول ان يفرض الامور الغير المتناهية
الموجودة بالفعل المرتبة ترتيبا طبعيا او وضعيا او غير ذلك بحيث يتعين
الاول والثاني والثالث وهكذا فلنسلم المبدأ من تلك السلسلة

لا قوله لكونها اعدادا اذ الكل الخ
لا قوله لان الاجزاء الخ
لا قوله من جهة انه ليس بمتناه الخ
لا قوله لكن لانسلم الخ
لا قوله ودعوى الضرورة الخ
لا قوله بل الحق الخ
لا قوله لاتبلغ الى حد اللاتناهي الخ
لا قوله فتفكر فانه دقيق الخ
لا قوله ان الحق الخ
لا قوله بالقياس الى نظائرها اى
لا قوله لانها من عوارض الكم الخ
لا قوله ودعوى الضرورة الخ
لا قوله وبداهة قولهم الخ
لا قوله فلا يتم الخ
لا قوله بديهي مطلقا الخ
لا قوله لاتبلغ الى حد اللاتناهي الخ
لا قوله ان الحق الخ
لا قوله بالقياس الى نظائرها اى
لا قوله لانها من عوارض الكم الخ
لا قوله وبداهة قولهم الخ
لا قوله فلا يتم الخ
لا قوله بديهي مطلقا الخ
لا قوله لاتبلغ الى حد اللاتناهي الخ
لا قوله ان الحق الخ
لا قوله بالقياس الى نظائرها اى
لا قوله لانها من عوارض الكم الخ
لا قوله وبداهة قولهم الخ
لا قوله فلا يتم الخ
لا قوله بديهي مطلقا الخ
لا قوله لاتبلغ الى حد اللاتناهي الخ
لا قوله ان الحق الخ
لا قوله بالقياس الى نظائرها اى
لا قوله لانها من عوارض الكم الخ
لا قوله وبداهة قولهم الخ
لا قوله فلا يتم الخ
لا قوله بديهي مطلقا الخ

تمهيد بيان الغاية وذكر برهان التضعيف

Marfat.com

تمهيد بيان الغاية وذكر برهان التطبيق

وأما الجانب الآخر فتفرز منها ج فج ب جزء من آب وآب كلة ضرورة دخول آج وج ب فيه فاذا اطبقنا آ على ج بمعنى ايقاع المرتبة بازاء المرتبة لا بالحركة ولا بايقاع المحافاة بل بان يحكم العقل حكما صحيحا واقعيا بان في السلسلة الاولى اعني سلسلة الكل مبدأ اعني آ كما في سلسلة الجزء مبدأ اعني ج وان في السلسلة الاولى ثانيا كذلك في الثانية ثان وهكذا يحكم العقل بوجود تعيين المراتب بسبب الترتيب في الثالث والرابع فاما ان يحكم بالحكم الصحيح بان بازاء كل مرتبة من الاولى مرتبة من الثانية يلزم مساواة الكل للجزء فيلزم حينئذ اجتماع النقيضين في الواقع فان في الكل مرتبة لم يكن بحذائها في الجزء والا لم يكن الكل كلا ولا الجزء جزءا فلو فرضنا مساواتهما بمعنى ان كل مرتبة من الاولى بازائه مرتبة من الثانية يلزم صدق السالبة الجزئية والموجبة الكلية مع بقاء شرائط التناقض فان بعد الانطباق بالمعنى المذكور لم يختلف حقيقة الكل والجزء بالضرورة فكما في اول الامر بينهما تفاوت كذلك بعد الانطباق واما ان لا يحكم العقل بوقوع كل مرتبة من الاولى بازاء الثانية فالاول زائد عليه بمرتبة متناهية والزيادة بعد انصرام جميع احاد المزيد عليه فالثاني متناه والاول انما يزيد عليه بقدر متناه فهو ايضا متناه فينظم الخلف وبهذا يظهر سخافة ما نقل من بعض الكملة من ان الحق الخ كما يظهر سخافة ما قالوا ان البرهان لا يجري في المجردات فان تعيين المراتب موجود فيها ايضا وهو يكفي لجريان البرهان وهذا البرهان مما يعول عليه وقوي عليه اعتمادي وفرضنا اجراءه في المنفصلات تسهيلا على المتعلم واجر في المتصلات ايضا بالطريق المذكور ولا نطول الكلام بذكره والبرهان الثاني تقريره ان المتضايفين اذا ذهبا الا الى نهاية في ما يخرج من القوة الى الفعل يلزم وجود احد المتضايفين

الآن وليس بمتفصل فتفصل فيما يتفصل الخ ٢ قوله لتفصل الاول لتفصل تفصلا ما فيما يتفصل الخ ٣ قوله لا بالحركة الخ اي كما في الكم المتصل ٤ قوله ولا بايقاع المحافاة اي كما في الكم المنفصل ٥ قوله في السلسلة الاولى اي سلسلة الكل ٦ قوله سلسلة الجزء اي سلسلة الاجزاء ٧ قوله في الثانية ثان اي مرتبة من الثانية ٨ قوله الكل للجزء اي الكل الذي للجزء ٩ قوله حينئذ اجتماع النقيضين في الواقع اي في نفس الامر ١٠ قوله مساواتهما اي مساواة الكل للجزء ١١ قوله صدق السالبة الجزئية والموجبة الكلية اي صدق قولنا بعض الكل ليس بجزء وكل جزء كل ١٢ قوله بعد الانطباق بالمعنى المذكور اي المذكور في قولنا بان يحكم العقل بوجود تعيين المراتب الخ ١٣ قوله واما ان لا يحكم العقل اي بل يحكم بان بازاء كل مرتبة من الاولى مرتبة من الثانية ١٤ قوله ولا نطول الكلام بذكره اي بذكر البرهان الثاني ١٥ قوله في ما يخرج من القوة الى الفعل اي في كل ما يخرج من القوة الى الفعل ١٦ قوله وجود احد المتضايفين اي وجود احد المتضايفين بالفعل

الشيخ في طبيعيات الشفاء في الفصل الثاني من المقالة الثالثة في الزمان والمكان ٢ قوله في غيره اي في غير الزمان ٣ قوله وقد يقع الخ اي الاتصال ٤ قوله ان يكون اي الزمان ٥ قوله ان يكون بعض الآن الخ اي بعض الآن الذي هو الزمان ٦ قوله وكل زمان الخ اي وكل زمان فيه آن ٧ قوله من الآن الذي هو الزمان ٨ قوله ان يكون بعض الآن الخ اي بعض الآن الذي هو الزمان ٩ قوله ان يكون كل زمان الخ اي كل زمان فيه آن ١٠ قوله ان يكون كل آن الخ اي كل آن فيه زمان ١١ قوله ان يكون بعض الزمان الخ اي بعض الزمان الذي هو الآن ١٢ قوله ان يكون بعض الزمان الخ اي بعض الزمان الذي هو الآن ١٣ قوله ان يكون كل زمان الخ اي كل زمان فيه آن ١٤ قوله ان يكون كل آن الخ اي كل آن فيه زمان ١٥ قوله ان يكون بعض الآن الخ اي بعض الآن الذي هو الزمان ١٦ قوله ان يكون بعض الزمان الخ اي بعض الزمان الذي هو الآن ١٧ قوله ان يكون كل زمان الخ اي كل زمان فيه آن ١٨ قوله ان يكون كل آن الخ اي كل آن فيه زمان ١٩ قوله ان يكون بعض الآن الخ اي بعض الآن الذي هو الزمان ٢٠ قوله ان يكون بعض الزمان الخ اي بعض الزمان الذي هو الآن ٢١ قوله ان يكون كل زمان الخ اي كل زمان فيه آن ٢٢ قوله ان يكون كل آن الخ اي كل آن فيه زمان ٢٣ قوله ان يكون بعض الآن الخ اي بعض الآن الذي هو الزمان ٢٤ قوله ان يكون بعض الزمان الخ اي بعض الزمان الذي هو الآن ٢٥ قوله ان يكون كل زمان الخ اي كل زمان فيه آن ٢٦ قوله ان يكون كل آن الخ اي كل آن فيه زمان ٢٧ قوله ان يكون بعض الآن الخ اي بعض الآن الذي هو الزمان ٢٨ قوله ان يكون بعض الزمان الخ اي بعض الزمان الذي هو الآن ٢٩ قوله ان يكون كل زمان الخ اي كل زمان فيه آن ٣٠ قوله ان يكون كل آن الخ اي كل آن فيه زمان ٣١ قوله ان يكون بعض الآن الخ اي بعض الآن الذي هو الزمان ٣٢ قوله ان يكون بعض الزمان الخ اي بعض الزمان الذي هو الآن ٣٣ قوله ان يكون كل زمان الخ اي كل زمان فيه آن ٣٤ قوله ان يكون كل آن الخ اي كل آن فيه زمان

Marfat.com

بدون الاخر والتالى باطل فان وجود الملزوم بدون اللازم محال اذ
المتضايفان متلازمان بيان الملازمة ان المتضايفين كالعلية
والمعلولية اذا ذهبا الى النهاية فى الماضى او تحققا الى النهاية فى الحال
فالمعلولية فى المبدأ كالحادث اليومى متحققة بلا علية فانا فرضنا انقطاع هذه
السلسلة عن الاتى وكلاهما يتحققان فى ما سبق فعلة هذين المتضايفين
اعنى مفهوما فى ما سبق متكافيان لان كل واحد فى ما سبق علة ومعلول
والمعلولية الاخيرة تبقى بلا علية وبالجملة فى هذا التصوير يتحقق معلولية
بلا علية فيلزم ان يكون فى الجانب الاخر علية فقط لتحقق التساوى بينهما
فيلزم الخلف وبهذا يظهر فساد ما قيل ان اللازم ان يكون بازاء كل
معلول علة وهو متحقق ههنا واما تساوى المفهومات فغير لازم ووجه
الفساد بما قررنا ظاهر على اللبيب لا نطول الكلام بذكره ولا يعلم التصور
من التصديق وبالعكس لان المعرف مقول والتصور متساوى النسبة بيان
الاول ان كل كاسب التصور معرف كما هو المثبت عندهم والمعرف مقول
لانه عرف بالمقول على الشئ لافادة تصوره فيلزم ان يكون كاسب
التصور مقولا عليه والتصديق ليس بمقول عليه لانه مباين له والمباين
لا يحمل عليه البتة فيلزم ان لا يكون التصديق كاسبا للتصور وفيه
ان المعرف ان اريد به ما عرف بالتعريف المذكور فلا نسلم الصغرى
من القياس الاول والمقر عندهم لا يفى بالمطلوب ههنا فان المقصود
ههنا هو الامر الواقعى وان اريد بالمعرف ما يفيد التصور فقط فلا نسلم
الكبرى من القياس الاول فان قلت التصور المكتسب لا يخلو اما ان يكون
بالكنه فكاسبه لا يكون الا ذاتيا واما بالوجه فكاسبه لا يكون الا عرضيا
والذاتى والعرضى كلاهما محمولان وح يتم الدليل بلا كلفة بان يقال

قوله فالمعلولية فى المبدأ الخ قوله والمعلولية الاولى الخ قوله بدون العلية الخ قوله فيلزم انقطاع السلسلة من الاولى الخ قوله وكلاهما اى العلية والمعلولية الخ قوله فعلة هذين المتضايفين الخ قوله متكافيان اى متساويان فى التحقق الخ قوله فيلزم الخلف اى كون المعلول الاخير علة وهو باطل قوله وبهذا يظهر فساد الخ قوله ان اللازم ان يكون الخ قوله وهو متحقق ههنا اى فى المعلول الاخير قوله ووجه الفساد الخ قوله لا نطول الكلام الخ قوله ولا يعلم التصور من التصديق الخ قوله وبالعكس اى لا يعلم التصديق من التصور قوله لان المعرف مقول الخ قوله والتصور متساوى النسبة اى الى كل واحد من التصديق والمتصور قوله بيان الاول اى الدليل الاول قوله فيلزم ان يكون كاسب التصور الخ قوله والتصديق ليس بمقول على التصور الخ قوله فلا نسلم الصغرى اى قولنا كاسب التصور معرف قوله فان المعرف الخ اى المعرف بالتعريف المذكور قوله والمقر عندهم الخ اى المعرف المقر عندهم قوله لا يفى بالمطلوب اى بالمطلوب الواقعى قوله فان المقصود الخ قوله فقط اى بلا تعريف قوله فلا نسلم اى ان المعرف مقول قوله قال لان المعرف الخ قوله فان قلت التصور المكتسب الخ قوله قال ان يكون بالكنه الخ قوله قال يكون ذاتيا اى جزء من الماهية قوله قال يكون عرضيا اى خارجا عنها قوله والذاتى والعرضى كلاهما الخ قوله ويتم الدليل الخ قوله بان يقال الخ

الاشكال الاول الخ قوله ان يكون الخ قوله ان يكون كاسب التصور الخ قوله فلا نسلم الخ قوله والتصديق ليس بمقول الخ قوله على التصور الخ قوله على الاشئ الخ قوله الصغرى اى قولنا كاسب التصور الخ قوله فلا نسلم الخ قوله لا يجوز ان يكون كاسب التصور الخ قوله فلا نسلم الخ قوله ان لا يكون الخ قوله والمعرف بالفتح الخ قوله والمقر عندهم الخ قوله لا يفى بالمطلوب الخ قوله فان المقصود الخ قوله فقط الخ قوله فلا نسلم الخ قوله ان المعرف مقول الخ قوله فان قلت التصور المكتسب الخ قوله قال ان يكون بالكنه الخ قوله قال يكون ذاتيا الخ قوله قال يكون عرضيا الخ قوله والذاتى والعرضى كلاهما الخ قوله ويتم الدليل الخ قوله بان يقال الخ

قوله فيلزم ان يكون الخ قوله ان يكون كاسب التصور الخ قوله فلا نسلم الخ قوله والتصديق ليس بمقول الخ قوله على التصور الخ قوله على الاشئ الخ قوله الصغرى اى قولنا كاسب التصور الخ قوله فلا نسلم الخ قوله لا يجوز ان يكون كاسب التصور الخ قوله فلا نسلم الخ قوله ان لا يكون الخ قوله والمعرف بالفتح الخ قوله والمقر عندهم الخ قوله لا يفى بالمطلوب الخ قوله فان المقصود الخ قوله فقط الخ قوله فلا نسلم الخ قوله ان المعرف مقول الخ قوله فان قلت التصور المكتسب الخ قوله قال ان يكون بالكنه الخ قوله قال يكون ذاتيا الخ قوله قال يكون عرضيا الخ قوله والذاتى والعرضى كلاهما الخ قوله ويتم الدليل الخ قوله بان يقال الخ

قوله فالمعلولية فى المبدأ الخ قوله والمعلولية الاولى الخ قوله بدون العلية الخ قوله فيلزم انقطاع السلسلة من الاولى الخ قوله وكلاهما اى العلية والمعلولية الخ قوله فعلة هذين المتضايفين الخ قوله متكافيان اى متساويان فى التحقق الخ قوله فيلزم الخلف اى كون المعلول الاخير علة وهو باطل قوله وبهذا يظهر فساد الخ قوله ان اللازم ان يكون الخ قوله وهو متحقق ههنا اى فى المعلول الاخير قوله ووجه الفساد الخ قوله لا نطول الكلام الخ قوله ولا يعلم التصور من التصديق الخ قوله وبالعكس اى لا يعلم التصديق من التصور قوله لان المعرف مقول الخ قوله والتصور متساوى النسبة اى الى كل واحد من التصديق والمتصور قوله بيان الاول اى الدليل الاول قوله فيلزم ان يكون كاسب التصور الخ قوله والتصديق ليس بمقول على التصور الخ قوله فلا نسلم الصغرى اى قولنا كاسب التصور الخ قوله فلا نسلم الخ قوله لا يجوز ان يكون كاسب التصور الخ قوله فلا نسلم الخ قوله ان لا يكون الخ قوله والمعرف بالفتح الخ قوله والمقر عندهم الخ قوله لا يفى بالمطلوب الخ قوله فان المقصود الخ قوله فقط الخ قوله فلا نسلم الخ قوله ان المعرف مقول الخ قوله فان قلت التصور المكتسب الخ قوله قال ان يكون بالكنه الخ قوله قال يكون ذاتيا الخ قوله قال يكون عرضيا الخ قوله والذاتى والعرضى كلاهما الخ قوله ويتم الدليل الخ قوله بان يقال الخ

التنبيه وعدم اكتساب التصور من التصديق وبالعكس

Marfat.com

قال خوطب اي حصل مخاطبا ٣٨ قال سقراط بفتح السين المهملة وسكون القاف يعني سقراطيس في اليونانية المعتصم بالعدل كذا في [illegible] للاطبار ٣٩ قوله فيثاغورس من تلامذة سليمان عليه السلام كذا في فواتح الميبذي

التمهيد وانقسام التصور والتصديق الى البديهي والنظري

كاسب التصور مجهول والتصديق ليس بمجهول فكاسب التصور ليس بتصديق
قلت كاسب التصور علم يفيده بالنظر اي بالترتيب ويجوز عند العقل
ان يكون الترتيب في التصديقات مفيدا لبعض التصورات وبيان
الثاني ان التصور يتعلق بوجود التصديق وعدمه فيكون متساوي
النسبة اليه فلا يكون مرجحا ولا موجبا فلا يكون علة فلا يكون كاسبا
فان الكاسب علة للوجود الذهني للمكتسب والجواب ان الترجيح المعتبر في العلة
بالنظر الى المعلول هو ترجيح الوجود لا ترجيح التعلق والترجيحان متخالفان
ولو سلمنا الاتحاد فنقول ان بعض التصورات يكون له خصوصية مع بعض
التصديقات يكون بسببها مفيدا له وكاسبا وبالجملة هذان الدليلان في
غاية السخافة ولم يقم دليل قوي على هذا المدعى بعد فبعض كل واحد منهما
اي التصور والتصديق بديهي ونظري التفريع ظاهر على ما قاله المصنف من
ابطال اكتساب التصور من التصديق وبالعكس كما لا يخفى على من له ادنى فطانة
والبسيط لا يكون كاسبا اي لا يكون كاسبا بالكسب المعتبر عندهم بحيث
يكون للصناعة والاختيار فيه مدخل والا فمطلق افادة التصور يكون
بتصورات المفردات ايضا كما في تصور النوع بالفصل وحده وبالخاصة
وحدها فلا بد من ترتيب امور للاكتساب وهو النظر والفكر وفيه
دلالة على اتحادهما فان لم يكن بين مفهوميهما تغاير اصلا كما هو
الظاهر فهما مترادفان وان كان بينهما تغاير بان يكون ملاحظة ما فيه
الحركة معتبرة في النظر وفي الفكر يعتبر الانتقال المحض فهما
متصادقان فقط ثم هذا المعنى اعتبره المتأخرون وللقوم الآخر
معان اخرى مشحونة في كتبهم لا نذكرها خوفا للاطناب وههنا
شك خوطب به سقراط وهو من تلامذة فيثاغورس ومن

اساتذة افلاطون وهو ان المطلوب اما معلوم فالطلب تحصيل
الحاصل واما مجهول فكيف الطلب ولا يختص هذا الاشكال بالمطلوب
التصوري بل يجري في المطلوب التصديقي بان يقال عند طلب الدليل
على قولنا العالم حادث هذا المدعى اما ان يكون معلوما لك او مجهولا
على الاول فالعلم حاصل فطلبه يكون تحصيلا للحاصل او مجهولا
فيلزم طلب المجهول المطلق ويجري فيه الجواب المذكور بقوله واجيب
بانه معلوم من وجه ومجهول من وجه وحاصله ان المطلوب قد
يكون معلوما من وجه ومجهولا من جهة لكنه فيطلب لكنه من
جهة الوجه فلا يلزم المحذوران هذا في المطلوب التصوري والمطلوب
التصديقي فيكون معلوما من وجه من جهة التخيل والشك او الوهم
ومجهولا من جهة العلم الاعتقادي فيطلب بالدليل فلا يلزم المحذوران
وبالجملة يتأتى جهتا العلم والجهل في كل منهما وطلب المجهول المطلق
وتحصيل الحاصل محال في كل منهما واشتباه العلم والجهل باضاعة
الحيثيات متأت فيهما فلا وجه لتخصيص الشبهة بالتصور كما عرض لبعض
الكملة فعاد قائلا الوجه المعلوم معلوم والوجه المجهول مجهول حاصله
ان المطلوب اما ان يكون الوجه المعلوم فيلزم تحصيل الحاصل او الوجه
المجهول فيلزم طلب المجهول المطلق وحله ان المجهول ليس مجهولا مطلقا
حتى يمتنع الطلب فان الوجه المعلوم وجهه جواب باختيار الشق الثاني
وقولك فيلزم طلب المجهول المطلق بطل فان الوجه المعلوم له علاقة العروض
او الدخول بالمجهول فيكون الوجه المجهول بواسطة تلك العلاقة معلوما
ملتفتا ولكن من حيث ذاته او من وجه اخر مجهولا فلذا يطلب بالتعريف
او الدليل الا ترى ان المطلوب الحقيقة المعلومة ببعض اعتباراتها

لعله قوله اي ما في بعض الكملة اي ما في بعض نسخه قال فما ادري ايما اصح
لعله قال اعلم اي بالعلم اي قبل ٥ لعله قال تحصيل الحاصل ٦ لعله
فطلبه تحصيل الحاصل ٧ قال مجهول فطلبه طلب المجهول المطلق ٨ قال
الشك ٩ قال وجه ١٠ قال وحلي ان ١١ قوله باختيار الشق الثاني
وهو ان المطلوب من وجه ١٢ قوله وذلك اي الجهل ١٣ قوله
التهيئة والاعتراض في كتاب النظر من البيهقي وجوابه ١٤ قوله علاقة العروض
كان الوجه المجهول ١٥ قوله والدخول هذا ازا ١٦ قوله بالتعريف
اي تعريف المجهول ١٧ قوله او الدليل اي ان المطلوب ١٨ قوله
بعض اعتباراتها اي ان المطلوب

ان المطلوب التصديقي بل التصوري ايضا لا يخلو اما ان يكون معلوما
او مجهولا فان كان معلوما فلا يتوجه اليه السؤال وان كان مجهولا
فالطلب اما ان يكون طلبا للعلم او طلبا للدليل الموصل الى العلم
فان كان الاول فالعلم حاصل فطلبه تحصيل الحاصل وان كان الثاني
فالدليل ايضا اما ان يكون معلوما او مجهولا فان كان معلوما
فالطلب اما ان يكون طلبا للعلم او طلبا للدليل الموصل الى العلم
وهلم جرا فيلزم اما تحصيل الحاصل او طلب المجهول المطلق
وهو ليس بمحصل فيلزم ان لا يكون طلب العلم عند
القاضي بل من توابعه فلا يتوجه السؤال بان
الطلب فيلزم طلب المجهول المطلق ثالثا
ان المطلوب التصديقي ما لم يعلم بوجه ما
لا يجزم فيه بالايجاب او السلب فلا يتصور
الطلب فيلزم طلب المجهول المطلق رابعا
ان المطلوب التصديقي ما لم يعلم بوجه ما
لا يجزم فيه بالايجاب او السلب فلا يتصور
الطلب فيلزم طلب المجهول المطلق خامسا
ان المطلوب التصديقي ما لم يعلم بوجه ما
لا يجزم فيه بالايجاب او السلب فلا يتصور
الطلب فيلزم طلب المجهول المطلق سادسا
ان المطلوب التصديقي ما لم يعلم بوجه ما
لا يجزم فيه بالايجاب او السلب فلا يتصور
الطلب فيلزم طلب المجهول المطلق سابعا
ان المطلوب التصديقي ما لم يعلم بوجه ما
لا يجزم فيه بالايجاب او السلب فلا يتصور
الطلب فيلزم طلب المجهول المطلق ثامنا
ان المطلوب التصديقي ما لم يعلم بوجه ما
لا يجزم فيه بالايجاب او السلب فلا يتصور
الطلب فيلزم طلب المجهول المطلق تاسعا
ان المطلوب التصديقي ما لم يعلم بوجه ما
لا يجزم فيه بالايجاب او السلب فلا يتصور
الطلب فيلزم طلب المجهول المطلق عاشرا

لعله قوله اي ما في بعض الكملة اي ما في بعض نسخه قال فما ادري ايما اصح
لعله قال اعلم اي بالعلم اي قبل ٥ لعله قال تحصيل الحاصل ٦ قال
فطلبه تحصيل الحاصل ٧ قال مجهول فطلبه طلب المجهول المطلق ٨ قال
الشك ٩ قال وجه ١٠ قال وحلي ان ١١ قوله باختيار الشق الثاني
وهو ان المطلوب من وجه ١٢ قوله وذلك اي الجهل ١٣ قوله
التهيئة والاعتراض في كتاب النظر من البيهقي وجوابه ١٤ قوله علاقة العروض
كان الوجه المجهول ١٥ قوله والدخول هذا ازا ١٦ قوله بالتعريف
اي تعريف المجهول ١٧ قوله او الدليل اي ان المطلوب ١٨ قوله
بعض اعتباراتها اي ان المطلوب

Marfat.com

تاييد للمطلوب ببعض الامثلة بان المطلوب فى التصور قد يكون
حقيقة بعض الاشياء وهى فى نفسها انها مجهولة لكن ببعض اعتباراتها
كالوجه معلومة فتلك الحقيقة المجهولة قد يطلب تصورها بالحد التام
لمعلوميتها ببعض الوجوه وقد يكون المطلوب الحقيقة المجهولة ببعض
الوجوه وانما يصح طلبها ايضا اذا كانت معلومة بوجه اخر وهكذا فى
التصديقات انما يصح طلبها اذا علمناها سابقا بالوجه وليس كل ترتيب
مفيدا ولا طبعيا اى ليس كل ترتيب يلزمه افادة المطلوب بمعنى انه اذا حصل
فى الذهن فنفس ذلك الترتيب يفضى الى المطلوب ولا طبعيا بمعنى انه اذا
وقع فى الذهن فطبيعة الانسان وفطرته تفضى المطلوب فلذلك ان
تقول المفيد بمعنى الفاعل التام والطبعى بمعنى العلة الناقصة يعنى ليس
كل ترتيب علة تامة للمطلوب ولا علة ناقصة بمعنى المتمم الاخير للعلة
التامة ومن ثم ترى الاراء متناقضة اى لاجل ان ليس كل ترتيب مستلزما
للمطلوب بنفس ذاته ولا باعتبار مراعاة الطبيعة الانسانية اى فطرتها
ترى الاراء متناقضة فلابد من قانون عاصم عن الخطاء فيه وهو المنطق
وبهذا البيان تم الاحتياج الى المنطق والاحتياج ههنا بمعنى المصحح لدخول
الفاء لا بمعنى لولاه لامتنع فان الاخير انما يتحقق فى الامر الاعم الشامل
للطريق الجزئى والكلى وهو اعم من المنطق الذى يبحث فيه عن
المعقولات الثانية او الاولى ومن الامر الذى لا يبحث فيه كذلك وموضوعه
المعقولات من حيث الايصال الى التصور والتصديق موضوع العلم
ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية اى اللاحقة للشئ لذاته بمعنى

هنا تم بيان الغاية اى الاحتياج الى المنطق

نفى[1] الواسطة فى العروض[2] وثبوت[3] واسطة غيره[4] واسطة[5] فى الثبوت وتفصيله
فى مقامه مشهور وذهب[6] القدماء الى ان موضوع المنطق المعقولات
الثانية من حيث الايصال الى المجهول والمعقول[7] الثانى عبارة عما يعرض للشئ
فى[8] الذهن ولا يعرض فى الخارج عروضا انضماميا او انتزاعيا فيخرج منه الاعراض[9]
الموجودة فى الخارج كالسواد ولوازم الماهية والوجود والشيئية ونحوها وما عرض[10]
لبعض المحققين ان لا عروض للوجود والشيئية فى الخارج فيدخل فى المعقول
الثانى بخلاف سائر لوازم الماهية فوهم[11] فاسد فان[12] العروض ههنا يشمل الاتصاف
الانتزاعى وهو موجود فيهما[13] وان اريد به[14] الخلط او العروض[15] بعد وجود المعروض فالثانى
لا يعقل فى الوجود ايضا[16] والاول[17] موجود فيه وفى سائر لوازم الماهية لانها انتزاعية[18]
لا توجد من حيث الخلط الا فى اللحاظ فقط ومثاله[19] الكلية والجزئية والجنسية
والفصلية فانها لا تعرض لشئ من الموجودات الخارجية وكذا[20] القياس والحجة
والعكس المستوى والنقيض وذهب[21] المتاخرون الى ان موضوعه المعقولات
التصورية والتصديقية مطلقا سواء كانت معقولات اولى او ثانية
او ثالثة وهو الحق عندى بالنظر الدقيق فان المعقول الثانى كالكلى والجزئى
والذاتى والعرضى يجعل[22] محمولات على المعقول الاول والموضوع لا يجعل[23]
محمولا فان[24] قلت ان الذاتى والعرضى يجعل محمولات للكلى الذى هو

صه فى الميزان يكون محمولها الثانى وموضوعها المعقول الاول ١٣١ قوله لا يجعل محمولا اذ موضوع العلم وذاتياته لا يبحث عنها فيه بل انما يبحث فيه عن احوال الموضوع

من المعقول الثانی فلک مع انه مشکل فی الکلی والجزئی یرجع الی تکلف
مستغنی عنه فان قلت ان الکلیة والجزئیة تحملان علی العام والخاص
والعموم والخصوص من المعقولات الثانیة فلک یجعل العام والخاص ایضا
محمولا فی النطق فیلزم الخلف وبالجملة ارجاع المحمولات کلها الی المعقول
الثانی العارض للمعقول الثانی الآخر لا یتصور فی بعضها وفی البعض یرجع
الی التکلف المستغنی عنه وهو کما ترری فالحق ما قال المتاخرون وبه یشهد
ظاهر کلام المصنف فافهم فانه دقیق ثم الحیثیة حیثیة تعلیلیة للبحث او تقییدیة
فی نظر الباحث وبالجملة ینظر فی المباحث بحسب الایصال بان یکون
المحمولات متوقفة علیه او بالعکس او یکون لازما لها فقط کما یظهر لمن
تتبع فی الفن وما یطلب به التصور والتصدیق یسمی مطلبا بکسر المیم وفتحها
والثانی اشهر وامهات المطالب ای اصولها اربع ماوای وهل ولم
فالاولان لطلب التصور والباقیان لطلب التصدیق فما لطلب التصور
بحسب شرح الاسم ای لطلب تصور الشیء الذی لم یعلم وجوده فی
الخارج سواء کان ذلک التصور بالذاتیات او بالعرضیات فیندرج فیه
الحد التام والناقص والرسم التام والناقص فتسمی شارحة لشرحها
مفهوم الاسم وهذا التصور اما ان یجعل ابتداء او مرة ثانیة فی المدرکة

Marfat.com

بعد زوالها عنها وحصولها في الخزانة فالاول مفاد التعريف الاسمي على الطرق
الاربع المذكورة والثاني مفاد اللفظي كما سيأتي تفصيله او بحسب الحقيقة
فحقيقية اي ان كان لطلب تصور شئ عُلِمَ وجوده في الخارج فتسمى
حقيقية لبيانها ذات الشئ الموجود في الخارج التي تسمى حقيقة عندهم
اما بالذاتيات او بالعرضيات فيندرج فيه الحد التام والناقص والرسم
التام والناقص ايضا الا ان في الاول لا يشترط العلم بالوجود وفي الثاني
يشترط ولكن يخرج من القسمين التعريف بالفصل وحده وبالخاصة
وحدها لدخوله تحت مطلب اي ويتجه الاشكال ههنا بان
لا حاجة لنا الى تحصيل ما الحقيقية فان ما الشارحة والهل البسيطة
يغني عنه اذا قدم الاول على الثاني اقول وبالله التوفيق لو قُصِدَ
افراد مطلب احد لهذه الحقيقية فالاولى ان يُقسم مطلب اي ايضا
الى مطلبين احدهما الطلب المميز للشئ بعد العلم بوجوده الخارجي
والآخر بدون العلم به مع انهم لم يقسموه كما سيأتي وايضا يدخل
التعريف اللفظي تحت ما الشارحة والحقيقية كليهما فان التصور
مرة ثانية في المدركة ايضا قد يكون بعد العلم بوجوده الخارجي
وقد يكون بدونه فلعلهم لم يقسموه الى القسمين اكتفاءً بالهل
البسيطة فكذلك كان الاحسن لهم ان يكتفوا على ما الشارحة
فقط لئلا يكثر الاقسام فتأمل وأي بالطلب المميز بالذاتيات والعوارض

تقسيم ما وأي لطلب المميز

الحقيقية مع قول الكافي في بحث تلوين
كالسماء اي في بحث تلوين الحقيقة مسطوف على
قال في بحث الاسم بحسب الحقيقة
اذا علم وجوده فيطلب تصوره بحسب الحقيقة
التي تسمى حقيقة هقة الذات وهم ان
الخارجي يسمى
اي تحصيل
ان الحصول
الحصول للشئ
فان الخبر
اي بالاشارة
ان ما هو الناقص والرسم الناقص
قوله على الطرق الاربع المذكورة
قوله فالاول
قوله والثاني
قوله فحقيقية
قوله اي ان كان
قوله عُلِمَ
قوله تسمى
قوله اما بالذاتيات
قوله الا ان في الاول
قوله يشترط
قوله ولكن يخرج
قوله ويتجه
قوله ان ما الشارحة
قوله والهل البسيطة
قوله اقول
قوله لو قُصِدَ
قوله ايضا
قوله مع انهم
قوله ايضا يدخل
قوله التصور
قوله فلعلهم
قوله ان يكتفوا
قوله فتأمل
قوله واي بالطلب
قوله بعد العلم
قوله ان يقال
قوله ما هو
قوله ان ما الشارحة
قوله والهل البسيطة
قوله ان الشارح
قوله ان يقدم
قوله فانه
قوله ان يكون
قوله ان الاشكال
قوله ان ما الشارحة
قوله والهل البسيطة
قوله ان الشارح
قوله ان يقدم
قوله فانه
قوله ان يكون
قوله ان الاشكال
قوله ان ما الشارحة
قوله والهل البسيطة
قوله ان الشارح
قوله ان يقدم
قوله فانه
قوله ان يكون

هٰذا موافق لما ذكر في بحث الكليات الخمس واما ما ذكر في مطلب ما فهو مخالف له فان مطلب ما في ذلك المبحث منحصر في طلب الجنس والنوع والحد التام وههنا ذكر الرسوم ايضا والتعريف اللفظي فلعلهم تجوزوا ههنا هذا خلاصة ما في الحاشية وهل لطلب التصديق بوجود الشيء في نفسه فيتسمى بسيطة او على صفة اخرى غير الوجود فيتسمى مركبة فيقال في الاول هل زيد موجود ام لا وفي الثاني هل زيد قائم ام لا ثم المراد بالصفة التي هي غير الموجود أما اعم من ان يكون سابقا على الوجود كتقرر الماهية وتميزها وامكانها او مسبوقا به كالقيام والقعود فيلزم تاخر الهل البسيطة عن المركبة أو صفة متاخرة عنه فيلزم ان يكون الطالب للامكان داخلا تحت البسيطة وهو كما ترى والجواب على نحوين الاول باختيار الشق الاول واختيار انه لا يلزم تاخر مطلب هل المركبة عن البسيطة مطلقا وانما اراد وابا التاخر تاخر بعض انحائه او انهم لم يحكموا بالوجوب بل حكموا استحسانا والثاني باختيار الشق الثاني بانهم اراد وابا الوجود على سبيل المسامحة والتوسع نفسه وما فوقه فيشمل التقرر والامكان والتميز وحينئذ يكون مطلب الهل البسيطة متحدا مع المركبة مطلقا اقول وبالله التوفيق الانسب ان يقسم الهل البسيطة الى ثلثة اقسام الاول قسم لطلب الحمل الاولي فان الحمل الاولي قد يكون نظريا فلا بد له من مطلب الا ترى ان الانسان مثلا اذا فرضنا عدم تصوره بالكنه يمكن لنا السوال بانه هل حيوان ناطق ام لا والثاني ما يكون طالبا لمرتبة تقرر الماهية التي هي عبارة عن نفسها التي هي اثر الجعل البسيط بالذات والمؤلف بالتبع كما يقال هل العنقاء متقرر في الخارج وهذا التقرر وان كان

الشق الاول في بعض النسخ ٢ قوله او لطلب ٣ قوله او لطلب ٤ قوله او لطلب ٥ قوله او لطلب ٦ قوله او لطلب ٧ قوله او لطلب ٨ قوله او لطلب ٩ قوله او لطلب ١٠ قوله او لطلب ١١ قوله او لطلب ١٢ قوله او لطلب ١٣ قوله او لطلب ١٤ قوله او لطلب ١٥ قوله او لطلب ١٦ قوله او لطلب ١٧ قوله او لطلب ١٨ قوله او لطلب ١٩ قوله او لطلب ٢٠ قوله او لطلب ٢١ قوله او لطلب ٢٢ قوله او لطلب ٢٣ قوله او لطلب ٢٤ قوله او لطلب ٢٥ قوله او لطلب ٢٦ قوله او لطلب ٢٧ قوله او لطلب ٢٨ قوله او لطلب ٢٩ قوله او لطلب ٣٠ قوله او لطلب ٣١ قوله او لطلب ٣٢ قوله او لطلب ٣٣ قوله او لطلب ٣٤ قوله او لطلب ٣٥ قوله او لطلب ٣٦ قوله او لطلب ٣٧ قوله او لطلب

Marfat.com

ملازما للوجود لكنه مقدم عليه مغاير له والثالث ما يكون طالبا للوجود
وان يقسم الهل المركبة الى قسمين الاول ما يكون طالبا للصفة التي
هي غير الوجود وهي متقدمة عليه كالامكان والثاني ما يكون طالبا
للصفة المتاخرة عنه كالقيام والقعود وهذه الاقسام متباينة الاثار
والاحكام فللناظرين ان يفصلوها ويقسموها اليها ولِمَ لطلب الدليل لمجرد
التصديق اي لطلب العلة لمجرد التصديق ولم يعتبر فيه علية ثبوت المطلوب
في نفس الامر اولا امر في نفسه اي او يكون فيه طلبا العلة ثبوت المطلوب
في نفس الامر ايضا فالاول يسمى دليلا انيا والثاني دليلا لميا واما
مطلب من كم وكيف واين ومتى فهي اما ذنابات اي توابع للاي
ان كان المقصود بها طلب التمييز التصوري فان استعمال هذه
الكلمات واقع في هذا المقصود ايضا ففي الاول يكون المقصود التمييز
الشخصي مثلا اي التعيين من بين الاشخاص وفي الثاني التمييز الكمي
اي التعيين من حيث المقدار او العدد وفي الثالث تمييز الكيفية اي
تعيينها من جهة الصحة او المرض مثلا وفي الرابع تمييز المكان اي
تعيينه من المسجد والسوق وفي الخامس تمييز الزمان اي تعيينه
من اليوم والامس ومندرجة في الهل المركبة ان كان المقصود
منها التصديق وهو ايضا قد يكون مقصودا منها التصور فقدمناها
وضعا اي ذكر التقدم منهما طبعا التقدم الطبعي عندهم عبارة عن كون
الشيء محتاجا الى شيء بحيث لا يكون المحتاج اليه علة تامة للمحتاج
وههنا التصورات كذلك بالنسبة الى التصديقات ضرورة احتياج
التصديق الى التصور فان المجهول المطلق يمتنع عليه الحكم اذ الحكم
لا يتصور بدون الالتفات الى المحكوم عليه مثلا ولا يمكن الالتفات

لم لطلب الدليل
ومن وكيف واين ومتى
ذنابات للاي

بلا دون التصور قيل فيه اى فى قوله المجهول المطلق يمتنع عليه الحكم
حكم فهو كذب بتحريره ان هذا القول فيه حكم بامتناع الحكم على المجهول
المطلق فقد اجتمع عليه الحكم وعدمه وهو اجتماع النقيضين وحله
انه معلوم بالذات ومجهول مطلق بالفرض الظاهر هو الفاء يعنى انه
معلوم بوصف المجهولية بالذات بالفعل ومجهول مطلق بالفرض بان
يفرض سلب حصوله مطلقا فى الذهن حتى بوصف المجهولية ايضا كما
ان ديد الانسان بالذات وفرضناه حمارا فهو حمار بالفرض فالحكم وسلبه
باعتبارين فباعتبار انه معلوم بوصف المجهولية اتجه الحكم عليه
وباعتبار انه مجهول بالفرض اتجه سلب الحكم عنه قلم يتحقق شرط
التناقض ولو قرئ بالعرض بالعين فتحريرجوابه ان المجهول المطلق
معلوم بالذات به يتجه الحكم عليه ومجهول مطلق بالعرض بمعنى ان العقل
يجعل مفهوم المجهول المطلق عنوانا للحقيقة التى هى مجهول مطلق وان
كانت محالا فالحكم على العنوان الحاصل فى الذهن وسلبه بالنظر الى
المعنون وهذا العنوان عرضى للمعنون فاتجه اليه الحكم بالنظر الى
ذاته الحاصل وسلب الحكم باعتبار اتحاده العرضى مع المعنون والظاهر
هو التقرير الاول للجواب وبه يندفع المغالطة المشهورة وهى موقوفة
على تمهيد مقدمتين بديهيتين الاولى ان كل مفهوم سواء كان واقعيا
او فرضيا لا يخلو عن النقيضين كالوجود والعدم فى نفس الامر والثانية
ان كل حال للشئ بحسب نفس الامر مع قطع النظر عن فرض الفارض
فهو لا يستلزم المحال فان المستلزم للمحال محال بالضرورة وبعد ذلك
نقول اذا فرضنا شيئا يستلزم وجوده عدمه وبالعكس فى نفس الامر فهذا
مفهوم من المفهومات وكل مفهوم فهو فى نفس الامر اما موجود او معدوم

---

٥٦ قال فهو كاذب فى نفسه كاذب ايضا فى اليمين ٥٧ قوله لانه كاذب الخ اى لان الكاذب ابدا يكون فاجرا والفاجر يكون بالنار فقد حنث ٥٨ قوله لانه اسم الفاعل اى لان اسم الفاعل يعمل عمل فعله ٥٩ قوله حكم بامتناع الخ فان الامتناع ايضا حكم ٦٠ قوله قال اى قال المصنف ٦١ قوله المجهول المطلق اى المجهول المطلق ٦٢ قوله وهو اى حمل هذا الشك ٦٣ قوله معلوم بوصف المجهولية اى فى نفس الامر ٦٤ قوله ان كان اى المجهول المطلق ٦٥ قوله لانه اى لان المجهول المطلق ٦٦ قوله فلم يتحقق اى التناقض ٦٧ قوله بالعين اى بالخارج ٦٨ قوله بالذات اى بالوصف الذاتى ٦٩ قوله بالعرض اى بالوصف العرضى ٧٠ قوله لانه اى لان المجهول المطلق ٧١ قوله بالذات اى بالوصف الذاتى ٧٢ قوله بالعرض اى بالوصف العرضى ٧٣ قوله عنوانا اى وصفا ٧٤ قوله والظاهر الخ اى والظاهر من الجواب ٧٥ قوله الاول اى من الجوابين ٧٦ قوله وبه يندفع اى بالجواب الاول يندفع ٧٧ قوله المغالطة المشهورة اى مغالطة النقيضين ٧٨ قوله مقدمتين اى قضيتين ٧٩ قوله الاولى اى من المقدمتين ٨٠ قوله او فرضيا اى بالفرض ٨١ قوله لا يخلو اى لا يخلو ذهنا ٨٢ قوله كالوجود اى كالوجود الذهنى ٨٣ قوله والثانية اى من المقدمتين ٨٤ قوله فهو لا يستلزم اى فالمجهول المطلق لا يستلزم ٨٥ قوله فان المستلزم اى لان المستلزم ٨٦ قوله نقول اذا فرضنا اى نقول اذا فرضنا المجهول المطلق ٨٧ قوله وبالعكس اى يستلزم عدمه ٨٨ قوله فى نفس الامر اى فى الخارج ٨٩ قوله فهذا اى فالمجهول المطلق

Marfat.com

بحكم المقدمة الاولى فاذا كان موجودا فى نفس الامر هذا المفهوم يكون معدوما
فيها بناء على الفرض وبالعكس ايضا فحينئذ يلزم اجتماع النقيضين المستحيل
بسبب امر واقعى وهو وجود ذلك المفهوم فى نفس الامر بلا فرض الفارض
او عدمه كذلك واندفاعها بما مر باختيار انه معدوم بالذات بالفعل
وموجود بحسب الفرض فان الاستلزام فرضى فاختلف الجهتان وبه
يندفع شبهة اخرى وهى انا فرضنا مفهوما لا يمكن تحققه اصلا لا فى
الذهن ولا فى الخارج لا بالذات ولا بالعرض فهذا المفهوم لا يخلو فى
نفس الامر اما معلوم او مجهول على الاول امكن تحققه فان العلم
عبارة عن حصول صورة الشئ فى الذهن وهو نحو من تحققه ولو
بالعرض فيلزم اجتماع النقيضين وعلى الثانى ايضا يلزم صحة تحققه
وان كان بالعرض فان المجهولية وصف يمكن علمه بها وبالجملة ذلك
المفهوم لا يخلو عن النقيضين يمكن علمه باحدهما ووجه اندفاعها بما مر
بان هذا الشئ ممكن التحقق بالذات ولو بالوجه العرضى لا بحسب الفرض
فقط وممتنع التحقق بالفرض فلا استحالة نعم فى هذا المقام شبهة قوية
اخرى لا تنحل بانامل الانظار الا بتاييد الله تعالى وهو ان مفهوم المجهول
المطلق بمعنى سلب حصول امر حاصل لشئ كعمرو بالفعل سلبا مطلقا
مما يمكن ان يتصوره كل واحد فاذا فرضنا حصول هذا المفهوم لزيد مثلا
ابتداء خاليا عن المفهومات الاخر فعمرو مثلا بالقياس الى ذلك المفهوم
اما معلوم له بمعنى حصول امر حاصل لعمرو بالفعل المناقض لذلك
المفهوم او مجهول مطلق وكلا الشقين باطلان اما الاول فلان فى هذا
الشق لابد ان يكون امر حاصل لعمرو بالفعل حاصلا فى ذهن زيد كذلك
وليس فى ذهنه الا مفهوم المجهول المطلق المناقض له فيلزم اجتماع النقيضين

اندفاع شبهة اخرى بالتقرير الاول

واما الثانی فلان مفهوم المجهول المطلق اذا ثبت لعمرو بالفعل وهو فی
ذهن زید بالفعل اعنی فی ذلک التقدیر الواقعی فیلزم کون عمرو معلوما له
بالمعنی المناقض لمفهوم المجهول المطلق فیلزم اجتماع النقیضین
فان قلت لا مضایقة فی کون عمرو معلوما مجهولا باعتبارین بالفعل والنظر
الی تقابر الاضافة والاثنانیة قلت مرادنا من الفعل الآن المخصوص کان
وصول الشمس الی نصف النهار مثلا وبالجملة اذا تصوری بمفهوم المجهول
المطلق فی ذلک الآن فعمرو بالقیاس الیه مجهول مطلق او معلوم بالمعنیین
المذکورین وحل کلا النقیضین یلزم کون عمرو مجهولا مطلقا له فی ذلک الآن
ومعلوما له مطلقا فیلزم الاستحالة لا یقال انه معلوم بالذات ومجهول
مطلق بالعرض او بالعکس لانا نقول کلامنا بعد حصول هذا المفهوم
فی ذهن زید وهو ممکن بالبداهة فلیستقر باذا حاله فی العلم والجهل
بالمعنیین المذکورین المتناقضین فی نفس الامر ولا دخل للعرض الفارض
وهذا ظاهر لمن له ادنی تامل وتعین الافادة ای افادة ما فی الذهن
انما تتم بالدلالة وهی کون الشیء بحیث یعلم منه شیء آخر وهی بالاستقراء
منحصرة فی ثلثة اقسام اولیة القسم الاول منها عقلیة بعلاقة ذاتیة
ای علاقة التاثیر فیشمل دلالة الاثر علی المؤثر وبالعکس ودلالة
احد الاثرین علی الآخر ومنها وضعیة بجعل الجاعل ومنها طبعیة
باحلیات الطبیعة الدال عند عروض الثانی کدلالة الفاتح علی السعال
وکفض اللابة علی مشاهدة العلف وکل منها لفظیة وغیر لفظیة

فهذه ستة اقسام والتمايز بين الكل ظاهر الا بين العقلي والطبعي من غير اللفظي فانهما متحققان في مادة واحدة كالمثال المذكور وكسرعة النبض الدالة على الحمى فان الدال اثر فيهما للمدلول والحق ان بينهما تغاير الجهات ضروري فمن جهة التاثير دلالة عقلية وان قطع النظر عنه ولوحظ من جهة احداث الطبيعة فدلالة طبعية كما في الدلالة اللفظية الطبعية فانها ايضا لا تخلو عن التاثير ولكن بتغاير الجهات لا اشتباها ههنا ايضا واذا كان الانسان مدنيا بالطبع اي يحتاج في تعيشه الى التمدن وهو اجتماعه مع بني نوعه ليتعاونوا ويتشاركوا في تحصيل الغذاء والمسكن وغير ذلك كثير الافتقار الى التعليم والتعلم لان تحصيل الاسباب المذكورة لما كانت بمعونة بني نوعه ولا متناق الا بفهم ما في ضميرهم والدلالات الطبعية والعقلية لا تفي بالفهم على الوجه المطلوب اعني الوجه المفصل كما يقتضيه التفحص وكذا الاتفي الاشارات والحركات للدلالة على المعاني العقلية الصرفة وكانت اللفظية الوضعية اعمها واسهلها فلها الاعتبار والصرفية امر الهي هو ان الله سبحانه وتعالى وضع اصول الالفاظ بازاء معان لا تعد ولا تحصى ثم علم آدم الاسماء كلها وتعلم منه بنوه بممارسة العادات بواسطة او بلا واسطة واشتهرت من

حيث الدلالة فيما بينهم فى كل درجة وطبقة فللشهرة كانت اسهل المآخذ واما
العموم فلما بينا انه لم يترك سبحانه تعالى معنى من المعانى المستعملة عندهم
الا وضع اللفظ بازائه وكل من الالفاظ الموضوعة تلعان مشتهرة بينهم فكانت
اللفظية الوضعية اشمل الدلالات واسهلها ومن ههنا اى لما ثبت كون الانسان
محتاجا الى التعليم والتعلم وذلك بالدلالة الوضعية واذ كل منهما انما يكون
لافادة المعانى من حيث هى هى دون العين الخارجى والذهنى واستفادتها
كذلك تبين ان الالفاظ موضوعة للمعانى من حيث هى هى دون الصور الذهنية
او الخارجية كما قيل وذلك لان الغرض من الوضع الاستعمال فلما كان مناط
الاستعمال المعانى من حيث هى كان مناط الوضع ايضا تلك كما هو الظاهر
فيكون هى الموضوع لها اعلم انهم اختلفوا فى الموضوع له للالفاظ فقيل الصورة
الذهنية لانها الحاصلة فى الذهن وفيه مع انه لا يستلزم المدعى فان الطبائع
من حيث هى ايضا حاصلة فيه اللهم الا ان يراد به الحصول الشخصى بالذات
تقول بالمنع ونستند بان المرضوع له لابد ان يكون ملتفتا اليه بالذات كما ترى
فى الوضع العام للموضوع له الخاص دون ان يكون حاصلا بالذات علما ان
من المعانى ما لا يوجد فى الذهن كذات البارى تعالى وذوات الهويات الشخصية
سيما المادية فلا يشمل الالفاظ الموضوعة بازائها وقيل الاعيان الخارجية

الهويات الشخصية اى من حيث انها شخصية فانها لا توجد فى الذهن **قوله** فلا يشمل اى مذهب الشيخين **قوله** وقيل القائل هو المحقق اللوسى والسيد السند

قوله فى الخارجة **قوله** اى الخارجة **قوله** اى من حيث هى هى **قوله** اى بحصول
قوله اى بالحصول الشخصى **قوله** اى بالشيوع **قوله** اى لا من حيث هى هى
قوله اى بالقول **قوله** اى فى الجزئيات **قوله** اى لما ثبت

وضع الالفاظ للمعانى لا للصور الذهنية والخارجية

لانها مناط الاستعمال والملتفت اليها بالذات وفيه مع انه منقوض بالطبائع
من حيث هي فان الاستعمال والالتفات يجري فيها اكثر من الاعيان نقول
يشكل بالالفاظ التي لا يوجد معانيها الا في الذهن كالعلم والانتزاعيات والمعقولات
الثانية فحينئذ لابد ان يقال بالتوزيع اي بعض الالفاظ موضوعة
للعين الخارجي كاسم الله تعالى واسماء الجزئيات المادية وبعضها للمفهومات
الذهنية كلفظ العلم وبعضها للطبائع من حيث هي هي كلفظ الانسان
والفرس ويراد بقول المصنف موضوعة للمعاني من حيث هي هي ان
لا يوخذ في موضوعاتها العين الخارجي فقط او الذهني كذلك كما يقتضيه
المقابلة هذا بحسب الجلي من النظر والنظر الدقيق يحكم بان الموضوع له في
الكل نفس الشيء من حيث هي هي فاسم ذاته تعالى موضوع بازاء نفس ذاته
ولا يلحظ فيه خصوصية ظرف دون ظرف فلو حصل ذاته تعالى في الذهن
لم يتبدل الموضوع له وكذا في الجزئيات المادية لو حصلت ذواتها في الذهن
لم يتبدل الموضوع له وعلى هذا القياس المفهومات الانتزاعية كالفوقية
والتحتية وغيرهما فان معانيها لو فرضنا حصولها في الخارج لا يتبدل
الموضوع له قطعا وهكذا في غيرها ونظيره ما يقال في تحصيل معنى الكلي
ولا يمنع العقل تكثره في الخارج مع ان الكليات الفرضية كاللاشيء يستحيل
عند العقل تكثره فيه لكن المفهوم من حيث هو لا يابى عنه كذلك معاني
الالفاظ موضوع لها من حيث ذاتها مع عزل اللحظ عن خصوصيات
الظروف فهي من هذه الجهة لا تابى عن حصولها في الخارج والذهن وان كانت
تابى عنه من جهة اخرى فاتقن هذا التحقيق فدلالة اللفظ على تمام ما
وضع له من تلك الجهة مطابقة وفي التقييد بالجهة اشارة الى دفع الاشكال
المشهور وهو ان اللفظ مثلا اذا وضع للملزوم واللازم واريد اللازم من جهة

وضع الالفاظ لنفس الشيء وتعريف المطابقة

Marfat.com

الاخراج ٢٤ قوله وادعاء الخ دفع دخل وهو ان المخصص للاخراج لعله هو الاصطلاح ٢٥ قوله لا يليق الخ فيه انه لا مشاحة في الاصطلاح فتدبر

تعريف التضمن ولزومه للمطابقة

انه لازم لملزومه الموضوع له يكون الدلالة حينئذ التزامية فلو لم يعتبر في المطابقة هذا التقييد ينتقض بها فاذا اعتبر دفع النقض على جزئه تضمن وهو لازم لها في المركبات وهذا اولى مما قاله في بعض الكتب ان التضمن والمطابقة متحدان بالذات وما قيل انه تابع ولازم لها فمجاز وتوسع فان دلالة اللفظ على الكل مطابقة وهذه الدلالة من حيث انها دلالة على الاجزاء تضمن فلا يعتبر فيها دلالة اخرى لتكون تابعا ولازما فقولهم بالتبعية مجاز وفيه انه لا يجوز فان هذه الدلالة بالعرض وما بالعرض تابع ولازم لما بالذات حقيقة الا ترى انه يقال بالحقيقة عرفا عاما وخاصا ان حركة الجالس تابعة لحركة السفينة ولازمة لها ولفظ التابع واللازم متعارف في الواسطتين اي الثبوت والعروض فايراد لفظ اللازم الظاهر منه الحقيقة اولى مما قاله ثمه واعلم ان ههنا مذهبين مذهب اهل الميزان وهم لم يعتبروا في الدلالة القصد بل الفهم فقط فدلالة اللفظ الموضوع للمعنى المركب على الاجزاء المفهومة في ضمن المعنى المركب بحيث لم يتعلق القصد بها بالذات تضمنية واهل العربية اعتبروا القصد فلا تكون تضمنية عندهم والحق مذهب اهل الميزان فان على مذهب اهل العربية يبطل الحصر فان الدلالة التضمنية الميزانية لا تدخل في شيء من الدلالات لا يقال انها خارجة عن المقسم فان القصد داخل في الدلالة لانا نقول الافادة انما تتم بالدلالة وفهم المعنى ايضا انما يتم بها ولا شك ان في الصورة المذكورة كلاهما متحققان فلا بد من القول بها واخراج بعض انحاء الافادة وفهم المعنى من الشيء من الدلالة تخصيص بلا مخصص وادعاء الاصطلاح فيه لا يليق بشان

الحصلين ولا يخرج دلالة اللفظ على جزء المعنى قصدا من الاقسام
فان ذلك تجوز والمجازات داخلة عندنا في المطابقة لا في الالتزام كما زعم
بعض المحققين والمراد بالموضوع له اعم من ان يكون وضعا شخصيا
او نوعيا والوضع النوعي موجود في انواع المجازات كما سيأتي وعلى الخارج
التزام ويشكل بان اللفظ اذا اريد به جزء المعنى فهو لا يكون مطابقة
لانه ليس تمام المعنى الموضوع له ولا تضمن لانه لم يعتبر فيه القصد
وانتفاء الالتزام ظاهر وجوابه بما مر من انه مطابقة وقد تحقق فيه الوضع
بالمعنى الاعم الشامل للمجازات بمعنى انه تعين من الواضع ان
اللفظ اذا لم يصح استعماله في مقام في المعنى الموضوع له فيعدل عنه
ويستعمل في معنى مناسب لخ وهذا لخ من التعيين وبهذا
البيان ظهر فساد من ادخل المجازات في الالتزام دفعا لاختلال
الحصر فان المجاز المستعمل في الجزء ليس منه البتة فاذا ادخل هذا النوع
من المجاز لذلك الدقيقة في المطابقة فيدخل سائر انواعه فيها الا ان
يعتبر فيها الدلالة بالنظر الى المعنى الموضوع له حقيقة وحينئذ يرد
الاشكال بقول المصنف ولا بد من علاقة مصححة عقلية او عرفية فان
العلاقة العقلية والعرفية هو اللزوم الذهني عقلا وعرفا

تعريف الالتزام ولا بد فيه من العلاقة

Marfat.com

ولا تلزم فى المجازات فان السبب مثلا ينتقل منه الى المسبب باللزوم العقلى او العرفى واذا اعتبرت القرينة فهى قد تكون خفية فلا ينتقل منها اليه بالعلاقة العقلية او العرفية الا ان يقال انما يتحقق الدلالة فى المجاز الذى خفيت قرينته بعد ظهورها وبعده يتحقق العلاقة المذكورة ولا ينظر الى ما قيل ان اعتبار القرينة يخرج الدلالة عن اللفظية فان القرينة قد تكون حالية فانا ما جعلنا ها داخلة فى الدلال بل قلنا بانها شرط للدلالة ولا يلتفت الى ما يقال فى جواب ما قيل ان المركب من اللفظ وغيره لفظ كما ان المركب من الجوهر والعرض جوهر فانه قياس مع الفارق فان الجوهر عبارة عن عدم الشئ فى الموضوع فاذا عدم الجزء عن المحل عدم ما هو مركب منه من ذلك المحل والتلفظ امر وجودى اذا ثبت لجزء لا يلزم ان يثبت لما هو مركب منه ومن جزء آخر لا يكون من جنس اللفظ والحق ان الدلالة المعتبرة فى المجازات داخلة فى المطابقة فان هذه الدلالة قصدية كما هو الظاهر من تعريفها باللفظ المستعمل فى غير ما وضع له اللهم الا ان يعمم الاستعمال للقصدى والتبعى فحينئذ تتنوع على نوعين اما القصدى فداخل فى المطابقة واما التبعى فينقسم ايضا الى نوعين تضمن ان كانت بالنسبة الى الجزء والتزام ان كانت بالنسبة الى الخارج وبعد ظهور العلاقة يتصور اللزوم الذهنى ايضا ولقد اطنبنا الكلام فى هذا المقام ليفيد للناظر بصيرة قيل الالتزام مهجور فى العلوم فانه عقلى ليس المراد بالعقلى ما مر فان الالتزام لا يلزم ان يكون فيه الدلالة على الاثر او المؤثر او على اثرى مؤثر واحد بل المجازات التى تكون باعتبار ما يؤول او ما كان اذا كانت فيها قرائن واضحة كما ذكرنا

لله قوله ولا تلزم الخ اى العلاقة العقلية والعرفية لا تلزم فى المجازات فلا يلزم ان يكون بين المعنى الحقيقى والمجازى علاقة عقلية او عرفية لله قوله فان السبب مثلا الخ لله قوله باللزوم لله قوله فان السبب كما فى لله قوله بالاستلزام لله قوله اذا اعتبرت القرينة الخ لله قوله بالانتقال من ان السبب لله قوله فى المجاز لله قوله فلا ينتقل منها اليه لله قوله بعد ظهورها لله قوله يتحقق العلاقة المذكورة لله قوله ولا ينظر الى ما قيل الخ لله قوله فان القرينة قد تكون حالية لله قوله فانا ما جعلنا ها داخلة فى الدلال لله قوله ما يقال فى جواب ما قيل لله قوله فانه قياس مع الفارق لله قوله عن عدم الشئ فى لله قوله عن المحل عدم ما هو مركب منه من ذلك المحل لله قوله امر وجودى اذا ثبت لجزء لا يلزم ان يثبت لما هو مركب لله قوله ومن جزء آخر لا يكون من جنس اللفظ والحق ان الدلالة المعتبرة لله قوله هذه الدلالة لله قوله قصدية كما هو لله قوله اللهم الا لله قوله الاستعمال لله قوله فحينئذ تتنوع لله قوله ولقد اطنبنا الكلام لله قوله قيل الالتزام مهجور فى العلوم لله قوله ليس المراد لله قوله باعتبار ما يؤول او ما كان اذا كانت فيها قرائن لله قوله واضحة كما ذكرنا

فهادلالة الالتزام اذا فهم غير الموضوع له تبعا بواسطة تلك العلاقة
الظاهرة وليست تلك الدلالة عقلية بل المراد بالعقلى انه ليس
بواسطة الوضع فاما ان يراد به انه ليس له دخل اصلا فيه فهو ممنوع
وان اريد به الدخل التام فيتوجه النقض بالتضمن كما قال المصنف
ونقض بالتضمن اللهم الا ان يتكلف ويقال ليس عقلية التضمن كعقلية
الالتزام فان فهم الجزء فى فهم الكل كانه ملاصق للوضع واما فهم الخارج
فكانه بعلاقة زائدة وبمثل ذلك تكلفات اخرى لانوردها خوفا للاطالة
ويلزمها المطابقة وهذا ضرورى على طور اهل الميزان فان التابع لا يوجد
بدون المتبوع ووجهه ما فصلنا آنفا واما على طور اهل العربيه
فلا استلزام تقديرى ولا عكس فان الموضوع له قد يكون بسيطا لا لازم له
وكونه ليس غيره وكذا كونه شيئا او ما يصح ان يعلم وامثال ذلك ليس مما
يسبق الذهن اليه دائما ليلزم كون الالتزام لازما للمطابقة واما التضمنية
والالتزامية فلا لزوم بينهما فان المعانى البسيطة قد توجد لها لازم
ذهنى والمركبة قد لا يوجد لها لازم ذهنى اما الاول فكلفظ العمى اذا
اريد به العدم الخاص بحيث يكون التقييد فى اللحاظ فقط دون الملحوظ
فلا يكون حينئذ فى المدلول المطابقى تركيب فان العدم والوجود وكذا
اشباههما معنى بسيط لا تركيب فيه اصلا لا فى الذهن ولا فى الخارج كما
تقرر فى موضعه والضرورة ايضا شاهدة به والتقييد والقيد لازم
ذهنى له فيتحقق الالتزام بدون التضمن فان قلت لفظ العمى موضوع
فى لغة العرب بمعنى العدم مع التقييد فلم يثبت المدعى قلت ليس كلامنا
ههنا فى لغة العرب خاصة وليس كلامنا مبنيا على محاوراتهم فقط
بل فى ان هل يوجد لفظ بازاء معنى بسيط له لازم ذهنى فاذا عيّنا

ترك الالتزام فى العلوم لزوم المطابقة للتضمن والالتزام

لفظ العمى للمقيد من حيث انه مقيد على طريق لا يكون التقييد و القيد
داخلا ثبت المدعى واما الثانى فكلفظ الانسان الموضوع بازاء الحيوان الناطق
فاذا اطلق لا يفهم منه الا ذلك المجموع ولا يفهم معه شئ خارج عنه واما
ابداع احتمال ان يكون هناك شعور للخارج اللازم ولم يكن شعور الشعور فبعيد
ساقط عن درجة الاعتبار وبيان نسبة عدم استلزام المطابقة والتضمن للالتزام
على ظاهر الامر الافراد والتركيب حقيقة صفة اللفظ لانه ان دل جزؤه على جزء معنا
فمركب ويسمى قولا ومؤلفا والا فمفرد فقد اخذ فى تعريفهما الدلالة وهى صفة اللفظ
حقيقة فكذا اما هو مركب منها وهو ان كان مرآة لتعرف حال الغير
فقط فاداة وهذا معنى كونه غير مستقل ومن لوازمه عدم كونه
محكوما عليه ومن خواصه عدم كونه محكوما به اقول بتوفيق الله تعالى
وتوفيقه تحقيق المقام ان المعانى الحرفية التى تجعل مرآة لتعرف حال الغير
يتعلق بها علوم اربعة مشهورة من العلم بالكنه وبالوجه وبجهة بكنهه
فهذه المعانى فى العلم الاول لا تكون غير مستقلة ولا تكون مرآة لتعرف
حال الغير فان المرآتية تقتضى الالتفات بالعرض وكونها معلوما بالكنه
يقتضى الالتفات اليها بالذات ففى هذه المرتبة يصير محكوما عليه وبه
ولكن لا تكون فى العلم الثانى ايضا غير مستقلة بعين هذا البيان ولا مدخل
فيه للعنوانات التعبيرية نعم قد يكون العنوانات فى مجارى محاوراتهم وعرفهم
كاشفة عن بعض اعاء العلم لمعنونا تها فلذا يظن ان المعانى الحرفية فى هذا
العنوان مستقل وفى ذلك غير مستقل كما يقال هذا معنى من او معنى

الافراد والتركيب
صفة اللفظ وتعريف المفرد والمركب وتعريف الاداة

Marfat.com

من هذا اولا بتداء الخاص معنى غير مستقل وعكسه واما العلم الثالث
فالوجه فيه لا يكون مرآة للمعنى الحرفي الذي فرض وجهه والا صار
علما بالوجه فهذا الوجه اما ان يكون معنى نسبيا مرآة لشئ آخر غيره
اولا فان كان مرآة فهو غير مستقل لا يصلح لان يحكم عليه وبه وان لم يكن فهو
صالح لهما بقي العلم الرابع وهو مناط كون المعاني الحرفية غير مستقلة
وكونها مرآة لتعرف الغير ومناط لعدم صلاحية كونها محكوما عليها وبها
ولا مدخل فيهما للعنوانات فانا اذا فرضنا رفع تلك العنوانات نجد في تلك
المعاني الاستقلال وعدمه والمرآتية وعدمها وصلاحية كونها محكوما عليها
وبها وعدمها نعم لها في بعض اللغات خواص وهي ان انضمام بعض
الالفاظ الى بعض الالفاظ الموضوعة لها يكون كاشفا عن مرتبة من العلم
لا يكون الانضمام الآخر كاشفا عنها بل عن مرتبة اخرى من العلم
ولهذا يظن ان المدخل للعنوان كما تقول في لغة العرب سرت من
البصرة الى الكوفة ففي هذا الاستعمال والانضمام لا يتعلق العلم بمعنى
من لا العلم بكنهه فيكون غير مستقل البتة واذا قلت معنى من غير
مستقل والابتداء الخاص كذلك فلا يتعلق العلم بهما الا العلم بالكنه
او بالوجه فهو مستقل البتة فاتقن هذا التحقيق فانه ينفعك في
كثير من المواضع والحق ان الكلمات الوجودية وهي كان
الناقصة واخواتها وهذه الكلمات بمادتها دالة على النسبة
وبهيأتها على الزمان منها اي من الاداة فان كان مثلا معناه
كون الشئ شيئا لمرتبة كربعه فمعناه الوجود الرابطي الذي هو النسبة
التامة الخبرية التي هي مرآة لتعرف حال الغير غاية ما في الباب
ان يكون مقترنا بالزمان بل النسبة الى الزمان كما سيأتي

---

١ قوله وحكمه اي المعنى الغير ٢ قوله الاستقلال اي العلم الخاص ٣ قوله الخاص اي العلم الخاص ٤ قوله اي الوجه ٥ قوله الوجه اي الوجه الخاص ٦ قوله اي غير لحوظ ٧ قوله فان كان اي الوجه الخاص غير مستقل بان كان مرآة ٨ قوله اي غير لحوظ ٩ قوله اي الوجه مرآة انما ينافي كون الوجه مرآة لا ينافي عدم الاستقلال ١٠ قوله اي الوجه الخاص ١١ قوله اي الوجه الخاص ١٢ قوله اي الوجه الخاص ١٣ قوله اي الوجه الخاص ١٤ قوله اي الوجه الخاص ١٥ قوله اي الوجه الخاص ١٦ قوله اي الوجه الخاص ١٧ قوله اي الوجه الخاص ١٨ قوله اي الوجه الخاص ١٩ قوله اي الوجه الخاص ٢٠ قوله اي الوجه الخاص ٢١ قوله اي الوجه الخاص ٢٢ قوله اي الوجه الخاص ٢٣ قوله اي الوجه الخاص ٢٤ قوله اي الوجه الخاص ٢٥ قوله اي الوجه الخاص ٢٦ قوله اي الوجه الخاص ٢٧ قوله اي الوجه الخاص ٢٨ قوله اي الوجه الخاص ٢٩ قوله اي الوجه الخاص ٣٠ قوله اي الوجه الخاص ٣١ قوله اي الوجه الخاص ٣٢ قوله اي الوجه الخاص ٣٣ قوله اي الوجه الخاص ٣٤ قوله اي الوجه الخاص ٣٥ قوله اي الوجه الخاص

فتوكد معنى الحرفية بخلاف معنى كان التامة فان معناه الوجود فى
نفسه فيكون داخلا فى الكلمات دون الاداة ولذا اجرى عليها
احكاما من انها لا تكون محكومة عليها او بها بانفرادها كفى والى
مثلا ولذا اجعلوها من الروابط الزمانية قال بعض المحققين ان
الوجود الرابطى اعنى وجود النسبة التامة الخبرية الايجابيه والوجود
فى نفسه متباينان بالذات بحيث لا يوجد بينهما امر مشترك ذاتى
لهما والوجودان هما الكونان فان لفظ الوجود والكون مترادف وقال
ان الكون ليس معنى مشتركا بين الكونين كيف وهذا المعنى ان كان
مستقلا كان كونا فى نفسه لا لغيره وان كان غير مستقل كان لغيره
لا بنفسه اقول فى دفعه ان الامر المشترك مستقل فهو اذا اضيف
الى امر واحد كزيد وعمرو يكون كونا فى نفسه وكونا محموليا واذا لوحظ
بين امرين على طريق النسبة الخبرية يكون غير مستقل بسبب هذه الخصوصية
وبالجملة ان طبيعة الوجود المصدرى الذى يعبر عنه فى الفارسية بهستى امر
واحد وهو المعبر عنه بالكون ومعنى مستقل ويلحقه عدم الاستقلال بسبب
خصوصية لحاظه بين الموضوع والمحمول واذا لوحظ اقترانه بامر واحد
كزيد مثلا يبقى على استقلاله اذا تقرر هذا فنقول ان الكون معنى واحد
مستقل كمفهوم الملاصقة والمصاحبة والملاقاة وهذا المعنى المستقل
مبدأ لكان الناقصة والتامة وانما عرض له عدم الاستقلال من جهة ربطه
بين الشيأين كما فى الناقصة ويبقى على الاستقلال اذا نسب الى شئ واحد كما
فى التامة فقولنا كان زيد قائما كقولنا صحب زيد عمرا ولصق بكر خالدا
ولقى جعفر عمرا فكما لا يكون هذه الكلمات اداة كذلك لا تكون
كان الناقصة ايضا اداة وما زعموا ان كان الناقصة انما تدل على النسبة

---

٥٥ قوله الوجود الرابطى الخ ٥٦ قوله كان الناقصة ٥٧ قوله الذى يرد ٥٨ قوله
الزمان فهو اسم ٥٩ قوله والوجود الرابطى الخ ٦٠ قوله وكذا اى لكون الكلمات
الوجودية ٦١ قوله وكذا اى لكونها ٦٢ قوله الاداة ٦٣ قوله الوجودية احكام
الاداة ٦٤ قوله قال بعض المحققين ای السيد المرتضى فى ٦٥ قوله لذا اى
لاشتمالها على ان الاخبار بالزمان ٦٦ قوله والوجود الرابطى الخ ٦٧ قوله
كان الناقصة ٦٨ قوله الذى يرد ٦٩ قوله والوجود الرابطى الخ ٧٠ قوله
الزمان فهو اسم ٧١ قوله وكذا اى لكونها ٧٢ قوله الاداة ٧٣ قوله
الوجودية احكام الاداة ٧٤ قوله قال بعض المحققين ای السيد المرتضى فى
٧٥ قوله لذا اى لاشتمالها على ان الاخبار بالزمان ٧٦ قوله والوجود الرابطى الخ
٧٧ قوله كان الناقصة ٧٨ قوله الذى يرد ٧٩ قوله والوجود الرابطى الخ
٨٠ قوله الزمان فهو اسم ٨١ قوله وكذا اى لكونها ٨٢ قوله الاداة
٨٣ قوله الوجودية احكام الاداة ٨٤ قوله قال بعض المحققين ای السيد المرتضى فى
٨٥ قوله لذا اى لاشتمالها على ان الاخبار بالزمان ٨٦ قوله والوجود الرابطى الخ
٨٧ قوله كان الناقصة ٨٨ قوله الذى يرد ٨٩ قوله والوجود الرابطى الخ
٩٠ قوله الزمان فهو اسم ٩١ قوله وكذا اى لكونها ٩٢ قوله الاداة
٩٣ قوله الوجودية احكام الاداة ٩٤ قوله قال بعض المحققين ای السيد المرتضى فى
٩٥ قوله لذا اى لاشتمالها على ان الاخبار بالزمان ٩٦ قوله والوجود الرابطى الخ
٩٧ قوله كان الناقصة ٩٨ قوله الذى يرد ٩٩ قوله والوجود الرابطى الخ
١٠٠ قوله الزمان فهو اسم ١٠١ قوله وكذا اى لكونها ١٠٢ قوله الاداة
١٠٣ قوله الوجودية احكام الاداة ١٠٤ قوله قال بعض المحققين ای السيد المرتضى فى
١٠٥ قوله لذا اى لاشتمالها على ان الاخبار بالزمان ١٠٦ قوله والوجود الرابطى الخ
١٠٧ قوله كان الناقصة ١٠٨ قوله الذى يرد ١٠٩ قوله والوجود الرابطى الخ
١١٠ قوله الزمان فهو اسم ١١١ قوله وكذا اى لكونها ١١٢ قوله الاداة
١١٣ قوله الوجودية احكام الاداة ١١٤ قوله قال بعض المحققين ای السيد المرتضى فى
١١٥ قوله لذا اى لاشتمالها على ان الاخبار بالزمان ١١٦ قوله والوجود الرابطى الخ
١١٧ قوله كان الناقصة ١١٨ قوله الذى يرد ١١٩ قوله والوجود الرابطى الخ
١٢٠ قوله الزمان فهو اسم ١٢١ قوله وكذا اى لكونها ١٢٢ قوله الاداة
١٢٣ قوله الوجودية احكام الاداة ١٢٤ قوله قال بعض المحققين ای السيد المرتضى فى
١٢٥ قوله لذا اى لاشتمالها على ان الاخبار بالزمان ١٢٦ قوله والوجود الرابطى الخ
١٢٧ قوله كان الناقصة ١٢٨ قوله الذى يرد ١٢٩ قوله والوجود الرابطى الخ
١٣٠ قوله الزمان فهو اسم ١٣١ قوله وكذا اى لكونها ١٣٢ قوله الاداة
١٣٣ قوله الوجودية احكام الاداة ١٣٤ قوله قال بعض المحققين ای السيد المرتضى فى
١٣٥ قوله لذا اى لاشتمالها على ان الاخبار بالزمان ١٣٦ قوله والوجود الرابطى الخ
١٣٧ قوله كان الناقصة ١٣٨ قوله الذى يرد ١٣٩ قوله والوجود الرابطى الخ
١٤٠ قوله الزمان فهو اسم ١٤١ قوله وكذا اى لكونها ١٤٢ قوله الاداة
١٤٣ قوله الوجودية احكام الاداة ١٤٤ قوله قال بعض المحققين ای السيد المرتضى فى
١٤٥ قوله لذا اى لاشتمالها على ان الاخبار بالزمان ١٤٦ قوله والوجود الرابطى الخ
١٤٧ قوله كان الناقصة ١٤٨ قوله الذى يرد ١٤٩ قوله والوجود الرابطى الخ
١٥٠ قوله الزمان فهو اسم ١٥١ قوله وكذا اى لكونها ١٥٢ قوله الاداة
١٥٣ قوله الوجودية احكام الاداة ١٥٤ قوله قال بعض المحققين ای السيد المرتضى فى
١٥٥ قوله لذا اى لاشتمالها على ان الاخبار بالزمان ١٥٦ قوله والوجود الرابطى الخ
١٥٧ قوله كان الناقصة ١٥٨ قوله الذى يرد ١٥٩ قوله والوجود الرابطى الخ
١٦٠ قوله الزمان فهو اسم ١٦١ قوله وكذا اى لكونها ١٦٢ قوله الاداة
١٦٣ قوله الوجودية احكام الاداة ١٦٤ قوله قال بعض المحققين ای السيد المرتضى فى
١٦٥ قوله لذا اى لاشتمالها على ان الاخبار بالزمان ١٦٦ قوله والوجود الرابطى الخ
١٦٧ قوله كان الناقصة ١٦٨ قوله الذى يرد ١٦٩ قوله والوجود الرابطى الخ
١٧٠ قوله الزمان فهو اسم ١٧١ قوله وكذا اى لكونها ١٧٢ قوله الاداة
١٧٣ قوله الوجودية احكام الاداة ١٧٤ قوله قال بعض المحققين ای السيد المرتضى فى
١٧٥ قوله لذا اى لاشتمالها على ان الاخبار بالزمان ١٧٦ قوله والوجود الرابطى الخ
١٧٧ قوله كان الناقصة ١٧٨ قوله الذى يرد ١٧٩ قوله والوجود الرابطى الخ
١٨٠ قوله الزمان فهو اسم ١٨١ قوله وكذا اى لكونها ١٨٢ قوله الاداة
١٨٣ قوله الوجودية احكام الاداة ١٨٤ قوله قال بعض المحققين ای السيد المرتضى فى
١٨٥ قوله لذا اى لاشتمالها على ان الاخبار بالزمان ١٨٦ قوله والوجود الرابطى الخ
١٨٧ قوله كان الناقصة ١٨٨ قوله الذى يرد ١٨٩ قوله والوجود الرابطى الخ
١٩٠ قوله الزمان فهو اسم ١٩١ قوله وكذا اى لكونها ١٩٢ قوله الاداة
١٩٣ قوله الوجودية احكام الاداة ١٩٤ قوله قال بعض المحققين ای السيد المرتضى فى
١٩٥ قوله لذا اى لاشتمالها على ان الاخبار بالزمان ١٩٦ قوله والوجود الرابطى الخ
١٩٧ قوله كان الناقصة ١٩٨ قوله الذى يرد ١٩٩ قوله والوجود الرابطى الخ
٢٠٠ قوله الزمان فهو اسم ٢٠١ قوله وكذا اى لكونها ٢٠٢ قوله الاداة
٢٠٣ قوله الوجودية احكام الاداة ٢٠٤ قوله قال بعض المحققين ای السيد المرتضى فى
٢٠٥ قوله لذا اى لاشتمالها على ان الاخبار بالزمان ٢٠٦ قوله والوجود الرابطى الخ
٢٠٧ قوله كان الناقصة ٢٠٨ قوله الذى يرد ٢٠٩ قوله والوجود الرابطى الخ
٢١٠ قوله الزمان فهو اسم ٢١١ قوله وكذا اى لكونها ٢١٢ قوله الاداة
٢١٣ قوله الوجودية احكام الاداة ٢١٤ قوله قال بعض المحققين ای السيد المرتضى فى
٢١٥ قوله لذا اى لاشتمالها على ان الاخبار بالزمان ٢١٦ قوله والوجود الرابطى الخ
٢١٧ قوله كان الناقصة ٢١٨ قوله الذى يرد ٢١٩ قوله والوجود الرابطى الخ
٢٢٠ قوله الزمان فهو اسم ٢٢١ قوله وكذا اى لكونها ٢٢٢ قوله الاداة
٢٢٣ قوله الوجودية احكام الاداة ٢٢٤ قوله قال بعض المحققين ای السيد المرتضى فى
٢٢٥ قوله لذا اى لاشتمالها على ان الاخبار بالزمان ٢٢٦ قوله والوجود الرابطى الخ
٢٢٧ قوله كان الناقصة ٢٢٨ قوله الذى يرد ٢٢٩ قوله والوجود الرابطى الخ
٢٣٠ قوله الزمان فهو اسم ٢٣١ قوله وكذا اى لكونها ٢٣٢ قوله الاداة
٢٣٣ قوله الوجودية احكام الاداة ٢٣٤ قوله قال بعض المحققين ای السيد المرتضى فى
٢٣٥ قوله لذا اى لاشتمالها على ان الاخبار بالزمان ٢٣٦ قوله والوجود الرابطى الخ
٢٣٧ قوله كان الناقصة ٢٣٨ قوله الذى يرد ٢٣٩ قوله والوجود الرابطى الخ
٢٤٠ قوله الزمان فهو اسم ٢٤١ قوله وكذا اى لكونها ٢٤٢ قوله الاداة
٢٤٣ قوله الوجودية احكام الاداة ٢٤٤ قوله قال بعض المحققين ای السيد المرتضى فى
٢٤٥ قوله لذا اى لاشتمالها على ان الاخبار بالزمان ٢٤٦ قوله والوجود الرابطى الخ
٢٤٧ قوله كان الناقصة ٢٤٨ قوله الذى يرد ٢٤٩ قوله والوجود الرابطى الخ
٢٥٠ قوله الزمان فهو اسم ٢٥١ قوله وكذا اى لكونها ٢٥٢ قوله الاداة
٢٥٣ قوله الوجودية احكام الاداة ٢٥٤ قوله قال بعض المحققين ای السيد المرتضى فى
٢٥٥ قوله لذا اى لاشتمالها على ان الاخبار بالزمان ٢٥٦ قوله والوجود الرابطى الخ
٢٥٧ قوله كان الناقصة ٢٥٨ قوله الذى يرد ٢٥٩ قوله والوجود الرابطى الخ
٢٦٠ قوله الزمان فهو اسم ٢٦١ قوله وكذا اى لكونها ٢٦٢ قوله الاداة
٢٦٣ قوله الوجودية احكام الاداة ٢٦٤ قوله قال بعض المحققين ای السيد المرتضى فى
٢٦٥ قوله لذا اى لاشتمالها على ان الاخبار بالزمان ٢٦٦ قوله والوجود الرابطى الخ
٢٦٧ قوله كان الناقصة ٢٦٨ قوله الذى يرد ٢٦٩ قوله والوجود الرابطى الخ
٢٧٠ قوله الزمان فهو اسم ٢٧١ قوله وكذا اى لكونها ٢٧٢ قوله الاداة
٢٧٣ قوله الوجودية احكام الاداة ٢٧٤ قوله قال بعض المحققين ای السيد المرتضى فى
٢٧٥ قوله لذا اى لاشتمالها على ان الاخبار بالزمان ٢٧٦ قوله والوجود الرابطى الخ
٢٧٧ قوله كان الناقصة ٢٧٨ قوله الذى يرد ٢٧٩ قوله والوجود الرابطى الخ
٢٨٠ قوله الزمان فهو اسم ٢٨١ قوله وكذا اى لكونها ٢٨٢ قوله الاداة
٢٨٣ قوله الوجودية احكام الاداة ٢٨٤ قوله قال بعض المحققين ای السيد المرتضى فى
٢٨٥ قوله لذا اى لاشتمالها على ان الاخبار بالزمان ٢٨٦ قوله والوجود الرابطى الخ
٢٨٧ قوله كان الناقصة ٢٨٨ قوله الذى يرد ٢٨٩ قوله والوجود الرابطى الخ
٢٩٠ قوله الزمان فهو اسم ٢٩١ قوله وكذا اى لكونها ٢٩٢ قوله الاداة
٢٩٣ قوله الوجودية احكام الاداة ٢٩٤ قوله قال بعض المحققين ای السيد المرتضى فى
٢٩٥ قوله لذا اى لاشتمالها على ان الاخبار بالزمان ٢٩٦ قوله والوجود الرابطى الخ
٢٩٧ قوله كان الناقصة ٢٩٨ قوله الذى يرد ٢٩٩ قوله والوجود الرابطى الخ
٣٠٠ قوله الزمان فهو اسم ٣٠١ قوله وكذا اى لكونها ٣٠٢ قوله الاداة
٣٠٣ قوله الوجودية احكام الاداة ٣٠٤ قوله قال بعض المحققين ای السيد المرتضى فى
٣٠٥ قوله لذا اى لاشتمالها على ان الاخبار بالزمان ٣٠٦ قوله والوجود الرابطى الخ
٣٠٧ قوله كان الناقصة ٣٠٨ قوله الذى يرد ٣٠٩ قوله والوجود الرابطى الخ
٣١٠ قوله الزمان فهو اسم ٣١١ قوله وكذا اى لكونها ٣١٢ قوله الاداة
٣١٣ قوله الوجودية احكام الاداة ٣١٤ قوله قال بعض المحققين ای السيد المرتضى فى
٣١٥ قوله لذا اى لاشتمالها على ان الاخبار بالزمان ٣١٦ قوله والوجود الرابطى الخ
٣١٧ قوله كان الناقصة ٣١٨ قوله الذى يرد ٣١٩ قوله والوجود الرابطى الخ
٣٢٠ قوله الزمان فهو اسم ٣٢١ قوله وكذا اى لكونها ٣٢٢ قوله الاداة
٣٢٣ قوله الوجودية احكام الاداة ٣٢٤ قوله قال بعض المحققين ای السيد المرتضى فى
٣٢٥ قوله لذا اى لاشتمالها على ان الاخبار بالزمان ٣٢٦ قوله والوجود الرابطى الخ
٣٢٧ قوله كان الناقصة ٣٢٨ قوله الذى يرد ٣٢٩ قوله والوجود الرابطى الخ
٣٣٠ قوله الزمان فهو اسم ٣٣١ قوله وكذا اى لكونها ٣٣٢ قوله الاداة
٣٣٣ قوله الوجودية احكام الاداة ٣٣٤ قوله قال بعض المحققين ای السيد المرتضى فى
٣٣٥ قوله لذا اى لاشتمالها على ان الاخبار بالزمان ٣٣٦ قوله والوجود الرابطى الخ
٣٣٧ قوله كان الناقصة ٣٣٨ قوله الذى يرد ٣٣٩ قوله والوجود الرابطى الخ
٣٤٠ قوله الزمان فهو اسم ٣٤١ قوله وكذا اى لكونها ٣٤٢ قوله الاداة
٣٤٣ قوله الوجودية احكام الاداة ٣٤٤ قوله قال بعض المحققين ای السيد المرتضى فى
٣٤٥ قوله لذا اى لاشتمالها على ان الاخبار بالزمان ٣٤٦ قوله والوجود الرابطى الخ
٣٤٧ قوله كان الناقصة ٣٤٨ قوله الذى يرد ٣٤٩ قوله والوجود الرابطى الخ
٣٥٠ قوله الزمان فهو اسم ٣٥١ قوله وكذا اى لكونها ٣٥٢ قوله الاداة
٣٥٣ قوله الوجودية احكام الاداة ٣٥٤ قوله قال بعض المحققين ای السيد المرتضى فى
٣٥٥ قوله لذا اى لاشتمالها على ان الاخبار بالزمان ٣٥٦ قوله والوجود الرابطى الخ
٣٥٧ قوله كان الناقصة ٣٥٨ قوله الذى يرد ٣٥٩ قوله والوجود الرابطى الخ
٣٦٠ قوله الزمان فهو اسم ٣٦١ قوله وكذا اى لكونها ٣٦٢ قوله الاداة
٣٦٣ قوله الوجودية احكام الاداة ٣٦٤ قوله قال بعض المحققين ای السيد المرتضى فى
٣٦٥ قوله لذا اى لاشتمالها على ان الاخبار بالزمان ٣٦٦ قوله والوجود الرابطى الخ
٣٦٧ قوله كان الناقصة ٣٦٨ قوله الذى يرد ٣٦٩ قوله والوجود الرابطى الخ
٣٧٠ قوله الزمان فهو اسم ٣٧١ قوله وكذا اى لكونها ٣٧٢ قوله الاداة
٣٧٣ قوله الوجودية احكام الاداة ٣٧٤ قوله قال بعض المحققين ای السيد المرتضى فى
٣٧٥ قوله لذا اى لاشتمالها على ان الاخبار بالزمان ٣٧٦ قوله والوجود الرابطى الخ
٣٧٧ قوله كان الناقصة ٣٧٨ قوله الذى يرد ٣٧٩ قوله والوجود الرابطى الخ
٣٨٠ قوله الزمان فهو اسم ٣٨١ قوله وكذا اى لكونها ٣٨٢ قوله الاداة
٣٨٣ قوله الوجودية احكام الاداة ٣٨٤ قوله قال بعض المحققين ای السيد المرتضى فى
٣٨٥ قوله لذا اى لاشتمالها على ان الاخبار بالزمان ٣٨٦ قوله والوجود الرابطى الخ
٣٨٧ قوله كان الناقصة ٣٨٨ قوله الذى يرد ٣٨٩ قوله والوجود الرابطى الخ
٣٩٠ قوله الزمان فهو اسم ٣٩١ قوله وكذا اى لكونها ٣٩٢ قوله الاداة
٣٩٣ قوله الوجودية احكام الاداة ٣٩٤ قوله قال بعض المحققين ای السيد المرتضى فى
٣٩٥ قوله لذا اى لاشتمالها على ان الاخبار بالزمان ٣٩٦ قوله والوجود الرابطى الخ
٣٩٧ قوله كان الناقصة ٣٩٨ قوله الذى يرد ٣٩٩ قوله والوجود الرابطى الخ
٤٠٠ قوله الزمان فهو اسم ٤٠١ قوله وكذا اى لكونها ٤٠٢ قوله الاداة
٤٠٣ قوله الوجودية احكام الاداة ٤٠٤ قوله قال بعض المحققين ای السيد المرتضى فى
٤٠٥ قوله لذا اى لاشتمالها على ان الاخبار بالزمان ٤٠٦ قوله والوجود الرابطى الخ
٤٠٧ قوله كان الناقصة ٤٠٨ قوله الذى يرد ٤٠٩ قوله والوجود الرابطى الخ
٤١٠ قوله الزمان فهو اسم ٤١١ قوله وكذا اى لكونها ٤١٢ قوله الاداة
٤١٣ قوله الوجودية احكام الاداة ٤١٤ قوله قال بعض المحققين ای السيد المرتضى فى
٤١٥ قوله لذا اى لاشتمالها على ان الاخبار بالزمان ٤١٦ قوله والوجود الرابطى الخ
٤١٧ قوله كان الناقصة ٤١٨ قوله الذى يرد ٤١٩ قوله والوجود الرابطى الخ
٤٢٠ قوله الزمان فهو اسم ٤٢١ قوله وكذا اى لكونها ٤٢٢ قوله الاداة
٤٢٣ قوله الوجودية احكام الاداة ٤٢٤ قوله قال بعض المحققين ای السيد المرتضى فى
٤٢٥ قوله لذا اى لاشتمالها على ان الاخبار بالزمان ٤٢٦ قوله والوجود الرابطى الخ
٤٢٧ قوله كان الناقصة ٤٢٨ قوله الذى يرد ٤٢٩ قوله والوجود الرابطى الخ
٤٣٠ قوله الزمان فهو اسم ٤٣١ قوله وكذا اى لكونها ٤٣٢ قوله الاداة
٤٣٣ قوله الوجودية احكام الاداة ٤٣٤ قوله قال بعض المحققين ای السيد المرتضى فى
٤٣٥ قوله لذا اى لاشتمالها على ان الاخبار بالزمان ٤٣٦ قوله والوجود الرابطى الخ
٤٣٧ قوله كان الناقصة ٤٣٨ قوله الذى يرد ٤٣٩ قوله والوجود الرابطى الخ
٤٤٠ قوله الزمان فهو اسم ٤٤١ قوله وكذا اى لكونها ٤٤٢ قوله الاداة
٤٤٣ قوله الوجودية احكام الاداة ٤٤٤ قوله قال بعض المحققين ای السيد المرتضى فى
٤٤٥ قوله لذا اى لاشتمالها على ان الاخبار بالزمان ٤٤٦ قوله والوجود الرابطى الخ
٤٤٧ قوله كان الناقصة ٤٤٨ قوله الذى يرد ٤٤٩ قوله والوجود الرابطى الخ
٤٥٠ قوله الزمان فهو اسم ٤٥١ قوله وكذا اى لكونها ٤٥٢ قوله الاداة
٤٥٣ قوله الوجودية احكام الاداة ٤٥٤ قوله قال بعض المحققين ای السيد المرتضى فى
٤٥٥ قوله لذا اى لاشتمالها على ان الاخبار بالزمان ٤٥٦ قوله والوجود الرابطى الخ
٤٥٧ قوله كان الناقصة ٤٥٨ قوله الذى يرد ٤٥٩ قوله والوجود الرابطى الخ
٤٦٠ قوله الزمان فهو اسم ٤٦١ قوله وكذا اى لكونها ٤٦٢ قوله الاداة
٤٦٣ قوله الوجودية احكام الاداة ٤٦٤ قوله قال بعض المحققين ای السيد المرتضى فى
٤٦٥ قوله لذا اى لاشتمالها على ان الاخبار بالزمان ٤٦٦ قوله والوجود الرابطى الخ
٤٦٧ قوله كان الناقصة ٤٦٨ قوله الذى يرد ٤٦٩ قوله والوجود الرابطى الخ
٤٧٠ قوله الزمان فهو اسم ٤٧١ قوله وكذا اى لكونها ٤٧٢ قوله الاداة
٤٧٣ قوله الوجودية احكام الاداة ٤٧٤ قوله قال بعض المحققين ای السيد المرتضى فى
٤٧٥ قوله لذا اى لاشتمالها على ان الاخبار بالزمان ٤٧٦ قوله والوجود الرابطى الخ
٤٧٧ قوله كان الناقصة ٤٧٨ قوله الذى يرد ٤٧٩ قوله والوجود الرابطى الخ
٤٨٠ قوله الزمان فهو اسم ٤٨١ قوله وكذا اى لكونها ٤٨٢ قوله الاداة
٤٨٣ قوله الوجودية احكام الاداة ٤٨٤ قوله قال بعض المحققين ای السيد المرتضى فى
٤٨٥ قوله لذا اى لاشتمالها على ان الاخبار بالزمان ٤٨٦ قوله والوجود الرابطى الخ
٤٨٧ قوله كان الناقصة ٤٨٨ قوله الذى يرد ٤٨٩ قوله والوجود الرابطى الخ
٤٩٠ قوله الزمان فهو اسم ٤٩١ قوله وكذا اى لكونها ٤٩٢ قوله الاداة
٤٩٣ قوله الوجودية احكام الاداة ٤٩٤ قوله قال بعض المحققين ای السيد المرتضى فى
٤٩٥ قوله لذا اى لاشتمالها على ان الاخبار بالزمان ٤٩٦ قوله والوجود الرابطى الخ
٤٩٧ قوله كان الناقصة ٤٩٨ قوله الذى يرد ٤٩٩ قوله والوجود الرابطى الخ
٥٠٠ قوله الزمان فهو اسم ٥٠١ قوله وكذا اى لكونها ٥٠٢ قوله الاداة
٥٠٣ قوله الوجودية احكام الاداة ٥٠٤ قوله قال بعض المحققين ای السيد المرتضى فى
٥٠٥ قوله لذا اى لاشتمالها على ان الاخبار بالزمان ٥٠٦ قوله والوجود الرابطى الخ
٥٠٧ قوله كان الناقصة ٥٠٨ قوله الذى يرد ٥٠٩ قوله والوجود الرابطى الخ
٥١٠ قوله الزمان فهو اسم ٥١١ قوله وكذا اى لكونها ٥١٢ قوله الاداة
٥١٣ قوله الوجودية احكام الاداة ٥١٤ قوله قال بعض المحققين ای السيد المرتضى فى
٥١٥ قوله لذا اى لاشتمالها على ان الاخبار بالزمان ٥١٦ قوله والوجود الرابطى الخ
٥١٧ قوله كان الناقصة ٥١٨ قوله الذى يرد ٥١٩ قوله والوجود الرابطى الخ
٥٢٠ قوله الزمان فهو اسم ٥٢١ قوله وكذا اى لكونها ٥٢٢ قوله الاداة
٥٢٣ قوله الوجودية احكام الاداة ٥٢٤ قوله قال بعض المحققين ای السيد المرتضى فى
٥٢٥ قوله لذا اى لاشتمالها على ان الاخبار بالزمان ٥٢٦ قوله والوجود الرابطى الخ
٥٢٧ قوله كان الناقصة ٥٢٨ قوله الذى يرد ٥٢٩ قوله والوجود الرابطى الخ
٥٣٠ قوله الزمان فهو اسم ٥٣١ قوله وكذا اى لكونها ٥٣٢ قوله الاداة
٥٣٣ قوله الوجودية احكام الاداة ٥٣٤ قوله قال بعض المحققين ای السيد المرتضى فى
٥٣٥ قوله لذا اى لاشتمالها على ان الاخبار بالزمان ٥٣٦ قوله والوجود الرابطى الخ
٥٣٧ قوله كان الناقصة ٥٣٨ قوله الذى يرد ٥٣٩ قوله والوجود الرابطى الخ
٥٤٠ قوله الزمان فهو اسم ٥٤١ قوله وكذا اى لكونها ٥٤٢ قوله الاداة
٥٤٣ قوله الوجودية احكام الاداة ٥٤٤ قوله قال بعض المحققين ای السيد المرتضى فى
٥٤٥ قوله لذا اى لاشتمالها على ان الاخبار بالزمان ٥٤٦ قوله والوجود الرابطى الخ
٥٤٧ قوله كان الناقصة ٥٤٨ قوله الذى يرد ٥٤٩ قوله والوجود الرابطى الخ
٥٥٠ قوله الزمان فهو اسم ٥٥١ قوله وكذا اى لكونها ٥٥٢ قوله الاداة
٥٥٣ قوله الوجودية احكام الاداة ٥٥٤ قوله قال بعض المحققين ای السيد المرتضى فى
٥٥٥ قوله لذا اى لاشتمالها على ان الاخبار بالزمان ٥٥٦ قوله والوجود الرابطى الخ
٥٥٧ قوله كان الناقصة ٥٥٨ قوله الذى يرد ٥٥٩ قوله والوجود الرابطى الخ
٥٦٠ قوله الزمان فهو اسم ٥٦١ قوله وكذا اى لكونها ٥٦٢ قوله الاداة
٥٦٣ قوله الوجودية احكام الاداة ٥٦٤ قوله قال بعض المحققين ای السيد المرتضى فى
٥٦٥ قوله لذا اى لاشتمالها على ان الاخبار بالزمان ٥٦٦ قوله والوجود الرابطى الخ
٥٦٧ قوله كان الناقصة ٥٦٨ قوله الذى يرد ٥٦٩ قوله والوجود الرابطى الخ
٥٧٠ قوله الزمان فهو اسم ٥٧١ قوله وكذا اى لكونها ٥٧٢ قوله الاداة
٥٧٣ قوله الوجودية احكام الاداة ٥٧٤ قوله قال بعض المحققين ای السيد المرتضى فى
٥٧٥ قوله لذا اى لاشتمالها على ان الاخبار بالزمان ٥٧٦ قوله والوجود الرابطى الخ
٥٧٧ قوله كان الناقصة ٥٧٨ قوله الذى يرد ٥٧٩ قوله والوجود الرابطى الخ
٥٨٠ قوله الزمان فهو اسم ٥٨١ قوله وكذا اى لكونها ٥٨٢ قوله الاداة
٥٨٣ قوله الوجودية احكام الاداة ٥٨٤ قوله قال بعض المحققين ای السيد المرتضى فى
٥٨٥ قوله لذا اى لاشتمالها على ان الاخبار بالزمان ٥٨٦ قوله والوجود الرابطى الخ
٥٨٧ قوله كان الناقصة ٥٨٨ قوله الذى يرد ٥٨٩ قوله والوجود الرابطى الخ
٥٩٠ قوله الزمان فهو اسم ٥٩١ قوله وكذا اى لكونها ٥٩٢ قوله الاداة
٥٩٣ قوله الوجودية احكام الاداة ٥٩٤ قوله قال بعض المحققين ای السيد المرتضى فى
٥٩٥ قوله لذا اى لاشتمالها على ان الاخبار بالزمان ٥٩٦ قوله والوجود الرابطى الخ
٥٩٧ قوله كان الناقصة ٥٩٨ قوله الذى يرد ٥٩٩ قوله والوجود الرابطى الخ
٦٠٠ قوله الزمان فهو اسم ٦٠١ قوله وكذا اى لكونها ٦٠٢ قوله الاداة
٦٠٣ قوله الوجودية احكام الاداة ٦٠٤ قوله قال بعض المحققين ای السيد المرتضى فى
٦٠٥ قوله لذا اى لاشتمالها على ان الاخبار بالزمان ٦٠٦ قوله والوجود الرابطى الخ
٦٠٧ قوله كان الناقصة ٦٠٨ قوله الذى يرد ٦٠٩ قوله والوجود الرابطى الخ
٦١٠ قوله الزمان فهو اسم ٦١١ قوله وكذا اى لكونها ٦١٢ قوله الاداة
٦١٣ قوله الوجودية احكام الاداة ٦١٤ قوله قال بعض المحققين ای السيد المرتضى فى
٦١٥ قوله لذا اى لاشتمالها على ان الاخبار بالزمان ٦١٦ قوله والوجود الرابطى الخ
٦١٧ قوله كان الناقصة ٦١٨ قوله الذى يرد ٦١٩ قوله والوجود الرابطى الخ
٦٢٠ قوله الزمان فهو اسم ٦٢١ قوله وكذا اى لكونها ٦٢٢ قوله الاداة
٦٢٣ قوله الوجودية احكام الاداة ٦٢٤ قوله قال بعض المحققين ای السيد المرتضى فى
٦٢٥ قوله لذا اى لاشتمالها على ان الاخبار بالزمان ٦٢٦ قوله والوجود الرابطى الخ
٦٢٧ قوله كان الناقصة ٦٢٨ قوله الذى يرد ٦٢٩ قوله والوجود الرابطى الخ
٦٣٠ قوله الزمان فهو اسم ٦٣١ قوله وكذا اى لكونها ٦٣٢ قوله الاداة
٦٣٣ قوله الوجودية احكام الاداة ٦٣٤ قوله قال بعض المحققين ای السيد المرتضى فى
٦٣٥ قوله لذا اى لاشتمالها على ان الاخبار بالزمان ٦٣٦ قوله والوجود الرابطى الخ
٦٣٧ قوله كان الناقصة ٦٣٨ قوله الذى يرد ٦٣٩ قوله والوجود الرابطى الخ
٦٤٠ قوله الزمان فهو اسم ٦٤١ قوله وكذا اى لكونها ٦٤٢ قوله الاداة
٦٤٣ قوله الوجودية احكام الاداة ٦٤٤ قوله قال بعض المحققين ای السيد المرتضى فى
٦٤٥ قوله لذا اى لاشتمالها على ان الاخبار بالزمان ٦٤٦ قوله والوجود الرابطى الخ
٦٤٧ قوله كان الناقصة ٦٤٨ قوله الذى يرد ٦٤٩ قوله والوجود الرابطى الخ
٦٥٠ قوله الزمان فهو اسم ٦٥١ قوله وكذا اى لكونها ٦٥٢ قوله الاداة
٦٥٣ قوله الوجودية احكام الاداة ٦٥٤ قوله قال بعض المحققين ای السيد المرتضى فى
٦٥٥ قوله لذا اى لاشتمالها على ان الاخبار بالزمان ٦٥٦ قوله والوجود الرابطى الخ
٦٥٧ قوله كان الناقصة ٦٥٨ قوله الذى يرد ٦٥٩ قوله والوجود الرابطى الخ
٦٦٠ قوله الزمان فهو اسم ٦٦١ قوله وكذا اى لكونها ٦٦٢ قوله الاداة
٦٦٣ قوله الوجودية احكام الاداة ٦٦٤ قوله قال بعض المحققين ای السيد المرتضى فى
٦٦٥ قوله لذا اى لاشتمالها على ان الاخبار بالزمان ٦٦٦ قوله والوجود الرابطى الخ
٦٦٧ قوله كان الناقصة ٦٦٨ قوله الذى يرد ٦٦٩ قوله والوجود الرابطى الخ
٦٧٠ قوله الزمان فهو اسم ٦٧١ قوله وكذا اى لكونها ٦٧٢ قوله الاداة
٦٧٣ قوله الوجودية احكام الاداة ٦٧٤ قوله قال بعض المحققين ای السيد المرتضى فى
٦٧٥ قوله لذا اى لاشتمالها على ان الاخبار بالزمان ٦٧٦ قوله والوجود الرابطى الخ
٦٧٧ قوله كان الناقصة ٦٧٨ قوله الذى يرد ٦٧٩ قوله والوجود الرابطى الخ
٦٨٠ قوله الزمان فهو اسم ٦٨١ قوله وكذا اى لكونها ٦٨٢ قوله الاداة
٦٨٣ قوله الوجودية احكام الاداة ٦٨٤ قوله قال بعض المحققين ای السيد المرتضى فى
٦٨٥ قوله لذا اى لاشتمالها على ان الاخبار بالزمان ٦٨٦ قوله والوجود الرابطى الخ
٦٨٧ قوله كان الناقصة ٦٨٨ قوله الذى يرد ٦٨٩ قوله والوجود الرابطى الخ
٦٩٠ قوله الزمان فهو اسم ٦٩١ قوله وكذا اى لكونها ٦٩٢ قوله الاداة
٦٩٣ قوله الوجودية احكام الاداة ٦٩٤ قوله قال بعض المحققين ای السيد المرتضى فى
٦٩٥ قوله لذا اى لاشتمالها على ان الاخبار بالزمان ٦٩٦ قوله والوجود الرابطى الخ
٦٩٧ قوله كان الناقصة ٦٩٨ قوله الذى يرد ٦٩٩ قوله والوجود الرابطى الخ
٧٠٠ قوله الزمان فهو اسم ٧٠١ قوله وكذا اى لكونها ٧٠٢ قوله الاداة
٧٠٣ قوله الوجودية احكام الاداة ٧٠٤ قوله قال بعض المحققين ای السيد المرتضى فى
٧٠٥ قوله لذا اى لاشتمالها على ان الاخبار بالزمان ٧٠٦ قوله والوجود الرابطى الخ
٧٠٧ قوله كان الناقصة ٧٠٨ قوله الذى يرد ٧٠٩ قوله والوجود الرابطى الخ
٧١٠ قوله الزمان فهو اسم ٧١١ قوله وكذا اى لكونها ٧١٢ قوله الاداة
٧١٣ قوله الوجودية احكام الاداة ٧١٤ قوله قال بعض المحققين ای السيد المرتضى فى
٧١٥ قوله لذا اى لاشتمالها على ان الاخبار بالزمان ٧١٦ قوله والوجود الرابطى الخ
٧١٧ قوله كان الناقصة ٧١٨ قوله الذى يرد ٧١٩ قوله والوجود الرابطى الخ
٧٢٠ قوله الزمان فهو اسم ٧٢١ قوله وكذا اى لكونها ٧٢٢ قوله الاداة
٧٢٣ قوله الوجودية احكام الاداة ٧٢٤ قوله قال بعض المحققين ای السيد المرتضى فى
٧٢٥ قوله لذا اى لاشتمالها على ان الاخبار بالزمان ٧٢٦ قوله والوجود الرابطى الخ

والزمان باطل قطعا فان اصل معنى الوجود المصدرى اى المعبر عنه بهستى محفوظ
فيه غاية ما فى الباب عرضته النسبة كما فى الامثلة المذكورة فالحق ان مشاكلته
مشاكلة جميع الافعال المتعدية فاصل معنى الحدث مستقل فيه ايضا
فلا يخرج عن الكلمات وهذا الكلام حقيق بالتامل الدقيق وتسميتها كلمات
لتضمنها ودلالتها على الزمان اعنى على سبيل المجاز وقد ظهر لك حقيقته
والا فان دل بهيأته على الزمان فكلمة قد اشتهر بينهم ان معنى الكلمة
عندهم مركب من ثلثة امور الحدث والزمان والنسبة الى الفاعل والظاهر من
الزمان هو النسبة اليه فلم يكن الكلمة عندهم مستقلة الا باعتبار معناها الحدثى
وهو المعنى التضمنى وقد صرحوا به والحق ان معناها امر اجمالى يحلله العقل الى
هذه الثلثة كما يشهد به الوجدان السليم فالقول بان معناها مستقل بالنظر
الى المعنى التضمنى كلام ظاهرى والتحقيق انه مستقل بالنظر الى المعنى المطابقى
وليس كل فعل عند العرب كلمة عند المنطقيين فان نحو امشى وتمشى فعل عندهم

تعريف الكلمة وليس كل فعل عند العرب كلمة عند المنطقيين

Marfat.com

وليس بكلمة عند المنطقيين لاحتمالها الصدق والكذب حاصله ان نظر
المنطقيين لما كان قصدا الى المعنى لا الى اللفظ وصيغة المتكلم والمخاطب
معناه معنى القضية لاحتمال الصدق والكذب والقضية مركبة من
الموضوع والمحمول والنسبة فى المعنى وفى اللفظ ايضا دلالة جزئه على
جزء المعنى فان التاء تدل على الفاعل المخاطب والالف والنون على
المتكلم والباقى على الحدث فلذا عدوهما من المركبات التامة الخبرية
واخرجوا عن الكلمة ونظر اهل العربية الى اللفظ قصدا وتبعا الى المعنى
وفى اللفظ تصريحا تهما مثل الفعل ودلالتهما مثل دلالته على الزمان
ولشدة ارتباط الاجزاء بعضها مع البعض فى اللفظ كالمفرد عدوهما من
المفرد وفى اقسامه من الفعل بخلاف يمشى فانه كلمة عند المنطقين
والعرب اذ لا يفهم منه معنى المركب والقضية ما لم يصرح بالفاعل فان
يمشى بلا ذكر الفاعل لا يفيد معنى يمشى احد او زيد والا يلزم عند ذكرهما
التاكيد وهو باطل قطعا فى محاوراتهم نعم فى المخاطب عند ذكر الفاعل مثل
تمشى انت وفى المتكلم عند ذكره نحو امشى انا ونمشى نحن يفهم التاكيد قطعا
فى المحاورات فوضح الفرق فافهم ولا فهو اسم ومن خواصه الحكم عليه
اى الحكم عليه عند تصوره بكنهه ولا فيحكم على معانى الحرف عند التصورات

تعريف الاسم والحكم عليه من خواصه عند تصوره بكنهه

Marfat.com

الثلثة الباقية كما عرفت انفا وقوله من حرف جر وضرب فعل ماض
لايرد فانه حكم على نفس الصوت لا على معناه والمختص به هو هذا اى الحكم على
المعنى من حيث تصوره بكنهه والا فالحكم على المعنى يتصور في الحرف ايضا كما يقال
معنى من غير مستقل ولا مدخل للعنوان في صحة الحكم وعدمها كما وهم فانه
تابع لجعل الجاعل فلو فرضنا عدمهما لا يكون التفاوت في صحة الحكم وعدمها
بالنظر الى المعنى ونظر الميزانيين بالذات الى المعاني فهم انما يتفحصون الخواص
والاحكام بالنظر اليها فلابد لهم عند ذكر تمايز الخواص والاحكام تمايز المعاني
المختصة بها وطريقة ما بينا وهو التحقيق اللهم الا ان يقال ان نظر الميزانيين
ايضا في مبحث الالفاظ قد يكون موافقا لنظر اهل العرب في ذكر خواص
الالفاظ سيما اذا كان بالنظر الى المعاني فكون اللفظ محكوما عليه بالنظر الى
المعنى مع حفظه في عنوانه خاصة الاسم واما الحرف فقد يحكم عليه
بالنظر الى معناه اذا عبر عن عنوانه بان يقال معنى من او الابتداء الخاص
وبالجملة ان لفظ من لا يحكم عليه بالنظر الى معناه اذا عبر ذلك المعنى في
محاوراتهم بلفظ من فمن جهة هذا التقييد يحصل الخاصة للاسم والسر
فيه ما ذكرته فان في هذا العنوان انما يكون علم معنى من بكنهه دون
غيره فهو المصحح لعدم الحكم قال في الحاشية وما قيل ان من هذه علم لما هو
حرف حقيقة وليس هذه حرف وكذلك ضرب فليس بشئ فانه
لم يقل به احد من علماء اللغة وكيف يلتزم ذلك في المهملات نحو جسق
مهمل انتهى حاصله ان من تتبع استعمال اهل اللغة اى اهل العرب
لم يظهر له ان لفظ من له معنيان حرفي واسمي ولو كان له معنيان وان كان
احدهما منقولا عن الاخر يظهر لنا حاله من تفحص كلامهم في استعمالاتهم والتزام التكلف
بان الحاكمين على الفاظ الحروف والمهملات يجعلون علما عند الحكم بعيد

الحكم على الفعل والحرف اذا لم يكن تصورهما بكنهه

عن شان المحصلين فلذا لم يلتفت اليه المصنف والاول اى الحكم على النفس
الصوت يجرى فى المهملات ايضا كما يقال جسق مهمل وديز مقلوب زيد
وايضا ان اتحد معناه مع تشخصه وضعا جزئى هذا التقسيم بالنظر الى
المعنى الواحد وان كان ذلك فى ضمن المتعدد فالجزئى والمتواطى والمشكك
يكون فى اللفظ المتكثر المعنى فيجامع الجزئى للمشترك والمنقول وكذا
المتواطى والمشكك فالتغايرين اقسام متحد المعنى ومتكثره بالاعتبار
واما بين اقسام كل واحد منهما فبالذات ويدخل فيه المضمرات واسماء
الاشارات فان الوضع فيها وان كان عاما لكن الموضوع له خاص على
ماهو التحقيق اى متشخص فتدخل فى تعريف الجزئى المذكور اما تشخص
الموضوع له فى اسماء الاشارة فظاهر فانه موضوع لما هو جزئى
محسوس واما فى المتكلم والمخاطب فايضا ظاهر واما فى ضمير الغائب
الواحد لو جعل مرجعه متشخصا فهو ايضا ظاهر بقى الكلام فى ضمير
الغائب اذا جعل مرجعه امرا كليا كما تقول الانسان كلى فهو مقول على
كثيرين فى نفس اتيه فانه ليس بجزئى حقيقى البتة اقول وح يسقط ما
اجاب به السيد قدس سره فى حاشية شرح المختصر ضمير الغائب راجع
الى المذكور والمذكور بما هو مذكور لا يحقق الشركة فان هذه الجهة

Marfat.com

الخصوصة لا تعتبر فى المرجع كما يقتضيه الضرورة ولو اعتبر لم يمكن عليه حمل
الكلى والحق فى الجواب ان يقال ان المصنف ره ما اراد بدخول المضمرات فى
الجزئى الحقيقى جميع اصنافها واشخاصها بل حكم بالدخول بالنظر الى الاكثر
والغائب فى هذا الاستعمال الذى ذكرنا متواطئ او مشكك ولقلة هذا القسم
لم يورده تحتها احالة الى فهم المتعلم بقى الكلام فى ان اسماء الاشارات والمضمرات
اذا لوحظت الى معانيها المتعددة ففى اى قسم تدخل اقول خارج من
المقسم المعتبر ههنا فان المقسم المعتبر بحسب الاحكام فى الاول اللفظ المفرد بالنظر
الى المعنى الواحد وفى الثانى اللفظ المفرد بالنظر الى المعانى المتعددة بالاوضاع
المتعددة نوعيا او شخصيا وفى الوضع النوعى ايضا تعميم بحيث يشمل
المجاز ايضا ثم الوضع العام معناه ان يلاحظ الواضع امرا كليا ويجعله
مرآة لملاحظة امور متكثرة ويعين اللفظ بواسطة تلك الملاحظة فان كان
عين اللفظ فى هذه الصورة لكل واحد واحد من الجزئيات فيكون
الوضع عاما والموضوع له خاصا كوضع اسم الاشارة فان الواضع لاحظ
امرا كليا الا ان يوضع ذلك اللفظ له بل لان يلاحظ جزئياته ويوضع
اللفظ لتلك الجزئيات وان كان عين اللفظ بازاء ذلك الامر العام الذى
جعل مرآة لافراده فهذا وضع عام وموضوع له كذلك والوضع الخاص
عبارة عن نفى ما ذكر فى الوضع العام بان لا يلاحظ الواضع الامر العام للوضع له
اولا فرادة فلم يبق حينئذ شق الا شق ان يكون الواضع يوضع لفظا بازاء
امر خاص شخصى او نوعى لا يجعل مرآة للافراد للوضع له اولا فرادة فحينئذ
لا يكون الموضوع له الا خاصا البتة بل لا يمكن ان يكون عاما بالمعنى المذكور
بان يكون الموضوع له يجعل مرآة للكثير والا يلزم التناقض هذا تنقيح
وتوضيح لما قال فى الحاشية فافهم وبالله التوفيق متواطئ ان تساوت افراده فى الصدق

عه اشارة الى رد القاضى حيث قال اذا يلزم خروجه من الاقسام ١٢ مولانا محمد عبد الحى نور الله مرقده

Marfat.com

ليس المراد بالتساوي فيه عدم التفاوت مطلقا فانه محال بل المراد من
التفاوت المسلوب فيه هو الذي اعتبر في قسيميه اعني المشكك كما سياتي
والا اي وان لم يوجد التساوي فمشكك وحصر التفاوت في الاولية
والاولوية والشدة والزيادة والحصر في الاربعة ليس الا بالاعتبار
والاصطلاح للاغراض المقصودة لهم اما الاولية فمعناها ان يكون
ثبوت الكلي لبعض الافراد علة لثبوته للبعض الاخر كالوجود فان
ثبوته لزيد علة لثبوته لعمرو ابنه واما الاولوية فمعناها ان ثبوت
الكلي لبعض الافراد بالنظر الى ذاته وللبعض الاخر بالنظر الى غيره
كالضوء فان ثبوته للشمس بالنظر الى ذاته وللارض بالنظر الى الغير
والشدة عبارة عن كون احد الفردين بحيث ينتزع عنه العقل مثال
الاخر غير متمايزة في الوضع والزيادة كذلك الا ان الامثال فيها كما سياتي
متمايزة فيه ولا تشكيك في الماهيات ولا في العوارض بل في اتصاف
الافراد بها فلا تشكيك في الجسم ولا في السواد بل في اسود اما اتفاق
الاولين فلان تحققهما في الماهية يستلزم المجعولية الذاتية كما ينطق
عليها معناهما واما الاخيران فوجه انتفائهما عن الماهية ان الاشد
والازيد اما ان يشتملا على شئ لم يكن في الاضعف والاقص او على
الثاني لم يكن بينهما فرق وعلى الاول ذلك اما داخل في حقيقة الاشد
والازيد او على الاول يكون الاشد والازيد ماهية متباينة للاضعف
والاقص فلا يكون اذن تشكيك فان المقول بالتشكيك ماهية واحدة
فان السواد والبياض لا يكون بينهما تشكيك مع حصول الاختلاف
بينهما على الثاني يكون التشكيك في الامر الخارج لا في نفس ماهية
الاشد والاضعف فيلزم الخلف علا انا نجري الكلام بمثل ما قلنا

قوله ليس المراد بالتساوي الخ وحينئذ لا يدخل
قوله وان لم يوجد التساوي الخ في حيز الشرط
قوله فمشكك وحصر التفاوت في الاولية الخ
قوله وان لم يوجد التساوي الخ
قوله فمشكك الخ
قوله وحصر التفاوت في الاولية الخ
قوله والاولوية والشدة والزيادة الخ
قوله والحصر في الاربعة الخ
قوله ليس الا بالاعتبار الخ
قوله والاصطلاح للاغراض المقصودة لهم الخ
قوله اما الاولية الخ
قوله فمعناها ان يكون الخ
قوله ثبوت الكلي لبعض الافراد علة لثبوته للبعض الاخر الخ
قوله كالوجود الخ
قوله فان ثبوته لزيد علة لثبوته لعمرو ابنه الخ
قوله واما الاولوية الخ
قوله فمعناها ان ثبوت الخ
قوله الكلي لبعض الافراد بالنظر الى ذاته الخ
قوله وللبعض الاخر بالنظر الى غيره الخ
قوله كالضوء الخ
قوله فان ثبوته للشمس بالنظر الى ذاته الخ
قوله وللارض بالنظر الى الغير
قوله والشدة الخ
قوله عبارة عن كون احد الفردين بحيث الخ
قوله ينتزع عنه العقل مثال الاخر الخ
قوله غير متمايزة في الوضع الخ
قوله والزيادة الخ
قوله كذلك الا ان الامثال فيها الخ
قوله كما سياتي الخ
قوله متمايزة فيه الخ
قوله ولا تشكيك في الماهيات الخ
قوله ولا في العوارض بل في اتصاف الخ
قوله الافراد بها الخ
قوله فلا تشكيك في الجسم الخ
قوله ولا في السواد بل في اسود الخ
قوله اما اتفاء الخ
قوله الاولين الخ
قوله فلان تحققهما في الماهية يستلزم الخ
قوله المجعولية الذاتية الخ
قوله كما ينطق عليها معناهما الخ
قوله واما الاخيران الخ
قوله فوجه انتفائهما عن الماهية الخ
قوله ان الاشد والازيد الخ
قوله اما ان يشتملا على شئ الخ
قوله لم يكن في الاضعف والاقص الخ
قوله او على الثاني الخ
قوله لم يكن بينهما فرق الخ
قوله وعلى الاول ذلك الخ
قوله اما داخل في حقيقة الاشد والازيد الخ
قوله او على الاول يكون الاشد والازيد ماهية الخ
قوله متباينة للاضعف والاقص الخ
قوله فلا يكون اذن تشكيك الخ
قوله فان المقول بالتشكيك الخ
قوله ماهية واحدة الخ
قوله فان السواد والبياض الخ
قوله لا يكون بينهما تشكيك الخ
قوله مع حصول الاختلاف الخ
قوله بينهما على الثاني الخ
قوله يكون التشكيك في الامر الخارج الخ
قوله لا في نفس ماهية الخ
قوله الاشد والاضعف الخ
قوله فيلزم الخلف الخ
قوله علا انا نجري الكلام بمثل ما قلنا الخ

قوله لا تشكيك في الماهيات ولا في العوارض بل في اتصاف الافراد بها

قوله قال احترازي الخ
قوله المعنى الخ
قوله ولا يرد عليه الخ
قوله قال التفاوت الخ
قوله اي التفاوت الخ
قوله الحاصل في التصديق الخ
قوله قوله الكس الخ
قوله قوله بالنظر الى القوة الخ
قوله قوله والشدة الخ
قوله قوله وقد يجب الخ
قوله قوله فان تحقق الخ
قوله قوله وان لم الخ
قوله قوله والنقص الخ
قوله قوله وقد يجب الخ
قوله قوله فان كل الخ
قوله قوله والنقص الخ
قوله قوله وقد يجب الخ
قوله قوله فان كل الخ

في التشكيك العرضي على قول المشائية والاعتراض عليه من قبل الاشراقية

في ذلك الامر الخارج فيلزم التسلسل وحينئذ لا يكون التشكيك في الماهية
كالجسم مثلا ولا في العارض اي المبدأ القائم بالشئ كالسواد مثلا فانه
ان كان مقولا بالتشكيك فاما ان يعتبر تشكيكه بالنظر الى افراده التي
يكون ذاتيا لها كالسوادات فذلك باطل بما مر واما بالنظر الى معروضه
كالجسم فهو غير محمول عليه والمشكك لا بد ان يكون محمولا فاذن يكون
التشكيك في العرضي اي الخارج المحمول كالاسود مثلا هذا هو الذي
قال به المشاؤن والاعتراض عليه من قبل الرواقيين بوجهين الاول
النقض بالاسود فان الدليل المذكور جار فيه من اوله الى اخره واجيب
بان مرادهم بالتشكيك في الاسود هو التفاوت في منشأ الصدق وهو
السواد ولا شك ان السوادات مختلفة بالضرورة ففي محل منشأ صدق
الاسود السواد الشديد وفي محل السواد الضعيف ولا يوجد ذلك في
حمل السواد على السوادات فان منشأه نفس ذات السواد وفيه نظر فان
منشأ صدق الاسود نفس السواد فان منشأ المشكك مطلق عن قيد
الشدة والضعف لا يقال ان المنشأ مختلف بمعنى الاقتران بالمختلفات
لا في نفس كونه منشأ لانا نقول يوجد مثل ذلك في حمل السواد على
السوادات وغاية التفصي ان يقال مرادهم من الاختلاف في جهات الصدق

الاختلاف فی علة الصدق او الاختلاف فی ان یکون نفس الصدق زائدا فی بعض وناقصا فی بعض بیان الاول ان حمل العرضیات معللة بالمبادی وهی مختلفة وان لم تختلف فی نفس کونها مبدأ فتحقق التشکیک فی الاسود لا فی السواد بالنظر الی السوادات فانه ذاتی لها غیر معلل بعلة وبیان الثانی ان الجسم الاسود الذی قام به السواد الشدید اذا انتزع عنه امثال الاضعف فبالنظر الی کل مثل یصدق الاسود علی الجسم المذکور مثلا اذا کان فیه عشرة امثال للضعیف فیکون الصدق بعدد ذلک العدد وفی ذلک الضعیف مرة واحدة ولا یوجد هذا فی صدق السواد علی المبدأ الشدید فان سواديته بالنظر الی نفس ذاته لا یکون باعتبار امور انتزاعیة متاخرة عن ذاته ووجوده نعم فیه یتعدد الصدق بتعدد الموضوع فان لکل انتزاعی موضوعا علی حدة والمراد ههنا زیادة الصدق بالنظر الی موضوع واحد فحاصل الجواب عن النقض اختیار شق الزیادة فی الاسود الاشد واختیار ان الامر الزائد خارج وهو المبدأ فان قلت فیتحقق التشکیک فیه قلت کلا فانه ذاتی لافراده وغیر محمول بنفسه علی موضوعه فلا یاتی التشکیک بالمعنی الذی بیناه فیه بل ذلک یورث التشکیک فی العرضی المأخوذ عنه ولا یلزم ان یکون کل ما به الاختلاف مشککا والاعتراض الثانی من قبل الاشراقیین بالحمل باختیار الشق الثانی من الترديد الاول وقولهم لم یکن بینهما فرق ممنوع بل الفرق قد یکون بتفاوت المراتب بلا زیادة امر ونقصانه فالسواد نفسه بلا انضیاف امر الیه زائد فی السواد الاشد وناقص فی الاضعف وجوابه ان منشأ انتزاع امثال الاضعف اما ان یکون نفس الماهیة فهی موجودة فی الاضعف فیلزم عدم الفرق

غایة التقصی من جانب المشائین عن النظر من قبل الاشراقیة

ثم الاختلاف فی ان یکون نفس الصدق زائدا فی بعض وناقصا فی بعض آخر ای الذی قام به السواد الشدید ای الاسود الشدید وذلک السواد ای الاسود الشدید بالنظر الی السوادات الضعیفة ای الاسود الضعیف بالنظر الی السواد الشدید فان قلت فیتحقق التشکیک فی السواد قلت کلا فانه ذاتی لافراده ای السواد الشدید والضعیف وغیر محمول بنفسه ای السواد علی موضوعه ای الاسود فلا یاتی التشکیک بالمعنی الذی بیناه ای من ان التشکیک فی العرضی المأخوذ عن السواد الشدید والضعیف بالنظر الی الاسود الشدید والضعیف لا یورث التشکیک فی السواد بالنظر الی نفسه وذاته لان التشکیک فی العرضی المأخوذ عن السواد الشدید والضعیف بالنظر الی الاسود الشدید والضعیف لا یورث التشکیک فی السواد بالنظر الی نفسه وذاته لان التشکیک فی العرضی المأخوذ عن السواد الشدید والضعیف بالنظر الی الاسود الشدید والضعیف انما یورث التشکیک فی السواد بالنظر الی نفسه وذاته لو کان التشکیک فی العرضی المأخوذ عن السواد الشدید والضعیف بالنظر الی الاسود الشدید والضعیف بالحمل الاولی الذاتی ای بالنظر الی نفس السواد الشدید والضعیف لکن التشکیک فی العرضی المأخوذ عن السواد الشدید والضعیف بالنظر الی الاسود الشدید والضعیف لیس بالحمل الاولی الذاتی ای بالنظر الی نفس السواد الشدید والضعیف بل بالحمل الشائع الصناعی ای بالنظر الی الاسود الشدید والضعیف فلا یورث التشکیک فی السواد بالنظر الی نفسه وذاته ای بالنظر الی نفس السواد الشدید والضعیف

Marfat.com

واه لا يلزم تخلف لانتزاعيات عن المنشأ بمعنى عدم صحة انتزاعها عنه
وهو يؤول الى الترجيح بلا مرجح أو مع امر زائد عليه فيرجع الى الشق الاول
ويلزم ما لزم عليه كما لا يخفى على الذهن الثاقب والذى وضح للشئ بفضل
الله تعالى وتوفيقه فى هذا المطلب الجليل الشان هو ان التشكيك
فى الماهية هو الحق وما زعمه المشاؤن فى ابطاله باطل فلا بد علينا
اولا من ايراد الدليل الذى لا يمازجه سفسطة ثم ثانيا انحلال عقدة
التشكيك الذى عرض لهم فههنا مقامان الاول اقامة الدليل على هذا
المطلب وبيانه موقوف على تمهيد مقدمة جليلة واضحة وهى ان لانتزاعيات
النفس الامرية التى لا يتوقف واقعيتها على ذهن من الاذهان لا بد ان
يكون منشؤها موجودا فى الخارج لا يتوقف على وجود امر فى الذهن و
اعتباره وهذا جلى لمن له ادنى تامل وبعد ذلك نقول انا اذا فرضنا خطا
متصلا بقدر ذراع مثلا فنقول صحة زيادة نصفه على ربعه وصحة
زيادة ربعه على ثمنه امر واقعى انتزاعى ثابت فى نفس الامر لا يتوقف على
وجود ذهن من الاذهان فمنشؤه لا بد ان يكون امرا خارجيا بمحكم المقدمة
المذكورة فهو اما ان يكون نفس الماهية او جزأها او خارجا عنها على
الاول والثانى تثبت المطلوب اما على الاول فظاهر واما على الثانى فلان الجزء
اما بنفس ماهيته منشأ له فهو المطلوب او باعتبار جزء منه فيلزم
التسلسل فى الخارجيات او بواسطة امر خارج عنه فيبطل بابطال الشق
الثالث واما الثالث فبيان بطلانه ان الامر الخارج المنشأ لصحة انتزاع
الزيادات الخاصة التى فى الاجزاء الانتزاعية منه اما امر واحد فى الخارج
مشترك بين جميع الاجزاء بعد الانتزاع فيلزم كون الزائد ناقصا وبالعكس
بل يلزم استحالات غير عديدة كما لا يخفى على المتامل واما ان يكون

الدليل على حقية كون التشكيك فى الماهية

٢ قوله والا اى وان لم يكن ٣ قوله بل يوقف بل ينتج اشكال ٤ قوله الاضعف من الاشد ودون الاضعف ٥ قوله وجود فى الاضعف ايضا ٦ قوله لكن الامر آخر ومنشأ الانتزاع ٧ قوله اى من المنشأ ٨ قوله مخلف الانتزاعيات عن المنشأ ٩ قوله والا الشق الاول اى من انتزاعها بالاول ١٠ قوله وليس كذلك اى لا يكون ١١ قوله على شئ اى شئ ١٢ قوله فى الاضعف ١٣ قوله عليه من ان ذلك الامر انما يكون ١٤ قوله وهو ان يقال الاشد ١٥ قوله فى حقيقة الاشد فلا تشكيك ولكان ١٦ قوله للماهية عما لزم ١٧ قوله ثمار ما فيه ١٨ قوله ثمار ما فيه ١٩ قوله ثمار ما فيه ٢٠ قوله ثمار ما فيه ٢١ قوله ثمار ما فيه ٢٢ قوله ثمار ما فيه ٢٣ قوله ثمار ما فيه ٢٤ قوله ثمار ما فيه

بازاء كل جزء منه امر خارجي فيتعدد الخارجيات بحسب تعدد الاجزاء فهي
غير متناهية باطلة لانه يلزم انحصار الغير المتناهي بين الحاصرين
وهما مبدء ان وايضا يلزم الاجزاء التي لا تتجزى وبالجملة فيه ايضا يلزم
مفاسد غير عديدة فتعين الشق الاول لكونه منشأ للزيادة الخاصة
وهو المطلوب من ثبوت التشكيك في نفس الماهية وذلك ان لا تتوقف
الدليل على المقدمة الممهدة بان تقول من الرأس ان زيادة نصف الذراع
على ربعه منشؤه ماذا اما الماهية فهو المطلوب او جزؤها وبيانه
امر او امر خارج عنها منتزع او منضم او منفصل في الانتزاعي
يعود الشقوق فلابد من الانتهاء الى احد الشقوق الباقية وعلى صورة
الانضمام والانفصال لا يكون امر واحد في كل جزء والا يلزم كون
الزائد ناقصا وبالعكس فان وجود المنشأ مصحح لانتزاع الزيادة الخاصة
في كل جزء بل يكون متعددا بحسب تعدد الاجزاء فيلزم المفاسد
وهذه طريقة حسنة لاثبات التشكيك في الماهية فاتقنها ومعنى
كون احد الفردين اشد من الاخر انه بحيث ينتزع منه العقل بعنونة
الوهم امثال الاضعف ويحلله اليها حتى ان الاوهام العامة تذهب
الى انه متالف منها وهكذا معنى كون احد الفردين ازيد من الاخر
الا ان امثال الاضعف في الاشد لا تكون متباينة في الوضع وفي الازيد
متباينة فيه لكونها اجزاء مقدارية بخلاف الاول وفي قول المصنف
اشارة الى ان مراتب الكيفيات بسائط لا تركيب فيها وكذا مراتب المقادير
بسائط اذا كانت متصلات فلا تركيب فيها من الاجزاء المقدارية
والمقام الثاني وهو ان مزعوم المشائين في ابطال ما قال به الاشراقيون
كما ذكرنا باطل فانهم تركوا اشتغالا في اقامة البرهان القطعي عليه

الدليل الاخير على حقيقة كون التشكيك في الماهية

---

١ قوله في الثالثة ٢ قوله فيها ٣ قوله قال ٤ قوله قال ٥ قوله وهل ٦ قوله قال ٧ قوله قال ٨ قوله قال ٩ قوله قال ١٠ قوله قال ١١ قوله قال ١٢ قوله قال ١٣ قوله قال ١٤ قوله قال ١٥ قوله قال ١٦ قوله قال ١٧ قوله قال ١٨ قوله قال ١٩ قوله قال ٢٠ قوله قال ٢١ قوله قال ٢٢ قوله قال ٢٣ قوله قال ٢٤ قوله قال ٢٥ قوله قال ٢٦ قوله قال ٢٧ قوله قال ٢٨ قوله قال ٢٩ قوله قال ٣٠ قوله قال ٣١ قوله ما قال بالاشراقيون من التشكيك في الماهية ٣٢ قوله فانهم اي المشاؤن ٣٣ قوله عليه اي على الابطال + + +

وهو ان يكون السواد الاشد مغايرا بنفس ذاته ومرتبته من غير
ان يضاف اليه شئ للاضعف وما قالوا فى بيانه انه يلزم الترجيح
بلا مرجح فى انتزاع امثال الاضعف من الاشد دون الاضعف
مع اتحاد منشئه فيهما وهو الماهية. او يلزم اتحادهما بحيث لا يتمايزا اصلا
فهو مدفوع فان الاتحاد بالذات والتفاوت بحسب المراتب. ولكل
مرتبة جاعل خاص يخرجها من كتم العدم الى الوجود وهو المرجح
لانتزاع الامثال من الاشد دون الاضعف وهو الباعث لاخراج
المراتب المتغايرة من الماهية الصالحة للتمايز بحسب نفس ذاتها الى
عالم الكون فنسبة اختلاف المراتب اليها عند الاشراقيين كنسبة
اختلاف الوجودات الى الماهية الواحدة على طريق المشائين فكما
ان الجاعل على طريقهم يفيد الوجودات المتخالفة لماهية واحدة
منشأ لانتزاع امور متخالفة كذلك يفيد اختلاف المراتب الباعثة
لاختلاف الانتزاعيات فلا يلزم الترجيح بلا مرجح ولا اتحاد السواد
الاشد والاضعف بحيث لا يكون بينهما امتياز اصلا والمتامل يكفيه
هذا القدر من البيان لا يحتاج الى زيادة التوضيح فافهم وان كثر معناه
فان وضع للكل ابتداء اى بلا تخلل النقل فمشترك فبقيد الوضع للكل
خرج الحقيقة والمجاز وبقيد الابتداء خرج النقل فان المنقول
اليه ايضا موضوع له كما قيل والحق انه واقع حتى بين الضدين
وقع فى المشترك اختلافات الاول انه ممكن اولا والثانى بعد تسليم
الامكان واقع اولا والثالث بعد تسليم الوقوع هل واقع بين
الضدين ام لا ويدفع هذه الاختلافات كلها وقوع لفظ القرء للحيض
والطهر على سبيل الوضع ثم لا بد من ازاحة اقوى شبهات المخالفين

فى بيان الاطلال — اتحاد منشئ آخر اى اتحاد منشا الانتزاع — فى الاشد والاضعف — اتحادهما اى الاشد والاضعف — قوله وما قالوا الخ — قوله فهو مدفوع — قوله لان الخ خبر لقوله وما قالوا الخ — قوله اى بحسب الكمال — قوله الرجح الخ — قوله بلا مرجح — قوله اى الجاعل — قوله وهو الباعث — قوله اى العارضة للافراد — قوله الكائنة — قوله من الماهية — قوله الى عالم الكون متعلقان بالاخراج — قوله عند الاشراقيين — قوله الماهية — قوله بالتشكيك فى الماهية — قوله اختلاف الوجودات — قوله الى الماهية الواحدة — قوله على طريق المشائين — قوله فكما — قوله الجاعل — قوله على طريقهم — قوله يفيد — قوله الوجودات — قوله المتخالفة — قوله واحدة — قوله منشأ — قوله اختلاف المراتب — قوله الباعثة — قوله لاختلاف الانتزاعيات — قوله فلا يلزم — قوله الترجيح بلا مرجح — قوله ولا اتحاد — قوله والمتامل — قوله هذا القدر — قوله فان كثر معناه — قوله للكل — قوله فمشترك — قوله خرج — قوله النقل — قوله واقع — قوله هل — قوله واقع بين — قوله وقوع

تعريف المشترك وحقيقة وقوعه

قال وان كثر معناه اى سواء كثر المفرد معطوف على قوله ان اتحد معناه والمراد بالمعنى ما يستعمل فيه اللفظ سواء كان موضوعا له او لا والكثرة بهذا المعنى اعم من ان تكون بان يوضع لكل واحد من تلك المعانى او لا بان يوضع للكل بوضع واحد او لا يوضع اصلا بل يكون موضوعا للكل بوضع على حدة قال قال

فان وضع لكل ابتداء اى بلا تخلل النقل فمشترك فبقيد الوضع للكل خرج الحقيقة والمجاز وبقيد الابتداء خرج النقل فان المنقول اليه ايضا موضوع له كما قيل والحق انه واقع حتى بين الضدين وقع فى المشترك اختلافات الاول انه ممكن اولا والثانى بعد تسليم الامكان واقع اولا والثالث بعد تسليم الوقوع هل واقع بين الضدين ام لا ويدفع هذه الاختلافات كلها وقوع لفظ القرء للحيض والطهر على سبيل الوضع ثم لا بد من ازاحة اقوى شبهات المخالفين

قال الشارح المحقق الخ — قوله والاطلاقات يجب ان تحمل الخ — قوله ان الاصل فى الاستعمال الخ — قوله ان يكون موضوعا الخ — قوله بالوضع الخ — قوله ان الاصل فى الاستعمال الخ — قوله ان يكون موضوعا الخ — قوله بالوضع الخ

فمشترك بالنسبة الى جميع المعانى — قوله قال — قوله فان الاشتراك الخ — قوله فى المشترك — قوله وقوع لفظ القرء الخ — قوله واقع فى الكلام — قوله بل واقع الخ — قوله بين الضدين بل — قوله واقع فى القرآن — قوله ام لا — قوله وقوع النقل الخ

Marfat.com

فمن قال بعدم امكانه قال لو امكن لزم انتفات النفس في ان واحد الى شيئين بالتفصيل وهو باطل بيان الملازمة ان المشترك اذا اطلق فاما ان يلاحظ بعض المعاني دون بعض يلزم الترجيح بلا مرجح او لا يلاحظ اصلا فذلك ايضا باطل فان الوضع للاستعمال ولا بد له من الحاظ بالضرورة فيتعين ملاحظة جميع المعاني فاما ان يكون بالاجمال فذلك ايضا باطل فان ملاحظة المعاني بالاوضاع المتعددة المفصلة لا بد ان يكون على التفصيل فيدفعه بوجهين الاول ان بعض المعاني يكون اشد مناسبة بالذهن فيكون هو الملحوظ دون غيره والثاني ان الاوضاع المتعددة قد تكون ملحوظة مجملا فيكون المعاني ايضا كذلك ومن قال بعدم وقوعه قال بان المبهم منه مخل بالمقصود والمبين يطول بلا فائدة فان البيان يكفي للمقصود ويدفعه ان المبهم قد يكون مؤديا للمقصود كما في التورية كقول المصدق لرسول الله صلى الله عليه وسلم رجل يهدي السبيل والمبين قد يكون ابلغ من البيان علما ان القرينة قد تكون حالية ومن قال بعدم وقوعه بين الضدين قال ان التضاد تنافر والاشتراك توحد فيلزم التضاد قلنا توحد في اللفظ وتنافر في المعاني فلا تضاد وايضا قال واذا اريد الضدان من اللفظ فيجتمعان في الذهن وهو محل واحد قلنا ان التضاد من خواص الهويات العينية ولا تضاد في الصور ثم قد يقال بالاستدلال على وقوع المشترك انه لو لم يقع لخلت اكثر المعاني من الالفاظ لعدم تناهيها وتناهي الالفاظ لتألفها من حروف متناهية والمركب من المتناهي متناه وحينئذ ينسد باب التعليم والتعلم مع انه مفتوح بالضرورة وهو مدفوع لا بما قيل انا لا نسلم ان المركب من المتناهي متناه مطلقا بل انما كان بمراتب متناهية ولا نسلم تناهي المراتب فان تناهي المراتب في عالم التعليم والتعلم معلوم اذ لا يوجد لفظ زائد على عشرة احرف مثلا

---

١ قوله فمن قال بعدم امكانه اي استدل على بطلان امكانه بما اوضح الالفاظ هو المتبادر ٢ قوله وهو لفظ واحد العينين ليشمل ما يوجد في عينين ٣ قوله فقال هو مرجح وفيه ان الترجيح حاصل بالعلم ٤ قوله ان يكون بالاجمال لا يكون حكما لانها ٥ قوله اللفظ المشترك وضع لفظ واحد ٦ قوله التفات النفس اي عقد ٧ قوله ان يكون اي ما خذ ٨ قوله بالاول صلح اطلاق اللفظ المشترك ٩ قوله بين اي تحقق الجمع ١٠ قوله بالاجمال اي متعلق بالالتفات ١١ قوله وجوده اي ما خذ ١٢ قوله قال الاستاذ العلام ادام الله علوه ومجده بل بوجوه واتكاك ازيم لا يقوم على اسكاله ١٣ قوله التفات النفس اي قطع شيء وان اشتبهت الاطلاع على حقيقته ١٤ قوله الامر فارجع الى حاشيتنا ١٥ قوله الاول اي بنا الجواب باختيار الشق الاول ١٦ قوله لكون اكثر المعاني بلا مرجح فان الترجيح بلا مرجح قبيح ١٧ قوله والثاني اي اختيار الشق الثاني فلا يلزم الترجيح بلا مرجح ١٨ قوله فان قلت ان الترجيح حاصل بالعلم ١٩ قوله قلت ان ملاحظة المعاني بالاجمال كذلك اي ملحوظة مجملا فان اثنانية المفهوم ٢٠ قوله ايضا اي ملاحظة المعاني على التفصيل ممنوعة ٢١ قوله فانه يلزم التناقض اي التفصيل في الاجمال ٢٢ قوله ويدفعه اي ويدفع ان المبهم منه مخل بالمقصود ٢٣ قوله والمبين يطول اي وان المبين يطول ٢٤ قوله يكفي للمقصود اي يكفي في المقصود ٢٥ قوله ان المبهم قد يكون مؤديا للمقصود اي ان المشترك بدون البيان ٢٦ قوله كما في التورية اي كما ان المشترك في التورية ٢٧ قوله كقول المصدق اي كما ان المشترك في قول المصدق ٢٨ قوله لرسول الله صلى الله عليه وسلم اي في جواب رسول الله صلى الله عليه وسلم ٢٩ قوله رجل يهدي السبيل اي في الطريق ٣٠ قوله والمبين اي والحال ان المبين ٣١ قوله قد يكون ابلغ من البيان اي في المقصود ٣٢ قوله علما ان القرينة قد تكون حالية اي ان القرينة الحالية قد تكون مانعة عن ارادة المعنى البعيد ٣٣ قوله ومن قال بعدم وقوعه بين الضدين اي بين المعنيين المتضادين ٣٤ قوله قال ان التضاد تنافر اي في المعاني ٣٥ قوله فيلزم التضاد اي بين المعاني ٣٦ قوله قلنا توحد في اللفظ اي في الصورة ٣٧ قوله فلا تضاد اي بين المعاني ٣٨ قوله وايضا قال اي المستدل ٣٩ قوله من اللفظ اي من الصورة ٤٠ قوله وهو محل واحد اي اجتماع الضدين ٤١ قوله قلنا ان التضاد من خواص الهويات العينية اي اجتماع الضدين ٤٢ قوله ولا تضاد في الصور اي اجتماع الضدين ٤٣ قوله ثم قد يقال اي اختيار الشق الثاني ٤٤ قوله لو لم يقع اي المشترك ٤٥ قوله لخلت اكثر المعاني اي عن الالفاظ ٤٦ قوله لعدم تناهيها اي المعاني ٤٧ قوله لتألفها من حروف متناهية اي الالفاظ ٤٨ قوله والمركب من المتناهي متناه اي والحال ان المركب ٤٩ قوله وحينئذ ينسد باب التعليم اي حين اذ تناهي المراتب ٥٠ قوله وهو مدفوع اي ما ذكر من انسداد باب التعليم ٥١ قوله لا بما قيل انا لا نسلم اي المستدل ٥٢ قوله مطلقا اي سواء كان التركيب بمراتب متناهية او غير متناهية ٥٣ قوله فان التركيب دليل المنفي في لا بما قيل الخ للمنفي +

قوله فمن قال بعدم امكانه الخ اعلم ان هذا الاستدلال مما لا يخفى ضعفه فان اكثر المعاني لا يكون بين الضدين بل بين المختلفين كما لا يخفى على من له ادنى تأمل في المعاني والالفاظ ثم ان سلم ان اكثر المعاني بين الضدين فلا نسلم ان اكثر الالفاظ مشتركة بينهما بل يجوز ان يكون اكثر الالفاظ موضوعة للمعاني المتضادة على سبيل الحقيقة او المجاز او على سبيل الحقيقة في احدهما والمجاز في الآخر فلا يلزم من عدم الاشتراك عدم الالفاظ بالكلية حتى يلزم خلو اكثر المعاني عن الالفاظ الدالة عليها بالمطابقة ثم ان سلم ان اكثر الالفاظ مشتركة بين الضدين فلا نسلم ان اكثر المشترك ليس من المجاز والمشترك في المجاز يكون للمقصود بالتعيين بالقرينة فلا يكون مخلا بالمقصود ثم ان سلم ان المشترك بين الضدين مخل بالمقصود فلا نسلم ان المبهم منه مخل بالمقصود لجواز ان يكون المقصود من المشترك بين الضدين في بعض المواضع هو الاجمال والابهام كما ان المقصود من المشترك بين المعنيين المتخالفين في بعض المواضع هو التفصيل والتعيين فان قلت ان المبهم منه مخل بالمقصود في اكثر المواضع قلت ان المقصود من المشترك بين الضدين في اكثر المواضع هو الاجمال والابهام كما ان المقصود من المشترك بين المعنيين المتخالفين في اكثر المواضع هو التفصيل والتعيين فان قلت ان المبين يطول بلا فائدة قلت ان المبين لا يطول بلا فائدة اذا كان المقصود هو الاجمال والابهام كما ان المبين لا يطول بلا فائدة اذا كان المقصود هو التفصيل والتعيين فان قلت ان البيان يكفي للمقصود قلت ان البيان لا يكفي للمقصود اذا كان المقصود هو الاجمال والابهام كما ان البيان لا يكفي للمقصود اذا كان المقصود هو التفصيل والتعيين فان قلت ان المبهم قد يكون مؤديا للمقصود قلت ان المبهم لا يكون مؤديا للمقصود اذا كان المقصود هو التفصيل والتعيين كما ان المبين لا يكون مؤديا للمقصود اذا كان المقصود هو الاجمال والابهام فان قلت ان القرينة قد تكون حالية قلت ان القرينة الحالية لا تكون مانعة عن ارادة المعنى البعيد الا اذا كان المعنى القريب مما يغفل عنه الاذهان فان قلت ان التضاد تنافر في المعاني قلت ان التضاد تنافر في المعاني اذا اريد المتضادان من اللفظ في حالة واحدة واما اذا اريد المتضادان من اللفظ في حالتين مختلفتين كما اذا اريد احدهما من اللفظ في حالة الاثبات والآخر في حالة النفي فلا تنافر بين المعاني اصلا فان قلت ان التضاد من خواص الهويات العينية قلت ان التضاد كما يكون من خواص الهويات العينية يكون من خواص الصور الذهنية ايضا كما يشهد به الوجدان السليم فان قلت ان الصور الذهنية لا تضاد فيها قلت ان الصور الذهنية لا تضاد فيها اذا لم يقصد بها الحكاية عن الخارج واما اذا قصد بها الحكاية عن الخارج فلا شك في ان بين الصورتين الذهنيتين تضادا كما بين الصورتين الخارجيتين فان قلت ان التضاد تنافر في المعاني والتنافر في المعاني لا يوجب التنافر في اللفظ قلت ان التنافر في المعاني يوجب التنافر في اللفظ ايضا كما يشهد به الوجدان السليم فان قلت ان التنافر في اللفظ لا يوجب التنافر في المعنى قلت ان التنافر في اللفظ يوجب التنافر في المعنى ايضا كما يشهد به الوجدان السليم فان قلت ان التضاد تنافر في المعاني والتنافر في المعاني لا يوجب التنافر في الصور الذهنية قلت ان التضاد تنافر في المعاني والتنافر في المعاني يوجب التنافر في الصور الذهنية ايضا كما يشهد به الوجدان السليم فان قلت ان التضاد تنافر في المعاني والتنافر في المعاني لا يوجب التنافر في الالفاظ قلت ان التضاد تنافر في المعاني والتنافر في المعاني يوجب التنافر في الالفاظ ايضا كما يشهد به الوجدان السليم فان قلت ان التضاد تنافر في المعاني والتنافر في المعاني لا يوجب التنافر في الصور الذهنية قلت ان التضاد تنافر في المعاني والتنافر في المعاني يوجب التنافر في الصور الذهنية ايضا كما يشهد به الوجدان السليم فان قلت ان التضاد تنافر في المعاني والتنافر في المعاني لا يوجب التنافر في الالفاظ قلت ان التضاد تنافر في المعاني والتنافر في المعاني يوجب التنافر في الالفاظ ايضا كما يشهد به الوجدان السليم

Marfat.com

في ذلك العالم فانا وجدنا الانضمامات الى عشرة يلزم التناهي كما
لا يخفى على من له فهم مستقيم بل مدفوع اولا بما اقول بتوفيق الله تعالى
ان الالفاظ يجوز ان تبلغ الى حد من الكثرة بحيث لا يضيق عنه
نطاق البيان والتعليم والتعلم فانه لم يثبت بيان ان امور
غير متناهية تفصيلا بحيث لا يتكرر لا في نشأة الدنيا ولا في نشأة
الاخرة اما الثاني فظاهر على طريقتهم واما الاول فلانقطاع نشأة
كل واحد من المبينين فانهم لا يبينون تفصيلا الا معلومات متناهية
بالفاظ كذلك واما تعليم امور غير متناهية اجمالا فلا يفضي الى
تعدد الالفاظ فضلا الى عدم تناهيها فاذا بين واحد احدهم تلك
المعاني بتلك الالفاظ يجوز ان ينتقل هذه الالفاظ كلا او بعضا الى
شخص اخر وهكذا فلا يلزم المحذور وثانيا بان البيان بالمجازات او في
وثالثا بالحقيقة على طريق الوضع العام للموضوع له الخاص فانه
يشمل امورا لا تحصى مشتركة في ذاتي او عرضي فان شيئا من الامور
المتخالفة لا يخلو عن الاشتراك في العرضي الواحد وهو الكافي للوضع
العام والموضوع له الخاص فاندفع ما قيل انه لا يشمل المتخالفات وهي ايضا
في التعليم غير واقفة في حد فاتقن هذا الكلام لكن لا عموم فيه
حقيقة المراد من العموم ان يراد بلفظ المشترك اكثر من معنى واحد
قال في الحاشية ثم بعد تسليم وقوعه اي المشترك هل فيه عموم
كما هو مذهب الشافعي ح او لا كما هو مذهب ابي حنيفة ثم بعد
كونه عاما فذلك اما بطريق الحقيقة كما هو مذهب طائفة
او بطريق المجاز كما هو رأي طائفة اخرى والى هذا اشار بقوله
لكن لا عموم فيه حقيقة انتهى اقول بتوفيق الله تعالى وتوقيفه

بيان عدم العموم في المشترك حقيقة

يفهم من كلام المصنف ان في المشترك عموما على سبيل المجاز فحينئذ لابد له من العلاقة فان كان المراد من العموم العموم المجموعي فالعلاقة هي علاقة الجزئية او العموم الافرادي كما هو الظاهر من كلامهم ففيه ايضا علاقة الجزئية فان الكل الافرادي عبارة عن الكثرة والواحد الذي هو الموضوع له حقيقة جزء منها وقد صرح المحققون ان الواحد المعين جزء من كل واحد واحد والمرتجل ما وضع لمعنى ثم نقل الى الثاني لا لمناسبة قيل من المشترك لان الظاهر من الابتداء الماخوذ في تعريفه عدم النقل لمناسبة وقيل من المنقول قصرا على مجرد النقل والا اي وان لم يوضع ابتداء فان اشتهر في الثاني فمنقول شرعي او عرفي عام او خاص ذكر الشرعي وقدمه مع كونه داخلا في العرف الخاص اظهارا للمرتبة الفضيلة قال سيبويه الاعلام كلها منقولات وما قيل ان جعفرا علم وفي الاصل اسم لنهر صغير فلم يوجد النقل لعدم المناسبة فممنوع خلافا للجمهور ولعل تفحصهم اقوى من تفحص سيبويه فقط فقولهم بانه ينقسم الى منقول ومرتجل لعله مقرون بالصواب والا فالحقيقة

تعريف المرتجل والمنقول وتقسيمه الى شرعي وعرفي

ملاحسن ٦/٢

والمجاز قال فى الحاشية ظاهره يقتضى ان يكون اللفظ قبل الاستعمال
حقيقة ومجازا لكن المشهور ان اللفظ قبل الاستعمال لا يكون حقيقة
ومجازا اقول بتوفيق الله تعالى وتوقيفه لعل اصطلاح اهل الميزان
مخالف لاصطلاح اهل العرب اعنى علماء البيان والاصول فهم
اعتبروا الاستعمال ولذا يعرفون الحقيقة باللفظ المستعمل فى ما وضع له
والمجاز باللفظ المستعمل فى غيره واهل الميزان لم يعتبروه فلم يوردوه
فى تعريفهما ولعل وجه عدم اعتبارهما ان المقسم هو اللفظ المفرد
الدال على المعنى المذكور والاستعمال فرع الدلالة فرعية زمانية
او ذاتية فاللفظ المفرد فى مرتبة الدلالة فقط قبل الاستعمال يخلو
عنهما وليس بمنقول ولا مشترك فيلزم خلو المقسم عن الاقسام فان قلت
اين الدلالة فى المجاز قبل الاستعمال قلت الوضع النوعى فى المجاز
يكون متحققا قبل الاستعمال فبالنظر الى ذلك الوضع الوضع الشخصى
الذى يكون للمفرد قبل الاستعمال لا يكون مشتركا ولا منقولا
فلا بد ان يكون حقيقة ومجازا والا يلزم الخلو عن الاقسام
فتامل فانه فائدة دقيقة جديدة ولا بد من علاقة العلاقة شرط
لتحقق المجاز والشرط مفسر بما لا يوجد المشروط بدونه وهو قد
يتحقق بدون المشروط ولكنه اذا تحقق بعد سائرها لا بد للمشروط
يستلزمه فاذا تحقق فى موارد الاستعمال المعنى الموضوع له وقد منع
عن ارادته فحينئذ تحقق العلاقة يفضى الى المجاز بالضرورة
فكلما توجد تلك العلاقة بذلك الطريق تحقق المعنى المجازى
وهذا معنى شرطية العلاقة فى المجاز وهى مطردة فيه بذلك المعنى
فان كانت العلاقة تشبيها اى علاقة شركة فى امر خاص ووصف خاص

فى غير الموضوع له وبالمعنى المصدرى يشمل الاستعمال فى نفس الموضوع له
انما علل من عدم اللفظ ان اللفظ انما يتصف بالحقيقة والمجاز بعد الاستعمال
الذى هو فى المجاز بعد تحقق العلاقة فقبل الاستعمال لا يتصف بشىء منهما
قال ان المجاز ليس بمستعمل فى غير ما وضع له بل هو مستعمل فى نفس ما وضع له
لانا نقول المعنى المجازى ليس هو المعنى الموضوع له بل هو المعنى الادعائى
وهو ادعاء ان المعنى الموضوع له هو المعنى المراد بالاستعمال
ثم قال فى الحاشية ان الاستعمال فى المجاز على نحو الحقيقة
وهو ان يكون المستعمل فيه نفس ما وضع له اللفظ
ثم قال ان المجاز ليس بمستعمل فى نفس ما وضع له
فلا يخفى ما بينهما من التناقض
قال بعض الافاضل ان الاستعمال فى المجاز على نحو الحقيقة
ان يكون المستعمل فيه نفس ما وضع له اللفظ
ثم قال ان المجاز ليس بمستعمل فى نفس ما وضع له
فلا يخفى ما بينهما من التناقض
قال بعض الافاضل ان الاستعمال فى المجاز على نحو الحقيقة
ان يكون المستعمل فيه نفس ما وضع له اللفظ
ثم قال ان المجاز ليس بمستعمل فى نفس ما وضع له
فلا يخفى ما بينهما من التناقض

لا بد فى المجاز من علاقة

علاقة تشبيها اى علاقة شركة فى امر خاص ووصف خاص

فاستعارة كاطلاق لفظ الاسد على زيد للشجاعة والا اى وان لم يكن تلك العلاقة علاقة التشبيه بل غيرها كعلاقة السببية واللزوم وغيرهما فمجاز مرسل وحصروه اى المجاز المرسل بتفحص الكلمات وتنقيح المناط فى اربعة وعشرين نوعا وقد ادرج بعضهم بعضها فى بعض كالوحدات الثمانى الذائعات فى التناقض ونحن لانطول الكلام بذكر اقسام الاستعارة فانها مصرحة فى علم البيان وبذكر اقسام المجاز المرسل فانها مصرحة ومشهورة فى كلام السيد السند وغيره ولا يشترط سماع الجزئيات نعم يجب سماع انواعها حاصله ان المجازات ليست مقصورة على الجزئيات المسموعة من اهل اللسان بل الاعتبار انما يكون للعلاقة الكلية المستنبطة من كلامهم بتنقيح المناط فكل ما وجدت فيه تلك العلاقة ووجد المانع من صرف اللفظ على معناه الحقيقى استعمل فيه الا اذا وجد المنع من اهل اللغة من الاستعمال فيه كالنخلة للطويل غير الانسان مع وجود العلاقة فيه ونظيره فى الحقيقة اللفظ الموضوع بالوضع العام للموضوع له الخاص كلفظ هذا فان كل محسوس موجود فى الخارج زيدا كان او عمرا او بكرا يستعمل فيه كذلك كل ما وجدت العلاقة فيه يستعمل اللفظ مجازا فيه ومعنى تنقيح المناط

تعريف الاستعارة والمجاز المرسل وحصره فى اربعة وعشرين

لاثبات العلاقة الكلية ان العرب مثلا استعمل لفظ الاسد في زيد وعمرو مثلا
فنقول ليس مناط استعمال لفظ الاسد في زيد لانه قريبه وعمرو لانه في حفظه
مثلا بل لان وصف الشجاعة يوجد فيهما فكل ما يوجد فيه ذلك الوصف استعمل
الاسد فيه بعد تعذر الحقيقة ولما لم يشترط سماع الجزئيات في المجاز لم يدونوا
وكتبهم كتدوين الحقائق فافهم علامة الحقيقة التبادر والعراء عن القرينة
يحتمل ان يكون الواو بمعنى مع فح يكون قرينة واحدة بمعنى ان تبادر المعنى
مع العراء عن القرينة علامة الحقيقة ويحتمل ان يكون الواو للعطف فقط فح
يكون قرينتان احدهما التبادر اعني من حاق اللفظ والثانية ان يستعمل
اللفظ في المعنى عاريا عن القرينة وبينهما من التفاوت ما لا يخفى على المتامل
وهذا اقوى علائم الحقيقة وعليه مدار اثبات الوضع غالبا ح علامة المجاز
عكس ذلك وعلامة المجاز الاطلاق على المستحيل يعني اذا علمنا للفظ معنى
حقيقيا ثم استعملناه في معنى اخر يستحيل حمل الاول عليه فيعلم ان هذا المعنى
المستعمل فيه معنى مجازي فانه لو كان حقيقيا لم يترك بلا دليل فهو مرجوح
والمجاز راجح فيحمل عليه ففي هذا الطريق بواسطة استحالة الحمل ينتقل الى
المجازية لما اشرنا واورد عليه ان في المشترك ايضا حمل بعض المعاني على البعض
مستحيل ح ان اريد استحالة حمل الجميع فاذا علمنا ان هذه المعاني جميع المعنى الموضوع له
للفظ فيعلم قطعا ان ما وراءه مجاز فلا احتياج الى استحالة حملها عليه
او امكانه **اقول** بتوفيق الله تعالى وتوفيقه ان العام اذا اريد
به الخاص من جهة انه هو حقيقة كما تقرر في موضعه فاذا استوعبنا جميع
المعاني الحقيقية لذلك العام ورأينا استعماله في غير تلك المعاني لا نعلم مجازيته
ما لم نعلم ان صدق تلك المعاني على ذلك الغير مستحيل اذ يجوز ان يكون
ذلك الغير خاصا منه ويستعمل فيه على انه هو فاذا علمنا استحالة الصدق

علامة الحقيقة التبادر والعراء عن القرينة

علمنا بها المجازية فان العالم لا يستحيل صدقه على الخاص في بعض اتم كونها
علامة لها فافهم واستعمال اللفظ في بعض المسمى كالدابة على الحمار المراد به البعض
بعض جزئياته فالدابة موضوعة لكل ما يدب على الارض والحمار بعض منه
فان قلت بعض المسمى اى الموضوع له غيره فاستعمال اللفظ فيه عين كونه
مجازا فيه فلا يصلح لكونه علامة فان العلامة غير ما هي علامة له قلت
استعمال اللفظ في بعض المسمى مجاز خاص والخاص يكون علامة على العام فان
الخاص خارج عنه ويعلم بوجوده وجوده ضرورة تحقق العام في ضمن الخاص
وفيه ان الاقتصار ههنا على استعمال اللفظ في بعض المسمى في حق كونه علامة
للمجاز غير مناسب فان استعمال اللفظ في سبب المسمى ومسببه واستعماله في
اللازم والملزوم كلها مضاهية للاول مع انهم لم يعدوها منها فتامل
فانه دقيق النقل والمجاز اولى من الاشتراك والمجاز اولى من النقل حاصله ان
اللفظ اذا دار بين الحقيقة والمجاز والاشتراك والنقل يحمل على الاول واذا دار
بين الاخيرين يحمل على الثاني وقد ذكروا في وجه الاولوية وجوها اقربها
ان المجاز اكثر وقوعا من النقل والاشتراك والنقل اكثر وقوعا من الاشتراك
واللفظ انما يحمل على المعنى الاعم الاغلب والمجاز بالذات انما هو في الاسم
واما الفعل وسائر المشتقات والاداة فانما يوجد فيها بالتبعية امتنع
التبعية في المشتقات والفعل فظاهر لان المجاز فيها انما يكون بسبب المبدأ
فان ضاربا وضرب اذا استعمل في معنى قاتل وقتل فانما يكون التجوز من
جهة ان الضرب استعمل في معنى القتل والسر فيه ان الفعل والمشتق
كل واحد منهما موضوع لمفهوم الصيغة ومفهوم المبدأ والتجوز
باعتبار الصيغة قليل جدا فلذا اسقطوا من النظر نعم باعتبار المبدأ
كثير الوقوع في كلامهم فلذا اعتبروه في المشهور وعبارة المصنف

النقل والمجاز اولى من الاشتراك والثاني من الاول

شاملة للقسمين اما الحرف فانما يكون فيه بواسطة متعلقاته وفيه
وهن ظاهر فان احد الحروف قد يستعمل بازاء معنى اخر ولا مدخل
فيه لمتعلق معناه ولا للعنوانات الاسمية التى عبرت تلك المعانى بها فان
الباء اذا استعمل فى الظرفية فهو ترك للالصاق واستعمال فيها وهو غير
موضوع لها وهذا بعينه تحقق المجاز بالذات ولا مدخل فيه للمتعلقات
والعنوانات اصلا فان سرت بيوم كذا معناه فى يوم كذا فالسير واليوم على
معناهما وانما اردنا بالباء معنى الظرفية الخاصة التى هى غير موضوعة
لها والحق ان فيه مجازا وحقيقة بالذات وان كان معناه تابعا للغير

وتكثر اللفظ مع اتحاد المعنى مرادفة وذلك واقع لتكثير الوسائل والتوسع
فى مجال البدائع ذهب قوم الى انكار المرادفة لخلوها عن الفائدة لان
الواحد كاف للافهام وهذا التعليل انما يتم لو كان الواضع هو الله تعالى
فان العباد لا مضايقة فى خلوا فعالهم عن الفائدة المعتدة التى من جملتها
التفهيم فاشار المصنف للتعليل الى فائدة وقوعها اذ بها تكثر الوسائل
للافهام فهى فائدة جليلة فان بعض الالفاظ قد ينسوه بعض اللافظين
ويتذكر بعضها فيسهل عليه التعليم والتعلم وايضا بعض الالفاظ قد يكون
مرا على لسان بعض اللافظين فيكرهها بعض السامعين المخاطبين والاخر
حلوا ومنشطا لاذان تلك السامعين فيختار الثانى ويترك الاول وفى
تكثر الوسائل فوائد اخرى واما التوسع فى مجال البدائع فكما قال فى الحاشية
كالسجع فى قولك ما ابعد ما فات وما اقرب ما هو آت فانه لو قال بمرادف
ما فات اعنى ما مضى فات السجع وكالمجانسة كقولك اشتريت البر
وانفقته فى البر فانه لو اتى بمرادف البر اعنى الحنطة فات المجانسة وكالقلب
نحو قوله تعالى ربك فكبر فانه لو اورد بمرادف كبر لفظ عظم فات القلب

تعريف المرادفة
ونفعه تكثر الوسائل والتوسع
فى مجال البدائع

ولا يجب قيام مرادف مقام الآخر وان كانا من لغة

ولا يجب قيام كل مقام الآخر وان كانا من لغة فان صحة الضم من العوارض يقال اصنع عليه ولا يقال ادع عليه في الحاشية هل تجب صحة اقامة كل من المترادفين مقام الآخر ففي حال التعداد من غير عامل ملفوظ او مقدر يصح اتفاقا واما في حال التركيب تجب وهو الاصح عند ابن الحاجب وقيل لا تجب صححه الامام في المحصول وقيل تجب ان كانا من لغة واحدة والا لا انتهى ومعنى قوله تجب اي الصحة وكذا في قوله لا تجب اي لا تجب الصحة حاصل الدليل ان نفس المعنى ولفظه لا يمنع الاقامة ولا نفس الضم في افادة نفس المعنى التركيبي ايضا بل صحة الضم بحسب متعارف اهل اللغة من عوارضهما فقد يصح في بعض الالفاظ ولا يصح في بعض الآخر وان اتحد معناهما فهي المانعة حقيقة في بعض المقام فلم تجب الصحة مطلقا والسر فيه ان كل لفظ مرادف للفظ آخر وان عبر بهما عن معنى واحد له خصوصية بحسب الانضمام فباعتبار تلك الخصوصية في المتعارف يتغير المعنى كلفظ دعا فانه وان كان موضوعا لمعنى صل لكن مع اقترانه بلفظ على يفيد بحسب خصوصية ذلك الاقتران في العرف معنى الضرر بخلاف صلى معه فانه يفيد مقابله فمنع الصحة لم يكن بحسب اصل معنى المرادفين ولا بالنظر الى لفظهما ولا بالنظر الى اصل المعنى التركيبي الذي وضع له لفظ المركب نوعا بل باعتبار خصوصية استعمال ذلك التركيب بحسب العرف فتامل الفرق بين المفرد والمركب

تراد واختلف فيه **اقول** لعل النزاع لفظي فمن حمل لفظ اتحاد المعنى في تفسير المرادف على الاتحاد بالذات وبالاعتبار مال الى عدم الترادف فان لفظ الانسان بل كل محدود يدل على المعنى الاجمالي ولفظ حيوان ناطق بل كل حد تام يدل على المعنى التفصيلي وهو مغاير للمعنى الاجمالي بالاعتبار فاذا لم يكن الترادف بين المحدود والحد التام لم يكن بين المفرد وحده الناقص وان كان مركبا والرسم التام والناقص ترادف بالطريق الاولى لمغايرة معناهما بالذات واما المركبات المنفصلة الاجزاء فالامر فيها اظهر من انتفاء الترادف ومن قال بالترادف

اخذ الاتحاد بالذات فقط فيتحقق الترادف بين المحدود والحد المركب

ان صح السكوت عليه فتام خبر وقضية ان قصد به الحكاية عن الواقع وهو
المحكي عنه اضطرب كلامهم في تحقيقه فقال بعضهم الموضوع والمحمول والنسبة
الخارجية فان المحكي عنه لابد فيه من ربط الموضوع بالمحمول فان المنفصلات
لا يصدق بعضها على بعض فلا حكاية فيها فلا محكي عنه ايضا فيها والربط
هو النسبة وجماعة قالوا ان هذا باطل فان النسبة لا وجود لها في الخارج
والمحكي عنه موجود فيه بالضرورة في حمل الاوصاف الخارجية والذاتيات
بل الانتزاعيات الخارجية ايضا وقد اصابوا في ان النسبة لا وجود لها في
الخارج ولكن لم يبينوا وجه فساد ما اوقعهم في هذه الورطة الظلماء وهو
ان السواد ما لم يكن حالا في الجسم لم يكن محكيا عنه لقولنا الجسم اسود والحلول
هو النسبة وكذا الفوقية ما لم تكن قائمة بالفلك لم تكن محكيا عنها لقولنا
الفلك فوقنا لكن القيام فيهما انتزاعي يعبر عنه بالاتصاف الانتزاعي والاتصاف
والقيام نسبة وهكذا سبيل الاجزاء فان التحليلية اجزاء مسامحة سبيلها
سبيل الاوصاف الانتزاعية والاجزاء الخارجية الواقعية لابد فيها من
الانضمام الذي يكون مناط الحمل كما سيأتي في تحقيقنا والانضمام ايضا نسبة
فبقي الامر بعد في الخفاء فاقول بتوفيق الله تعالى وتوقيفه على وجه التفصيل

تعريف الخبر والقضية والاختلاف في المحكي عنه

ان فی حمل[1] الذات والذاتیات علیها[2] یکون المحکی عنه نفس ذات الموضوع
وفی الاوصاف المنتزعة عن الذات کالتجرد فی المجردات والتمییز[3] فی جمیع
الماهیات ایضا[4] نفس الذات الا ان الفرق بینهما[5] بالدخول والخروج ولذا
عرف الذاتی بالداخل دون[6] ما یکون منشأ نفس الذات وفی الاوصاف[7]
الخارجیة القائمة بالموضوع فیه[8] یکون المحکی عنه نفس[9] وجوده الخاص
للمحمول فی الخارج فان قلت ذلک[10] الوجود الرابطی عین النسبة فیعود[11] المحذور
قلت رابطی بمعنی الاحتیاج[12] الی المحل دون المعنی[13] الغیر المستقل کما یکون فی
القضایا فی مرتبة الحکایة بل المحکی عنه هو السواد الموجود بالوجود الخاص
والجسم الموجود بوجوده کذلک[14] ولیس[15] فی هذین الموجودین نسبة اصلا
نعم[16] قد یعبر عن الوجود الخاص للحال بالحلول[17] تعبیرا عن المنشأ بالمفهوم
الانتزاعی فان الحلول منتزع من الوجود الخاص للحال بل عن الحال
للموجود بالوجود الخاص فما قالوا[18] ان الاتصاف الانضمامی الخارجی مرتبة
المحکی عنه وصدق[19] تلک الاوصاف بحسب الذهن مرتبة الحکایة یکون المراد بالانضمام
منشأه اعنی الوجود الخاص للحال بل[20] الحال الموجود بالوجود الخاص واما
الاوصاف الانتزاعیة فان کانت منتزعات[21] من نفس الذات فحالها ما عرفت
انفا وان کانت منتزعات بالنظر الی الوصف المنضم کانتزاع الفوقیة من
السماء بواسطة الوضع[22] الخاص وکانتزاع القیام والقعود من زید
بواسطة الوضع الخاص ایضا فالمحکی عنه فیها[23] ذلک الوصف المنضم الموجوم
بالوجود الخاص مع وجود الفلک فی الاول[24] وزید فی الثانی[25] وعند[26] فی
حمل الاجزاء الحقیقیة ایضا یکون المحکی عنه هو الحال الموجود بالوجود الخاص
مع المحل فان الوجود الخاص للحال هو الرابط البائت لحمل الاجزاء بعضها
علی بعض وعلی الکل کما سیاتی[27] تحقیقه بوجه ادق ان شاء الله تعالی

---

[1] قوله فی حمل الذات والذاتیات کون الانسان انسانا ثابتا والذاتیات کونوتة الانسان ناطقا
[2] قوله علیها ای علی الذات
[3] قوله والتمییز کالقول بان مبدء الانسان النفس الناطقة مجردة
[4] قوله ایضا نفس المجرد
[5] قوله بینهما ای بین الذاتی والعرضی
[6] قوله دون ما یکون منشأ نفس الذات والخروج عن ذات الموضوع
[7] قوله وفی الاوصاف المنتزعة عن الذات وادخال الاضافات والاوضاع
[8] قوله فیه ای فی الخارج
[9] قوله نفس وجوده الخاص
[10] قوله ذلک ای وجود الموضوع للمحمول
[11] قوله فیعود المحذور وهو ان الحکایة ای الحکم بالوجود الرابطی فی القضیة
[12] قوله الاحتیاج ای فی الخارج
[13] قوله المعنی ای المعنی الاسمی
[14] قوله کذلک ای موجود بالوجود الخاص
[15] قوله ولیس ای فی الخارج
[16] قوله نعم ای فی الخارج
[17] قوله بالحلول ای فی الخارج
[18] قوله فما قالوا ای فی الخارج
[19] قوله وصدق ای فی الخارج
[20] قوله بل الحال ای فی الخارج
[21] قوله منتزعات ای منتزعة
[22] قوله الوضع ای النسبة
[23] قوله فیها ای فی القضیة
[24] قوله فی الاول ای فی القضیة
[25] قوله فی الثانی ای فی القضیة
[26] قوله وعند ای فی الخارج
[27] قوله کما سیاتی ای فی بیان اختلاف المحکی عنه علی وجه التحقیق والتفصیل

Marfat.com

فاحفظ هذا التحقيق لعلك لا تجده في غير هذا التعليق ومن ثم يوصف
الخبر بالصدق والكذب بالضرورة فان الصدق عبارة عن مطابقة
الحكاية للمحكي عنه والكذب عن عدمها فقول القائل كلامي هذا كاذب
ليس بخبر فان الحكاية عن نفسه غير معقول اشارة الى دفع اشكال
مشهور وهو ان قول القائل كلامي هذا كاذب مشيرا الى نفس هذا
القول خبر البتة لاشتماله على الموضوع والمحمول والنسبة التامة الخبرية
وكل ما هذا شانه فهو خبر وكل خبر لا بد ان يكون صادقا او كاذبا وهذا الكلام
لا يتصور صدقه ولا كذبه اما الاول فلان الصدق عبارة عن ثبوت المحمول
للموضوع في الواقع فالمحمول هو كاذب فثبوته للموضوع يستلزم كذبه
البتة فح يلزم اجتماع النقيضين واما الثاني فلان الكذب عبارة عن
عدم ثبوت المحمول للموضوع والمحمول هو الكذب وسلبه عن الموضوع
يستلزم صدقه بالضرورة واجاب المحقق الدواني بما في المتن وحاصله
انه ليس ههنا نسبة تامة خبرية بل انشائية فان النسبة التامة الخبرية
تقتضي الحكاية والمحكي عنه وهما متغايران وليس ههنا كلام اخر فيلزم
اتحادهما وهو غير معقول وهذا معنى قول المصنف ان الحكاية عن نفسه
غير معقول واذا كان القول المذكور انشاء فهو ليس بصادق ولا كاذب
فلا يلزم المحذور والحق انه بجميع اجزائه ماخوذ في جانب الموضوع
فالنسبة ملحوظة اجمالا فهي المحكي عنها ومن حيث تعلق الايقاع بها
ملحوظة تفصيلا فهي الحكاية اجاب المصنف بان ههنا اجمالا وتفصيلا
فالقول المذكور انما يدخل تحت قوله هذا بالاجمال لان الاشارة انما
تقع في الآن فيلاحظ القول المركب فيه بلحاظ واحد وهو الاجمال وهو
المحكي عنه ومن حيث تلفظه من اوله الى اخره وملاحظة الذهن

تقرير لدفع الاشكال المشهور بالجذر الاصم

الى معنى كل واحد واحد من اجزاء لفظه ملحوظة تفصيلا لاهو الحكاية فالنسبة
عبارة فى كلام المصنف عن القول المذكور وليس المراد بالايقاع المذكور
فى كلامه الاذعان فانه انما يتعلق بالمجمل كما سياتى بل المراد به الايقاع
على اللسان من اوله الى اخره بحيث يكون كل لفظ منه تعبيرا عن معناه
انحيازا وحينئذ يحصل الفرق بين الحكاية والمحكى عنه فسقط قول المحقق
الدوانى وما قيل انا اذا اشرنا الى القول المفصل يلزم الاتحاد فاسد فان
الاشارة بهذا انما تقع فى الآن وهو مناف لان يقع فيه لحاظات كثيرة
وانما المراد بالتفصيل ههنا هذا ثم انا اظهر الفرق بين الحكاية والمحكى عنه
بالاجمال والتفصيل ففى هذه الصورة يجوز ان يكون المفصل صادقا
وانما يرجع الكذب الى المجمل وبهذا يتبين ما فى الحاشية وهذا كما انه
جواب عن الشبهة كذلك جواب عن جواب المحقق الدوانى ايضا ويجوز
ان يكون قضية واحدة صادقة باعتبار وكاذبة باعتبار آخر وكذا
العكس ولا يرد ما اورد ان الاتصاف بالصدق والكذب انما يكون
فى النسبة الحاكية التفصيلية دون الاجمالية المحكى عنها فان النسبة
التامة الخبرية سواء لوحظت اجمالا اى بلحاظ واحد او تفصيلا اى لوحظت
بلحاظات شتى لا تخرج عن حقيقتها ومن الخواص واللوازم لحقيقتها
الاتصاف بالصدق والكذب كما سياتى تحقيقه ومن ارتكب ان القضايا
المجملة لا تتصف بالصدق والكذب والمفصلة تتصف بهما فقد اتى ببهتان
عظيم لا يقبله العاقلون ومنشأ غلطه ان فى الاجمال يتصور امر وحدانى
بسيط ليس المحمول ولا الموضوع ولا النسبة التامة الخبرية موجودا فيه بالفعل
وليس الامر كذلك فان النسبة والموضوع والمحمول حقائق متباينة لا يتصور
فيها الاتحاد بالذات او بالوجود كما حققه المحققون وشيدنا اركانه

تتمة التقرير
لسقوط قول الدوانى و
دفع ايراد آخر

واستنناها على نمط قويم فى الحواشى المشهورة لنا فى هذا الفن وفن
الامور العامة بل انما التفاوت باللحاظ فقط وفى هذا التفاوت لا ينسلخ
القضية عن حقيقتها وحينئذ يفسد الجواب بانا نختار شق الكذب
لانتفاء المحمول عن الموضوع الذى هو الجمل بناء على ان الصدق والكذب
من شأن النسبة التفصيلية والقضية المفصلة دون الجملة اقول
بتوفيق الله تعالى وتوقيفه ان جواب المصنف لا يصلح لان يكون جوابا
عن الشبهة ولا جوابا عن جواب المحقق الدوانى اما الثانى فظاهر فان
القضية الجملة المحكى عنها المفصلة قضية بالضرورة فلا بد لها من محكى عنه
فاما ان يكون المفصلة محكيا عنها فهو باطل لانه يستلزم الدور فان
التعاكس بين القضيتين بالحكاية والمحكى عنها يستلزم كون كل
واحد منهما مقدما على الآخر فان الحكاية متأخرة عن المحكى عنه
والمحكى عنه مقدم عليها او يكون للجملة جملة اخرى وهو مع انه سخيف
يستلزم التسلسل المستحيل فلا يكون المحكى عنها لها الا نفس اتيان الجملة
فيلزم ما قال المحقق الدوانى واما الاول فلان فى هذه القضية الجملة محمولا هو
الكذب وموضوعا هو ذات تلك القضية لا المفصلة فانها متأخرة
عنها كما لوحنا فيلزم كون الصادق كاذبا وكون الكاذب صادقا
بادنى تامل فالحق فى الجواب ما قال المحقق الدوانى ان هذا القول
انشاء لا خبر فتامل فانحل الاشكال بجميع تقاريره من جملتها ان
كلامى فى هذا اليوم كاذب ولم يقل فى ذلك اليوم الا هذا الكلام
وما قال فى الحاشية قال قائل يوم الخميس كلامى يوم الجمعة صادق ثم
قال يوم الجمعة كلامى يوم الخميس كاذب فصدق كل يستلزم كذبه
وبالعكس وتقرير الاشكال والجواب على ما مر فتذكر

جواب المصلايفعم

فاسفل

الاشكال وجه الاحتمال

ان الاجمال ربما ادى عنه وايضا لتفصيل مرتبة

الحكاية واصرح صادق والآخر كاذب

فربما الصدق والكذب متقارنان و

الاشكال تحريرا على ابن كمونة البغدادى

قوله لان كلامى الخ فهو

الكلام لو كان صادقا

الكاذب للموضع وهو كلامى

صادقا

الكاذب فهو كاذب فيكون

فى هذا اليوم كاذبا فليس فى هذا اليوم

الكلام فيكون هذا الكلام كاذبا فصدقه

كذبه ولو كان كاذبا بان سلب المحمول

الكاذب عن الموضع وهو كلامى فى هذا اليوم

Marfat.com

اقول انا صدر الكلام عن القائل في يوم الخميس ففي هذا الحال اما خبر او
انشاء فان كان خبرا فيلزم المفاسد وان كان انشاء يلزم خلاف الضرورة
اذا قال القائل في ذلك اليوم قولا اخر في الاول ولم يقل في الجمعة في الثاني
وتحقيق المقام ان الحال موقوف في القول الاول والثاني فان لحقهما مغير
كعدم القول الاخر في الاول والقول الثاني المذكور في الثاني يخرج كل واحد
منهما عن الخبرية بمعنى انه ليس فيه الخبرية بل يكون انشاء صرفا وان
لم يلحقه مغير يتقرر على الخبرية كقولنا النهار موجود فان لحقه ان كانت
الشمس طالعة فهو ليس بخبر وان لم يلحقه فهو على الخبرية البحتة والضابطة
ان كل قول مركب من الموضوع والمحمول اذا دخل ذلك القول بنفسه
تحت موضوعه اما بالنظر الى نفس تحصل ذلك القول كما في كلامي هذا
كاذب مشيرا الى نفسه او بالنظر الى امر يقارنه كما اذا قال كلامي في هذه
الساعة كاذب ولم يقل في هذه الساعة غيره او امر يفارقه مفارقة غير
معتدة بها كما في القول الاول ومعتدة بها في العرف كما في القول الثاني فهو
انشاء لا يكون خبرا البتة فانه لا يعقل فيها الحكاية فانها تقتضي محكيا عنها
مقدما عليها في نفس الامر وما يكون داخلا تحت الموضوع يكون مقدما على المحكي
عنه فيلزم في هذه الصورة على القول بالحكاية تقدم الشئ على نفسه بمراتب

تقرير اخر للجد الاصم من الشارح وجوابه عنه

وهو باطل فيبطل كون القول المذكور خبرا ونظير ذلك قولنا كل
حمد لله فانه حمد من جملة كل حمد فالحكاية هو محكى عنها فتامل فانه مزلة اقدام
ففى هذا القول ايضا ان اردنا بموضوع الكلية معنى اعم بحيث يشمل هذا
القول ايضا لم يكن خبرا لذلك المحذور وان اردنا بالكلية ما وراء ذلك القول
فيمكن الحكاية فعلى تقديرها يكون خبرا البتة فقوله فالحكاية هو محكى عنها
بمعنى انها لم تكن خارجة عنه فتامل فى هذه الشبهة فانها شبهة عظيمة
الشان لا تسمع ولا تنطق بالجواب وما فتق رتق اذاننا الا بالحل الذى ذكرنا

والا فانشاء منه امر ونهى وتمن وترج واستفهام وغير ذلك وحينئذ
يكون حصر الكلام التام فى الخبر والانشاء عقليا واما حصر الانشاء فى
اقسامه المذكورة فى كتبهم على سبيل التفصيل فاستقرائى ولذا اورد المصنف
فيه قوله منه واما لو جعل قوله وغير ذلك مع اخواته المذكورة فى السابق
اقساما منه فيكون مشابها بالعقلى فانه لا يخرج قسم من اقسامه منهما
وان لم يصح فناقص منه نقلى وامتزاجى وغيره ويظهر مما ذكر حال
الحصر فى انقسام الكلام الى التام والناقص وانقسام الناقص الى افراده

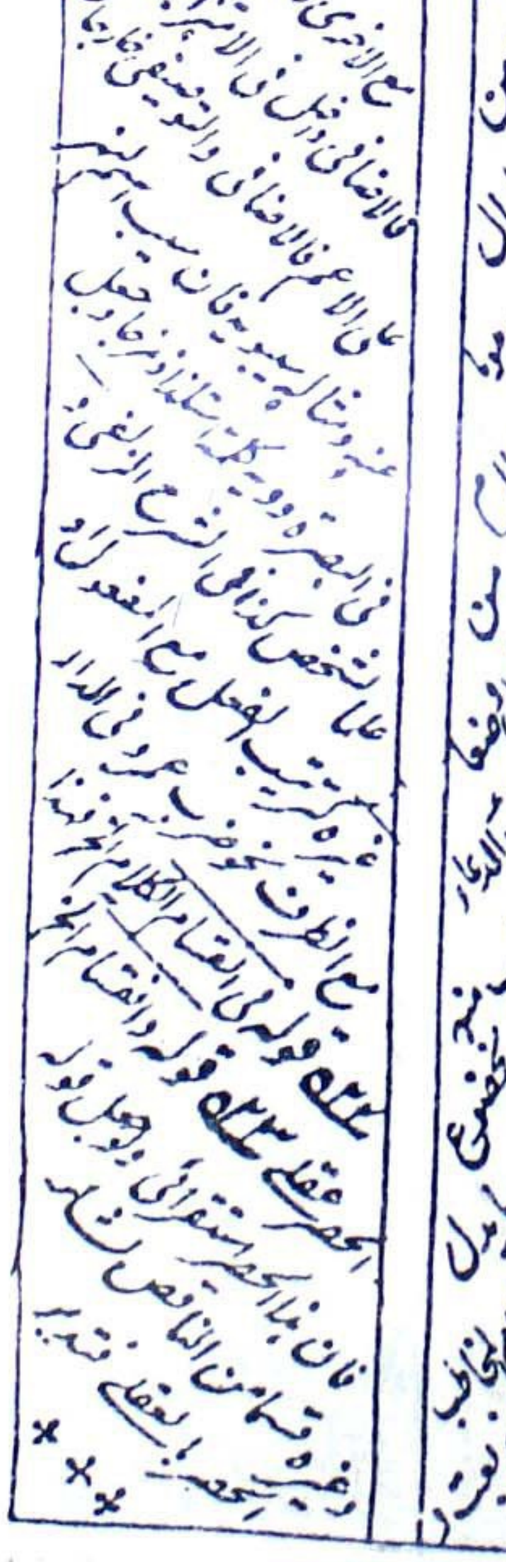

تعريف الكلى وتقسيمه الى اقسامه

فصل المفهوم ان يجوز العقل تكثره اى من حيث الافراد دون الاجزاء من حيث تصوره اى من جهة كون ذلك المفهوم متصورا ولا ينظر الى جهة اخرى فكلى وفيه نظر عويص فان بعض الكليات وان كان فرضيا كما سياتى تحقيق كونه من الكليات يابى بالنظر الى نفس مفهومه عن التكثر الخارجى بالنظر الى الافراد بل لتكثر مطلقا كاللاموجود مطلقا او اللامتكثر مطلقا فانهما بالنظر الى نفس تصورهما يابى العقل عن تكثر افرادهما فى الخارج وسيبطل ما زعمه المصنف فى اثبات التكثر فى جميع الكليات فالحق ان مناط الكلية عدم الهذية ولا تلازم بينه وبين التكثر بحسب الافراد فى الخارج ولا فى الذهن كما زعمه المصنف وسياتى تحقيقه ممتنع اى افراده فى الواقع دون مفهومه او افراده بحسب التصور والا انسلخ عن الكلية بحسب زعمه كالكليات الفرضية اولا اى لا يمتنع افراده فى الواقع كما لا تمتنع بحسب التصور كالواجب والممكن الظاهر منه من حيث المقابلة للممكن الخاص كما ان الظاهر من التمثيل بيان قسمى ما لا يمتنع افراده وحينئذ يخرج قسم اخر وهو ما يكون بعض افراده ممتنعا وبعض افراده ممكنا خاصا وبعض افراده واجبا كالممكن العام الموضوع بازاء ما لا يكون احد جانبيه ضروريا ويمكن ان يراد بالممكن اعم مما يكون ممكنا خاصا او عاما على طريق عموم المجاز او المشترك على طريق من جوزه فيكون حاصل التقسيم ان الكلى بالنظر الى وجود افراده وعدمها فى الواقع على قسمين الاول ما يمتنع جميع افراده فى الواقع والثانى ما لا يكون كذلك وهو على قسمين الاول ما ينحصر فرده الواقعى بحسب وجوده فيه كالواجب والثانى ما لا يكون كذلك فاما ان ينحصر فى الممكنات الخاصة كالممكن الخاص اولا كالممكن العام

+ ولا اسهو اذا اسهو كتب الله ولا يحيق المكر السيء الا باهله

والا ظهر ان المقصود ههنا تقسيم واحد شائی وعقلی وهو اما ان يمتنع
الافراد فی الواقع او لا يمتنع وقوله كالواجب والممكن تمثيل للقسم الثانی فيكون
المراد بالممكن الممكن الخاص وليس المراد منه التقسيم الظاهر من الحصر فافهم
ولا فجزئی فمحسوس الطفل فی مبدأ الولادة وشيخ ضعيف البصر والصورة
الخيالية من البيضة المعينة كلها جزئيات لان شيئا منها لا يجوز العقل
تكثرها على سبيل الاجتماع وهو المراد والمقصود من هذا الكلام دفع الاشكال
الوارد فی هذا المقام اما تقرير الاشكال فهو ان الطفل فی مبدأ
الولادة اذا احس واحلم من الاب او الام مثلا وحصل صورة منه فی
حسه المشترك مثلا فهی تنطبق عنده على كل واحد منهما بل على ما عداهما
ايضا كذلك ولذا اذا حضره الاب يألف به بسببها واذا حضر الام يألفها
بسببها وكذلك فی ما عداهما فهی منطبقة على كثيرين وكذا محسوس شيخ ضعيف
البصر من بعيد فانه يحصل منه له صورة يظن بها انها لزيد او عمرو او بكر وكذا
الصورة الخيالية الحاصلة لنا من بيضة معينة فاذا بدلنا هما بواحد بعد
واحد نعلم فی كل واحد من البيضات انه هی وهذه الصور كلها جزئيات
عندهم مع انها تقبل التكثر فينتقض تعريف الجزئی جمعا والكلی منعا واما
تقرير الدفع فهو ان المراد بالتكثر فی تعريفهما التكثر الجمعی دون البدلی
ولا شك ان فی الصور المذكورة يتحقق الثانی دون الاول الا ترى ان البيضات
المجتمعة لا يصدق عليها الصورة الماخوذة بواسطة الحس من البيضة
المعينة وانما يصدق عليها الصورة الكلية نعم يصدق على كل واحد منها
اذا بدل واحد بعد واحد وكذا الحال فی الصورتين الباقيتين اقول فی توضيح
هذا المقام بحيث ينهدم المرام منه اخرا انه ليس المراد من التكثر البدلی للتقابل
للتكثر الجمعی المعتبر فی الكلی هو الفرد المنتشر المعنون فی الالفاظ العربية

Marfat.com

بالنكرة المنونة كرجل ما وانسان ما فانه معدود عندهم فى الكليات الا ترى
انه يقع موضوعا فى القضية الكلية الموجبة مثلا فى كل رجل كذا وكل انسان
كذا وموضوع الكلية كلى عندهم وايضا لا يكون المراد به المفهوم الصادق على
واحد واحد معين بدون الانتشار كما يكون فى مفهوم الواحد الحقيقى
ففى هذه الصورة ايضا يتصور البدلية ولا يتصور الجمعية على ما فان هذا
المفهوم ايضا معدود فى الكليات عندهم ضرورة وقوعه موضوعا للقضية
الكلية فى قولنا كل واحد حقيقى كذا والسر فى ذلك انهم اعتبروا فى التكثر
الجمعى المعتبر ههنا فى الكلى هو الصدق على كثيرين فى زمان واحد ولو فى ضمن
افراد كثيرة وهو متحقق فى الصورتين كما لا يخفى على المتامل فاذن يحمل
ان معنى التكثر البدلى ليس الا ان يصدق الصورة على فرد واحد فى زمان
واحد واذا اقيم مقامه فرد آخر تصدق عليه واذا جمعا فلم تصدق عليهما
معا والتكثر الجمعى ان يصدق على كثيرين معا ولو بصدق كثير وحينئذ يرد عليه
ان هذا المعنى من التكثر البدلى باطل فان الصورة الصادقة على الافراد بدلا
اما ان تكون متحدة مع كل واحد من الافراد او لا على الاول يلزم الصدق جمعا
وعلى الثانى لم تصدق الا على واحد معين فبطل التكثر البدلى المذكور وغاية
ما يمكن فى توجيهه ان يقال ان فردا ما كما يطلق على الفرد المنتشر كذلك يطلق على
فرد معين فى نفس الامر وعند المتكلم لكن غير متعين عند السامع فحينئذ يمكن
ان يكون الشئ متعينا فى نفس الامر ولم يتعين عند السامع الذى تصوره كذلك
الصورة الحاصلة يجوز ان تكون متعينة فى نفس الامر ومتحدة مع واحد معين
من الافراد لكن لم تتعين عند العالم بها وحينئذ يندفع الدليل المذكور على نفى
التكثر البدلى ايضا فانا نختار الشق الثانى ولا يلزم المحال المذكور من نفى التكثر
مطلقا فانه انما نشأ التكثر البدلى حينئذ من عدم العلم بتعينه فتامل فيه

قوله كل رجل وانسان ما الخ قيل عليه ان ما الموصوفة مضافا الى المفرد
وجمعا كما فى قوله تعالى ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين لا تفيد
التكثر البدلى بمعنى الفرد المنتشر كما ان الفرد المنتشر لا يفيد التكثر الجمعى
فكيف يصح ما ذكره من ان ما الموصوفة تفيد التكثر البدلى كالفرد المنتشر
وقد يجاب بان ما الموصوفة وان لم تفد التكثر البدلى بمعنى الفرد المنتشر
لكنها تفيد التكثر البدلى بمعنى الفرد المعين فى الواقع المنتشر فى ذهن السامع
ومفهوم الواحد الحقيقى كما ان الفرد المنتشر مفهوم الواحد الحقيقى
المعين فى الواقع المنتشر فى ذهن السامع فتدبر

قوله فان قيل الخ قيل عليه ان ما ذكره من ان ما الموصوفة تفيد التكثر
البدلى ليس بمسلم فانها لا تفيد التكثر البدلى بمعنى الفرد المنتشر
ولا بمعنى الفرد المعين فى الواقع المنتشر فى ذهن السامع اما الاول فظاهر
واما الثانى فلان ما الموصوفة لا تفيد التعيين فى الواقع فكيف تفيد التكثر
البدلى بمعنى الفرد المعين فى الواقع المنتشر فى ذهن السامع

قوله قلنا اولا الخ اى لا نسلم ان ما الموصوفة لا تكون بالصورة
المنتشرة مع كل واحد من الافراد بل تكون بالصورة المنتشرة مع كل واحد
منها بان تكون الصورة المنتشرة فى ذهن السامع صادقة على كل واحد
من الافراد الخارجية

قوله او ثانيا الخ اى لا نسلم ان ما الموصوفة لا تكون بالصورة
المنتشرة مع واحد معين فى نفس الامر بل تكون بالصورة المنتشرة مع
واحد معين فى نفس الامر

قوله فان قيل الخ قيل عليه ان ما ذكره من ان ما الموصوفة تفيد
التكثر البدلى بمعنى الفرد المعين فى نفس الامر المنتشر فى ذهن السامع
ليس بمسلم فانها لا تفيد التكثر البدلى بمعنى الفرد المعين فى نفس الامر
المنتشر فى ذهن السامع اما الاول فظاهر واما الثانى فلان ما الموصوفة
لا تفيد التعيين فى نفس الامر فكيف تفيد التكثر البدلى بمعنى الفرد
المعين فى نفس الامر المنتشر فى ذهن السامع

قوله قلنا اولا الخ اى لا نسلم ان ما الموصوفة لا تفيد التعيين فى
نفس الامر بل تفيد التعيين فى نفس الامر ايضا

قوله او ثانيا الخ اى لا نسلم ان ما الموصوفة لا تفيد التعيين فى
نفس الامر ولا نسلم ان ما لا تفيد التعيين فى نفس الامر لا تفيد التكثر
البدلى بمعنى الفرد المعين فى نفس الامر المنتشر فى ذهن السامع

قوله فان قيل الخ قيل عليه ان ما ذكره من ان ما الموصوفة تفيد
التكثر البدلى بمعنى الفرد المعين فى نفس الامر المنتشر فى ذهن السامع
ليس بمسلم فانها لا تفيد التكثر البدلى بمعنى الفرد المعين فى نفس الامر
المنتشر فى ذهن السامع اما الاول فظاهر واما الثانى فلان ما الموصوفة
لا تفيد التعيين فى نفس الامر فكيف تفيد التكثر البدلى بمعنى الفرد
المعين فى نفس الامر المنتشر فى ذهن السامع

قوله قلنا اولا الخ اى لا نسلم ان ما الموصوفة لا تفيد التعيين فى
نفس الامر بل تفيد التعيين فى نفس الامر ايضا

قوله او ثانيا الخ اى لا نسلم ان ما الموصوفة لا تفيد التعيين فى
نفس الامر ولا نسلم ان ما لا تفيد التعيين فى نفس الامر لا تفيد التكثر
البدلى بمعنى الفرد المعين فى نفس الامر المنتشر فى ذهن السامع

قوله فان قيل الخ قيل عليه ان ما ذكره من ان ما الموصوفة تفيد
التكثر البدلى بمعنى الفرد المعين فى نفس الامر المنتشر فى ذهن السامع
ليس بمسلم فانها لا تفيد التكثر البدلى بمعنى الفرد المعين فى نفس الامر
المنتشر فى ذهن السامع اما الاول فظاهر واما الثانى فلان ما الموصوفة
لا تفيد التعيين فى نفس الامر فكيف تفيد التكثر البدلى بمعنى الفرد
المعين فى نفس الامر المنتشر فى ذهن السامع

قوله قلنا اولا الخ اى لا نسلم ان ما الموصوفة لا تفيد التعيين فى
نفس الامر بل تفيد التعيين فى نفس الامر ايضا

قوله او ثانيا الخ اى لا نسلم ان ما الموصوفة لا تفيد التعيين فى
نفس الامر ولا نسلم ان ما لا تفيد التعيين فى نفس الامر لا تفيد التكثر
البدلى بمعنى الفرد المعين فى نفس الامر المنتشر فى ذهن السامع

قوله فان قيل الخ قيل عليه ان ما ذكره من ان ما الموصوفة تفيد
التكثر البدلى بمعنى الفرد المعين فى نفس الامر المنتشر فى ذهن السامع
ليس بمسلم فانها لا تفيد التكثر البدلى بمعنى الفرد المعين فى نفس الامر
المنتشر فى ذهن السامع اما الاول فظاهر واما الثانى فلان ما الموصوفة
لا تفيد التعيين فى نفس الامر فكيف تفيد التكثر البدلى بمعنى الفرد
المعين فى نفس الامر المنتشر فى ذهن السامع

قوله قلنا اولا الخ اى لا نسلم ان ما الموصوفة لا تفيد التعيين فى
نفس الامر بل تفيد التعيين فى نفس الامر ايضا

قوله او ثانيا الخ اى لا نسلم ان ما الموصوفة لا تفيد التعيين فى
نفس الامر ولا نسلم ان ما لا تفيد التعيين فى نفس الامر لا تفيد التكثر
البدلى بمعنى الفرد المعين فى نفس الامر المنتشر فى ذهن السامع

قوله فان قيل الخ قيل عليه ان ما ذكره من ان ما الموصوفة تفيد
التكثر البدلى بمعنى الفرد المعين فى نفس الامر المنتشر فى ذهن السامع
ليس بمسلم فانها لا تفيد التكثر البدلى بمعنى الفرد المعين فى نفس الامر
المنتشر فى ذهن السامع اما الاول فظاهر واما الثانى فلان ما الموصوفة
لا تفيد التعيين فى نفس الامر فكيف تفيد التكثر البدلى بمعنى الفرد
المعين فى نفس الامر المنتشر فى ذهن السامع

قوله قلنا اولا الخ اى لا نسلم ان ما الموصوفة لا تفيد التعيين فى
نفس الامر بل تفيد التعيين فى نفس الامر ايضا

قوله او ثانيا الخ اى لا نسلم ان ما الموصوفة لا تفيد التعيين فى
نفس الامر ولا نسلم ان ما لا تفيد التعيين فى نفس الامر لا تفيد التكثر
البدلى بمعنى الفرد المعين فى نفس الامر المنتشر فى ذهن السامع

Marfat.com

فانّ هذا من غلط الاوهام وليس مناط الكلية والجزئية عليه وقد فصّلنا
ذلك في بعض الحواشي فارجع اليه وههنا شك مشهور وهو ان الصورة
الخارجية لزيد والصورة الحاصلة منه في اذهان طائفة تصوروه
كلها متصادقة فان التحقيق ان حصول الاشياء بانفسها في الذهن
لا باشباحها وامثالها فلتلك الصورة تكثّر توضيح الشك ان الصورة
الخارجية لزيد مثلا مفهوم من المفهومات فانها وان لم تحصل من حيث
كونها خارجة في الذهن ولكن يمكن تصورها بوجه آخر كالتصور
بالوجه وكونها حاصلة في الذهن مع قطع النظر عن جهة كونها
خارجية وكذا الصور الحاصلة من تلك الصورة الخارجية لزيد في
اذهان طائفة تصوروها مفهومات وهو ظاهر فاذا ثبت كون
تلك الصور مفهومات فلابد من دخولها تحت الكلية او الجزئية
واندفاع الاول ظاهر من كلامهم لوقوعها موضوعات للقضية الشخصية
فلابد ان تكون جزئيات واذ قد اعتبر في تعريف الكلي الصدق الجمعي وفي
تعريف الجزئي امتناعه ينتقض تعريفهما بها جمعا ومنعا لتصادق
تلك الصور فيما بينها بالضرورة فان مناط الصدق في الحمل المتعارف
على الاتحاد كما حقق في موضعه وهو حاصل فيها فان كلها متحدة

في تعريف الكلي والجزئي شك من الرازي

مع زيد ومتحد المتحد متحد فاذن كل واحد منهما يكون صادقا على ما وراءها
بالضرورة بالحمل[1] المتعارف ضرورة كونها متغايرة[2] من وجه ومتحدة[3]
من وجه اخرا **اقول** قول الصادق فيما بينهما من الصور محال[4] فان مناط
الصدق على اتحاد الوجود ووجود كل واحد منهما متغاير للآخر ضرورة
تغاير الوجود الخارجي والذهني وكذا تغاير الوجودات في الاذهان فمع
تغاير الوجودات كيف يتصور الصدق والمعنى[5] باتحاد تلك الصور مع
زيد انها[6] معقولة منه وليس كل ما يعقل عن الشئ يكون محمولا عليه
بالحمل المتعارف اذ عند تغاير وجوداتها يستحيل الحمل قطعا وغاية
ما في التفصي عن[7] هذا ان يقال ان نفس الصورة[8] الخارجية لزيد جزئي
بلا شبهة ولكن[9] كانها مطلقة بالنظر الى الصور الحاصلة منها في اذهان
طائفة على تقدير حصول الاشياء بانفسها فان نفس الصورة الخارجية
لزيد هي الحاصلة فيه[11] على[12] ذلك التقدير مع[13] التخصيص بالعوارض
والمطلق[14] محمول على المقيدات وكذا يقال في كل واحد من الصور الذهنية
فان الصورة التي حصلت من زيد في ذهن عمرو مثلا على[15] التقدير المذكور
يكون نفسها عين الصورة الخارجية لزيد فهي[16] صادقة ايضا على الصور
الباقية الحاصلة في اذهان الطائفة وهذا البيان يجري في كل صورة
فيحصل تقرير الشبهة بلا شبهة ثم **اقول** لا ورود لهذا الاشكال على مذهب
التحقيق فان التشخص الخارجي لا يحصل[19] في ذهن من الاذهان وهو المقبول
عند المحققين وان زعم خلافه بعض[20] الناظرين واذا كان كذلك فلا يحصل
من زيد عند تصور هويته الخارجية الا الحقيقة الكلية لزيد مع[22] التشخص
الذهني الخاص الكاشف[23] لتلك الهوية الخارجية وهذا التشخص الحاصل
في الذهن مباين للوجود في الهوية الخارجية كما فصل في كتب بعض المحققين[24]

قوله اي الكلي مع التشخص الذهني علم وهو كاشف ٢٣ قوله وهذا التشخص اي الكلي مع التشخص الذهني ٢٤ قوله بعض المحققين اي السيد المرتضى +++

١ قوله بالحمل المتعارف يعني ٢ قوله متغايرة من وجه ٣ قوله ومتحدة من وجه ٤ قوله محال فان مناط ٥ قوله والمعنى ٦ قوله انها ٧ قوله عن هذا ٨ قوله الصورة ٩ قوله ولكن ١٠ قوله التي ١١ قوله فيه ١٢ قوله على ١٣ قوله مع ١٤ قوله والمطلق ١٥ قوله على ١٦ قوله فهي ١٧ قوله ايضا ١٨ قوله لا يحصل ١٩ قوله بعض ٢٠ قوله واذا ٢١ قوله مع ٢٢ قوله الكاشف ٢٣ قوله هذا التشخص الحاصل ٢٤ قوله المحققين

Marfat.com

فلا يحصل لتصادق الصورة الذهنية والخارجية وكذا التصادق الذهنيات
فى ما بينها فينهدم اساس الاشكال المذكور فى المتن بالراس فلا يحتاج
الى الجواب الذى ذكره المصنف الآن يقال ان بناء هذه الشبهة على
الظاهر المتبادر من حصول الاشياء بانفسها فى الذهن حصولها مع
التشخص الخارجى كما زعمه البعض دون حصول ماهيتها الكلية
فقط كما هو مذهب المحققين او يقال ان مناط الصدق قد يكون الانتزاع
ايضا ولا شك ان صورة الماخوذة من زيد منتزعة عنه مع الاتحاد الذاتى
فيحصل التصادق بين الصورة الذهنية والخارجية فيتصور الاشكال
بلا كلفة ومن ههنا يستبين كون الجزئى محمولا وهو الحق وذلك لان
الصور الحاصلة فى الاذهان والصورة الخارجية كلها متصادقة وجزئيا
لنفس الصورة كما صورنا بالتصويرات المذكورة انفا ولا يجاب بان المراد
صدقها على كثيرين وهو ظل لها ومنتزع عنها واللازم ان ههنا لها
ظلا متعددا الا انها ظل متعدد والمطلوب هو الثانى ظاهر هذا الجواب مما
يفضى الى التعجب فان الانتزاع لا يوجد فى كثير من الكليات كالانسان والفرس
وغيرهما وكذا الظلية ولكن يصلح بان المراد بالانتزاع من الكثرة هو الاخذ
منها وهو لا يكون فى الصورة المذكورة فى السؤال ولا يحمل الانتزاع على ما
هو المتعارف عندهم بما لا يحصل كنهه فى الخارج بل فى الذهن بالاخذ
عن المنشأ الصحيح المصحح لنفس امرية المنتزع والظلية ايضا قد يراد
به المعنى المرادف للانتزاع بالمعنى الاول فيحصل للجواب تصوير
ولا يرده ما ذكره المصنف فى دليل رد الجواب بقوله لان التصادق
يصحح الانتزاع والظلية فان الاتحاد من الطرفين فان التصادق
وان وجد من الطرفين ولكن لم يوجد الانتزاع بالمعنى الذى صورناه

رد من المصنف
الجواب السيد الشريف عن
الشك المذكور

Marfat.com

من الاخذ من الكثيرين اما انتفاؤه في الصورة الخارجية فظاهر اذ
لم يوجد فيها الاخذ اصلا واما الصور الذهنية فكل واحد منها
وان وجد فيه الاخذ لكن لم يوجد من الكثيرين بالفعل بل من واحد
وهو الصورة الخارجية اقول الا ان يقال ليس مناط الكلية على
الاخذ من الكثيرين بالفعل والجزئية على عدمه كذلك والا يلزم
صيرورة الكلي جزئيا وبالعكس بل على صحة الاخذ وعدمها ولا شك
ان الصورة الخارجية وان لم يمكن اخذها من الصور الذهنية من
حيث انها صورة خارجية ولكن يمكن اخذها من حيث هي مع قطع النظر
عن تلك الحيثية فان الطبيعة الجزئية الخاصة لزيد من حيث هي كذلك
يمكن اخذها من تلك الصور الذهنيات ولا شك ان الماخوذ منها عين تلك
الصورة الخارجية وان لم يكن عينها من حيث هي خارجية على كل وجه وكذا
كل واحد من الصور الذهنية يصح اخذه من ذهنيات اخر والخارجية
ولكن الماخوذ يكون نفس الطبيعة الجزئية الحاصلة لكل واحد واحد
منها مع قطع النظر عن التشخص الذهني لها والماخوذ منه هي الاشخاص
الخاصة من حيث انها مقترنات بالتشخصات الذهنية لئلا يلزم اتحاد
الماخوذ والماخوذ منه ويبقى الكثرة وليس مصحح هذا الاخذ الا تصادق
الصور فيما بينها ولكنه لا يكون موجبا لذلك الاخذ من كل وجه
بل على بعض الوجوه وهذا الاخذ هو المعبر عنه بالظلية وهذا
غاية ما يمكن في تصحيح رد المصنف للجواب بل الجواب ان المراد تكثر
المفهوم بحسب الخارج فالصورة الحاصلة من زيد باعتبار الاذهان
يستحيل ان تتكثر في الخارج بل كلها هوية زيد هذا جواب قد ارتضى
به المحققون ولكن يخدشه ما ذكر في السابق انه ليس مناط الكلية على التكثر

رد الدليل المذكور وتصحيح له من الشارح

الخارجي وان كان بحسب نفس التصور والا يلزم ان لا يكون اللاموجود
الخارجي من الكلي كما مر ذكره بل الحق ان مناط الكلية على عدم الهيئة
فقط واما الكليات الفرضية والمعقولات الثانية فلعدم اشتمالها
على الهيئة لا ينقبض العقل بمجرد تصورها عن تجويز تكثرها في الخارج
انت قد عرفت انفا ان الكليات الفرضية على نحوين الاول ما يمتنع
تكثره في الخارج بالنظر الى نفس مفهومه وتصوره كاللاموجود الخارجي
واللامتكثر الخارجي والثاني ما لا يمتنع بالنظر الى نفس تصوره وقوع الشركة
في الخارج ولكن يمتنع بحسب الواقع كاللاشئ واللاممكن فكان اولى للمصنف
في بيان كلية هذه المفهومات الفرضية الاقتصار على نفي الهيئة لا تجويز
التكثر في الخارج فانه يمتنع في القسم الاول حتى قيل ان الكليات الفرضية
بالنسبة الى الحقائق الموجودات كليات هذا فان تصورها من جهة
عدم اشتمالها على الهيئة لا يمنع ان تكون متحدة مع مباينا تها فلا يكون
مانعا للحمل عليها بل انما يكون المنع من جهة ملاحظة التباين ونظير هذا
ان امتناع الخرق والالتيام في الافلاك لا يكون من جهة كونها فوقا على
الارض ومن جهة كونها شفافا وكرة بل من جهة طبائعها النوعية والسر فيه
ان المحال لا يكون محالا من كل جهة بمعنى ان لا يكون سببا لاستحالته
كل جهة ولذا يكذب الشرطيات التي يكون مقدماتها وتواليها محالا فان
العلاقة قد لا توجد بين المستحيلات فيكذب الحكم باللزوم الكلية والجزئية صفة
المعلوم وقيل صفة العلم ان فسر التكثر بالصدق على كثيرين كما هو الظاهر
فليست الكلية صفة العلم حقيقة فان العلم عبارة عن الشئ من حيث القيام
بالذهن ولا شك ان الشئ من هذه الجهة ليس بمحمول على الكثيرين في الخارج
بل المحمول مرتبة المعلوم اعني الطبيعة من حيث هي فيكون هي المتصفة بها وان فسر

Marfat.com

بالمطابقة بالمعنى الاعم الشامل للصدق والكشف اعنى ما يكون صادقا اعلى كثيرين
او كاشفا فهى صفة للمعلوم والعلم كليهما بالذات فان الاول والثانى
للثانى بالذات وان فسر بالثانى اعنى الكشف فقط فليست صفة الا للثانى اعنى
العلم فان الكاشف بالفعل بالذات حقيقة هو مرتبة العلم اعنى الشئ من حيث
القيام بالذهن كما هو الظاهر بالتامل وان وهم فى بادى الرأى ان
القيام يجعل المعلوم كاشفا للكثيرين وهذا الاحتمال لا خير هو ولا بعده كما
هو الظاهر لمن تتبع فى المقن وحينئذ يظهر خفاء ما فى الحاشية المتعلقة على
قوله صفة العلم وذلك بذهب الاوائل وهو الحق بحسب دقيق النظر وان كان
جلى النظر يحكم بالاول فان التشخص الذى عليه مدار الجزئية انما هو بحسب
نحو من الادراك هو الاحساس لا التعقل وهذا تاويل ما اشتهر بين الحكماء من
نفى علم الواجب تعالى بالجزئيات على الوجه الجزئى فافهم انتهى وحاصل
ما فى الحاشية ان التفاوت بين الكلى والجزئى انما يكون بالعلم فاذا علمنا
الانسان بالعقل فهو فى هذه المرتبة كلى واذا عرفنا بالحس فهو جزئى
فالعلم هو المناط للكلية والجزئية فهو المتصف بهما وقد عرفت ما فيه مع
ان المناط للشئ لا يلزم ان يكون متصفا به حقيقة فحينئذ يجوز ان يكون
المعلوم فى مرتبة التعقل متصفا بالكلية وهو فى مرتبة الاحساس يكون
متصفا بالجزئية فالظاهر ان المتصف بالكلية والجزئية مرتبة المعلوم

Marfat.com

فافهم وسياتي ايضا بعض تفصيله والجزئي لا يكون كاسبا ولا ملتسبا
دليل الاول عموما في الجزئيات ان الجزئي سواء كان ماديا او مجردا لا يحمل
على الجزئي الاخر كذلك للتباين وعدم الاتحاد في الوجود فلا يكون
كاسبا له وكذا لا يكون كاسبا للكلي فان الاخص لا ينتقل منه الى الاعم
وفيه ما فيه وخصوصا في الماديات ان الحس لا يفيد الحس فلا يفيد
الجزئي المادي وهو الحق وكذا الحس لا يفيد التعقل فلا يفيد الكلي
والجزئي المجرد وفيه ايضا مساغ المنع ودليل الثاني ان الكلي متساوي
النسبة الى الجزئي فلا يكون مرجحا فلا يكون علة فلا يكون كاسبا والجزئي
مباين للجزئي وفيه ما مر سابقا ان الحمل لا يلزم في كاسب التصور والحق
ان الكسب المعتبر لا يكون الا في الكليات فالنفي راجع الى اعتبار المعتبر
في حقيقة الكلام وقد يقال لكل مندرج تحت كلي اخر ويختص بالاضافي
كالاول بالحقيقي عدل عن لفظ الاخص تحت الاعم ليشمل المساوي
فان المراد بالمندرج ما يكون موضوعا للقضية الكلية المعتبرة عندهم
فلا ينتقض بالاعم فانه لا يكون فردا معتبرا فان قلت ان الشيخ اعتبر
فيها الافراد الشخصية والنوعية وهي اخص قلت بعضهم بل اكثرهم
اعتبروا المساوي فاللفظ المذكور في المتن اولى لشموله هذا المذهب ايضا

Marfat.com

بيان النسب الاربع والنقيض والمعاني الثلثة له

الكليان ان تصادقا كليا فمتساويان والا تفارقا فان كان كليا فمتباينان
مرجع التساوي الى موجبتين كليتين كما ان مرجع التباين الكلي الى سالبتين
كليتين وليس المراد من التصادق والتفارق مايكون بحسب الحمل الاولي والا
يدخل التساوي مثلا في حد التباين الكلي بل المراد مايكون بحسب الحمل
المتعارف الذاتي والعرضي ففي صورة التصادق يعتبر الاطلاق العام كما في
صورة التباين يعتبر الدوام وحينئذ يكون النائم والمستيقظ داخلا في حد
التساوي دون التباين وان كان جزئيا فاما من الجانبين فاعم واخص من
وجه او من جانب واحد فقط فاعم واخص مطلقا ومرجع العموم من وجه الى
سالبتين جزئيتين دائمتين وموجبة جزئية ومرجع العموم مطلقا الى موجبة
كلية مطلقة عامة وسالبة جزئية دائمة وينتقض بالحيوان والجنس فانه
ليس كل حيوان جنسا مع ان الاول خاص من الثاني والجواب ان المعتبر في
نسبة التصادق بين الكليات ان يكون افراد احدهما افراد اللآخر وليس افراد
الحيوان افراد الجنس وكذا العكس واعلم ان نقيض كل شئ رفعه
واعلم ان للنقيض ثلثة معان الاول بمعنى الرفع فقط وبهذا المعنى

لا يكون[1] التناقض من النسب المتكررة ولا يكون[2] لكل مفهوم نقيض على مذهب التحقيق وهو ان السلب لا يضاف حقيقة[3] الا الى الوجود الا[4] ان يراد من الرفع اعم من الرفع الصريحي والضمني فالمرفوع[5] ايضا رفع للرفع ضمنا وحينئذ يكون التناقض من النسب المتكررة ويكون لكل شئ نقيض والثاني اعم[6] من الرفع والمرفوع وحينئذ يكون التناقض من النسب المتكررة وهو ظاهر ويكون لكل شئ نقيض فان السلب لا بد له من مسلوب[7] وما وراءه[8] لا بد من سلب بمعنى انه لا بد له من صحة اسناد السلب اليه وفيه[9] ان السلب المطلق من غير اضافته الى الوجود او امر آخر غيره ليس[10] له مسلوب ولا يتعلق به[11] السلب بناء على ان السلب لا يضاف حقيقة الا الى الوجود وكذا[12] في السلب الماخوذ مع قيد عدم المسلوب والثالث بمعنى لا يجتمع[13] ولا يرتفع وبهذا المعنى لا بد ان يكون التناقض من النسب المتكررة ويكون لكل شئ نقيض فان السلب لا يجتمع مع المسلوب[14] ولا يرتفع معه ولكل شئ سوى السلب البسيط تعلق به ثم النقيض بالمعنى[15] الاول الصريحي لا يتعدد فان الرفع لكل شئ واحد وكذا بالمعنى الثاني بناء على التحقيق بان الرفع لا ينسب[16] الا الى الوجود وبالمعنى الثالث يتعدد فان اللوازم المتساوية للرفع[17] لا تجتمع مع المرفوع وكذا العكس[18] وبهذا التحقيق اندفعت الشبهة[19] المشهورة بان نقيض السلب الوجود وسلب السلب فقد تعدد النقيض لشئ واحد فان[20] الاستحالة في الاول وكذا في الثاني بناء على التحقيق[21] المذكور وهي[22] ليست[23] بلازمة واللازم ههنا بالمعنى[24] الثالث وهو غير مستحيل لما مر بل[25] سلب السلب لا يكون نقيضا للسلب بالمعنى الثالث ايضا فانهما[26] يجتمعان عند[27] عدم الموضوع ثم يشكل باللوازم المساوية للمسلوب فيجاب بالتزام التعدد

---

[1] قوله لا يكون التناقض من النسب المتكررة فانه لا يعقل بدون تعقل الشئ رفعا لا يعقل فيكون التناقض بالرفع فقط وبالعكس فيكون التناقض من النسب المتكررة وان يعم النقيض

[2] قوله ولا يكون لكل مفهوم نقيض فان مفهوم الشئ والشيء والشيئية والشيئ والذات والحقيقة والماهية والهوية والوجود والتشخص والتعين والتحصل والعينية والانية والمائية والكيفية والكمية والوحدة والكثرة والقوة والفعل والامكان والوجوب والامتناع والجوهر والعرض والكلي والجزئي والكل والجزء والمادة والصورة والجسم والجسمية والنامي والحساس والحيوان والانسان والناطق والفرس والفرسية والحجر والحجرية والشجر والشجرية والسواد والبياض والحمرة والخضرة والصفرة والحلاوة والمرارة والحموضة والملوحة والطعم والرائحة والحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة والثقل والخفة والطول والقصر والعرض والعمق والسطح والخط والنقطة والزمان والمكان والمتى والوضع والجهة والاضافة والاين والفوق والتحت والقبل والبعد والكل والجزء والشرط والمشروط والعلة والمعلول والاول والآخر والمعية والتقدم والتأخر والحركة والسكون والكم والكيف والاضافة والمتى والوضع والجدة والفعل والانفعال والملك والاين والفوق والتحت والقبل والبعد والكل والجزء والشرط والمشروط والعلة والمعلول والاول والآخر والمعية والتقدم والتأخر والحركة والسكون والكم والكيف والاضافة والمتى والوضع والجدة والفعل والانفعال والملك

[3] قوله حقيقة احتراز عما يضاف الى الوجود مجازا كالعدم والامتناع والعلة والمعلول والشرط والمشروط والمتقدم والمتأخر والمعية والاول والآخر والحركة والسكون والكم والكيف والاضافة والمتى والوضع والجدة والفعل والانفعال والملك

[4] قوله الا ان يراد اي الا ان يراد بالرفع ما يعم الرفع الضمني فان السلب لا يضاف حقيقة الا الى الوجود

[5] قوله فالمرفوع ايضا رفع للرفع ضمنا لان رفع الرفع ضمنا يستلزم الوضع ضمنا

[6] قوله اعم من الرفع والمرفوع لان الرفع لا يكون الا لشئ والمرفوع قد يكون لا لشئ

[7] قوله لا بد له من مسلوب اي من شئ يضاف اليه السلب بالمعنى الاول ليس بلازم فانه يضاف الى الوجود والى السلب بالمعنى الثاني فان السلب المطلق يرفع والارفع فليس بنقيض

[8] قوله وما وراءه اي كالسلب المطلق

[9] قوله وفيه اي بالسلب المطلق

[10] قوله ليس له اي بالسلب المطلق

[11] قوله به اي بالسلب المطلق

[12] قوله وكذا في السلب الماخوذ الخ فانه ليس لهذا السلب مسلوب والا اجتمع النقيضان اي السلب والايجاب وليس لسلب بناء على ان الرفع لا يجتمع ولا يرتفع فلا نقيض

[13] قوله لا يجتمع اي مع ما يرفعه نقيض الرفع

[14] قوله مع المسلوب اي مع ما يرفعه نقيض السلب المطلق

[15] قوله بالمعنى الاول اي الرفع

[16] قوله لا ينسب اي بالسلب المطلق

[17] قوله للرفع اي للرفع فليس بنقيض

[18] قوله وكذا العكس اي ما يرفعه نقيض الرفع ولا يرتفع

[19] قوله الشبهة المشهورة بان نقيض السلب الوجود وسلب السلب فقد تعدد النقيض لشئ واحد

[20] قوله فان الاستحالة اي استحالة اجتماع النقيضين

[21] قوله على التحقيق اي كما ان ليس بنقيض بالمعنى الثاني ايضا

[22] قوله وهي اي اللوازم المساوية للرفع

[23] قوله ليست اي اللوازم المساوية للرفع بلازمة فانه على التحقيق المذكور لا يضاف الى السلب

[24] قوله بالمعنى الثالث اي الرفع

[25] قوله بل سلب السلب لا يكون نقيضا للسلب بالمعنى الثالث فان الرفع لا يجتمع مع المرفوع

[26] قوله فانهما اي السلب وسلب السلب

[27] قوله عند عدم اي عدم الموضوع

[28] قوله بيان ان على اي معنى من الثلاثة لكل شئ نقيضا

[29] قوله لا يضاف اي كما ان ليس بنقيض بالمعنى الاول والثاني لا يضاف الى الوجود

[30] قوله مسلوب اي السلب المطلق

[31] قوله والا اي وان لم يكن مسلوب السلب المطلق رفعا

[32] قوله التزام التعدد اي في السلب

[33] قوله متعلق اي السلب

[34] قوله وكذا في السلب المطلق

[35] قوله بالمعنى الاول اي الرفع

[36] قوله لازم اي للوجود

[37] قوله لان الثالث لا يجتمع مع ما يرفعه نقيض الرفع

[38] قوله فانهما اي كما ان ليس بنقيض

[39] قوله عند عدم

[40] قوله لا يضاف اي كما ان ليس

[41] قوله فان اي

[42] قوله لم يشكل

[43] قوله والجواب

[44] قوله لا يرتفع

[45] قوله لا يضاف

[46] قوله لا يرتفع

[47] قوله لا يضاف

[48] قوله لا يرتفع

[49] قوله لا يضاف

[50] قوله لا يرتفع

[51] قوله لا يضاف

[52] قوله لا يرتفع

[53] قوله لا يضاف

ثم النقيض قد يكون فرداً لما هو نقيض له كعدم ما وعدم عدم ما ولا
استحالة فيه كالمفهوم واللامفهوم ومن المحققين من زعم التنافي
واستخلص بان العدم المضاف الى العدم من حيث انه مضاف مع
قطع النظر عن خصوصية المضاف اليه فرد من العدم ومن جهة لحاظ
خصوصية المضاف اليه نقيض له فقد وهم فان خصوصية المضاف اليه
تؤكد الفردية ثم ينشأ ههنا اشكال قوي آخر وهو ان العدم المضاف الى العدم
بالمعنى المذكور اي عدم ما اي عدم كان اذا صدق على شئ صدق نقيضه
اعني ما يضاف اليه لان المضاف فرد من المضاف اليه وكل ما صدق
عليه الفرد صدق المطلق فيلزم اجتماع النقيضين المستحيل وتيمم الحل
ان صدق عدم عدم ما من جهة العموم على شئ من المستحيلات فيجوز
ان يستلزم امراً مستحيلاً وهو اجتماع النقيضين ولك ان تقول لا يلزم
من صدق المضاف صدق نقيضه فان نقيضه على التحقيق وجود عدم ما
لا نفسه ولا يلزم من صدق عدم عدم ما صدق وجود عدم ما فان الموضوع
حينئذ يجوز ان يكون من المعدومات فلم يحمل عليه وجود عدم ما
فتامل فنقيضا المتساويين كقولنا الانسان والناطق متساويان
والا اي وان لم يتساويا فتفارقا اي يصدق احدهما كاللاانسان
على شئ ولم يصدق عليه الآخر كاللاناطق بل يصدق الناطق فيلزم
صدق احد المتساويين بدون الآخر هف وههنا شك قوي وهو ان
نقيض التصادق رفعه لا صدق التفارق وربما يكون نقيض

اندفاع الشبهة بتحقيق ان الرفع لا ينسب الا الى الوجود

بيان الشك في نقيض التصادق والجواب عن الشك المذكور

المتساويين مما لا فرد له في نفس الامر كنقائض المفهومات الشاملة
فيصدق الاول دون الثاني حاصل الشك ان المستدل خلط بين
رفع التصادق والتفارق مع ثبوت التفارق بينهما فان الاول سلبي
محض والثاني وجودي من وجه وسلبي من وجه آخر فالاول لا يستدعي
وجود الموضوع والثاني يستدعيه ولما كان الدليل قياسا استثنائيا
مثبتا للمطلوب بابطال نقيضه ونقيضه الاول دون الثاني فلا يثبت
المطلوب بابطال الثاني وتقرير الاشكال بهذا الطريق اولى مما قرره بعض
المحققين كالسيد الشريف وغيره فانه ناظر الى محل الدليل صراحة
ولنقض المدعى ضمنا وتقرير غيرهم الى الثاني فقط وقد اجيب عن هذا
الاشكال باخذ القضية حقيقية فحينئذ يستلزم رفع التصادق صدق
التفارق مطلقا في الامور الخاصة والعامة كليهما ويصدق قولنا اللاشئ
لا ممكن وبالعكس فان الموضوع وان لم يكن موجودا في نفس الامر لكن له
وجودا فرضيا وهو يكفي لاخذ القضية حقيقية ويرده ما اورده الماتن
في رد قولهم ان شريك الباري تعالى ممتنع قضية حقيقية وهو انه
يلزم زيادة الصفة على الموصوف فان الافراد الفرضية للاشئ ليست بموجودة
في نفس الامر فلو فرضنا القضية المذكورة موجبة يلزم ثبوت صفتها
اعني الامكان في نفس الامر فان المعتبر في العقد الحملي المطلق ثبوت المحمول
للموضوع فيهما وفيه ان المعتبر في الحقيقية ثبوت المحمول للموضوع
بحسب الوجود الفرضي دون النفس الامري مطلقا اقول وبالله
التوفيق ان قلت ان من المفهومات العامة مفهوم الوجود بحيث
يشمل الوجود الفرضي والنفس الامري وكذلك مفهوم الممكن بحيث
يشمل الامكان النفس الامري والفرضي ونقيضاهما اللاموجود واللاممكن

م ايراد نقض على الجواب باخذ القضية حقيقية والجواب عنه

لا ينعقد بينهما ربط حملي ايجابي فانه يستدعي وجود الموضوع امتا
بحسب نفس الامر او بحسب الفرض وليس للموضوع وجود فرضي ههنا
لا في نفس الامر فيكذب الايجاب مطلقا قلت يمكن الربط الايجابي
بينهما على طور الحقيقية ويكون للموضوع وجود فرضي بالفعل وسلب
الوجود الفرضي بحسب الفرض فيكون الحكم الايجابي بينهما بالفعل
وهو المطلوب وما افاده الماتن في رد قولهم ان شريك الباري تعالى
ممتنع قضية حقيقية فسيأتي تحقيقه بوجه ادق بحيث لا يضر

هذا المقام وما قيل ان صدق السلب على شئ لا يقتضي وجوده
فحينئذ رفع التصادق يستلزم التفارق هذا القائل قصد الجواب
عن الشك المذكور بان نقيض المتساويين يكون امرا عدميا فان
النقيض عبارة عن الرفع وهو امر عدمي فينعقد منهما القضية
الموجبة السالبة المحمول وهي لا تقتضي وجود الموضوع فانها في
المعنى مساوية للسالبة فالمفهومات الشاملة ينعقد من نقايضها
الموجبة السالبة المحمول وهي لا تستدعي وجود الموضوع فحينئذ رفع
التصادق يستلزم التفارق فبعد تسليمه انما يتم اذا كانت تلك المفهومات
وجودية كالشئ والممكن واما اذا كانت سلبية كلا شريك الباري
ولا اجتماع النقيضين فلا مساغ لذلك فيه اشارة الى جوابين مبنيين
على التحقيقين الاول ان الرابط الايجابي يستدعي وجود الموضوع
مطلقا سواء كان المحمول سلبيا او ايجابيا وعليه بنى المصنف الجواب
الاول بان قول القائل المذكور ان سالبة المحمول لا تستدعي وجود
الموضوع في حيز المنع بل البطلان واشار اليه بقوله فبعد تسليمه
والتحقيق الثاني ان السلب لا يضاف حقيقة الا الى الوجود وعليه

بنى الجواب الثانى بان مطلوب القائل انما يتم لو كانت[1] المفهومات وجودية
فحينئذ يكون نقائضها[2] سلبية ينعقد[3] منها السالبة المحمول واما اذا كانت
سلبية[4] كلا شريك البارى ولا اجتماع النقيضين فلا يتم جواب القائل فان
نقائضها حينئذ تكون[5] وجودية كشريك البارى واجتماع النقيضين ولا تكون[6]
سلبية كلا لا شريك البارى ولا اجتماع النقيضين فان سلب السلب انما
يكون نقيضا لوجود السلب لا نفسه بناء على التحقيق[7] المذكور فلا مساغ
لذلك الجواب **اقول** فان قلت ان التساوى هو التصادق لا تصادق
بين سلبين بسيطين بل بين وجوديهما وان كان ذلك الوجود رابطيا
فلا شريك البارى ولا اجتماع النقيضين انما يتصور التساوى بينهما باعتبار
صدق كل واحد منهما على الآخر وفى هذا الاعتبار يكون ماخوذا مع[8] الوجود
فيكون نقيضاهما[9] سلبيهما[10] صراحة دون مسلوبيهما اعنى شريك البارى
واجتماع النقيضين فان وجود[11] السلب والمسلوب[12] مرتفعان عند عدم
الموضوع فلا يكون[13] بينهما تناقض قلت[14] ان التساوى وكذا سائر النسب انما
يعتبر فى نفس المفهومات سواء[15] كانت ايجابية او سلبية والتصادق نسبة
بينهما[16] لا يعتبر فى نفس مفهوم المتساويين[17] والا[18] لم يكن نقيضا المتساويين
متساويين فان[19] السلب من حيث اعتبار الوجود لم يكن نقيضا للمسلوب
من حيث هو ومن حيث الصدق فالانسان والناطق بينهما مساواة وبين

---

[1] قوله لو كانت المفهومات وجودية فحينئذ يكون نقائضها سلبية ينعقد منها السالبة المحمول اى لانه حينئذ يصح ان يقال الانسان ليس بفرس ولا بحجر ولا بشجر ولا بانسان اللانه ليس بفرس ولا بحجر ولا بشجر ولا بانسان

[2] قوله نقائضها اى نقائض المفهومات

[3] قوله ينعقد منها السالبة المحمول اى لانه حينئذ يصح ان يقال الانسان ليس بفرس ولا بحجر ولا بشجر ولا بانسان اللانه ليس بفرس ولا بحجر ولا بشجر ولا بانسان

[4] قوله واما اذا كانت سلبية كلا شريك البارى ولا اجتماع النقيضين فلا يتم جواب القائل فان نقائضها حينئذ تكون وجودية كشريك البارى واجتماع النقيضين ولا تكون سلبية كلا لا شريك البارى ولا اجتماع النقيضين فان سلب السلب انما يكون نقيضا لوجود السلب لا نفسه بناء على التحقيق المذكور فلا مساغ لذلك الجواب اقول فان قلت ان التساوى هو التصادق لا تصادق بين سلبين بسيطين بل بين وجوديهما وان كان ذلك الوجود رابطيا فلا شريك البارى ولا اجتماع النقيضين انما يتصور التساوى بينهما باعتبار صدق كل واحد منهما على الآخر وفى هذا الاعتبار يكون ماخوذا مع الوجود فيكون نقيضاهما سلبيهما صراحة دون مسلوبيهما اعنى شريك البارى واجتماع النقيضين فان وجود السلب والمسلوب مرتفعان عند عدم الموضوع فلا يكون بينهما تناقض قلت ان التساوى وكذا سائر النسب انما يعتبر فى نفس المفهومات سواء كانت ايجابية او سلبية والتصادق نسبة بينهما لا يعتبر فى نفس مفهوم المتساويين والا لم يكن نقيضا المتساويين متساويين فان السلب من حيث اعتبار الوجود لم يكن نقيضا للمسلوب من حيث هو ومن حيث الصدق فالانسان والناطق بينهما مساواة وبين

[5] قوله تكون وجودية كشريك البارى واجتماع النقيضين

[6] قوله ولا تكون سلبية كلا لا شريك البارى ولا اجتماع النقيضين

[7] قوله على التحقيق المذكور

[8] قوله ماخوذا مع الوجود اى فى ضمن الوجود

[9] قوله فيكون نقيضاهما اى نقيضا شريك البارى واجتماع النقيضين

[10] قوله سلبيهما صراحة اى لا شريك البارى ولا اجتماع النقيضين

[11] قوله وجود السلب اى لا شريك البارى واجتماع النقيضين

[12] قوله والمسلوب اى شريك البارى واجتماع النقيضين

[13] قوله فلا يكون بينهما تناقض اى بين السلب الماخوذ مع الوجود والمسلوب كذلك

[14] قوله قلت ان التساوى وكذا سائر النسب انما يعتبر فى نفس المفهومات سواء كانت ايجابية او سلبية والتصادق نسبة بينهما لا يعتبر فى نفس مفهوم المتساويين والا لم يكن نقيضا المتساويين متساويين فان السلب من حيث اعتبار الوجود لم يكن نقيضا للمسلوب من حيث هو ومن حيث الصدق فالانسان والناطق بينهما مساواة وبين

[15] قوله سواء كانت ايجابية اى كالانسان والناطق او سلبية اى كلا لا شريك البارى ولا اجتماع النقيضين

[16] قوله بينهما اى بين السلبين الماخوذ مع الوجود

[17] قوله المتساويين اى كالانسان والناطق

[18] قوله والا اى وان اعتبر التصادق

[19] قوله فان السلب من حيث اعتبار الوجود لم يكن نقيضا للمسلوب من حيث هو اى فى نفس مفهوم المتساويين

[20] قوله ومن حيث الصدق اى التصادق

[21] قوله والناطق اى بالحمل

[22] قوله متساويين اى فى نفس مفهوم المتساويين

[23] قوله والا لم يكن نقيضا المتساويين متساويين اى وان اعتبر التصادق

[24] قوله فان السلب من حيث اعتبار الوجود اى فى نفس مفهوم المتساويين

[25] قوله لم يكن نقيضا للمسلوب من حيث هو اى فى نفس مفهوم المتساويين

[26] قوله ومن حيث الصدق اى التصادق

[27] قوله فالانسان والناطق اى بالحمل

[28] قوله بينهما مساواة اى فى نفس مفهوم المتساويين

[29] قوله وبين الوجود اى فى نفس مفهوم المتساويين

[30] قوله فالانسان والناطق اى بالحمل

[31] قوله بينهما مساواة اى فى نفس مفهوم المتساويين

[32] قوله وبين الوجود اى فى نفس مفهوم المتساويين

[33] قوله فالانسان والناطق اى بالحمل

[34] قوله بينهما مساواة اى فى نفس مفهوم المتساويين

[35] قوله وبين الوجود اى فى نفس مفهوم المتساويين

نقيضيهما اعنى سلب الانسان والناطق الذى هو سلب بسيط ليس
مساواة لعدم التصادق لما مر وان اعتبر من حيث الوجود الرابطى
فهو ليس بنقيض للمتساوى وبالجملة ان لنقيض المفهومات السلبية التى اعتبر
التساوى بينهما انما يكون مفهومات وجودية دون السلبية فلا مساغ
لذلك الجواب ثم اقول لا شك ان المسلوب نقيض للسلب ايضا بالمعنيين
الاخيرين المذكورين انقابل بالمعانى الثلثة المذكورة اذا اخذ الرفع اعم
من الصريحى والضمنى وقد عرفت ان لا مضايقة فى تعدد النقيض والظاهر
من قولهم نقيضا المتساويين متساويان الايجاب الكلى فلا مساغ لذلك
الجواب ايضا اللهم الا ان يتكلف ويتخصص نقيض بالرفع الصريحى فتامل
فى هذا التحقيق وانظمه فى سلك الفكر الدقيق فالجواب الا بتخصيص
الدعوى بغير نقائض تلك المفهومات هذا قد عرفت ان له جوابا بغير
التزام هذا التكلف بالتزام القضية حقيقية وقد عرفت تحقيقه ونقيض
الاعم والاخص مطلقا بالعكس فان انتفاء العام يلزم انتفاء الخاص لا عكس
تحقيقا لمعنى العموم فكلما تحقق نقيض العام تحقق نقيض الخاص فان تحقق
الملزوم يستلزم تحقق اللازم وليس كلما تحقق نقيض الخاص تحقق نقيض
العام فيلزم كون نقيض الاخص اعم من نقيض الاعم وهو المطلوب

جواب المصنف عن الشك بتخصيص الدعوى

قوله فيلزم الخ تفريع على قوله وليس الخ + + +

وشكك بان لا اجتماع النقيضين اعم من الانسان معان بين نقيضيهما
تبيانا اما وجه كون لا اجتماع النقيضين اعم من الانسان فظاهر لصدقه
عليه وعلى غيره واما وجه التباين بين نقيضيهما فهو ان اجتماع النقيضين
لاستحالته يستحيل صدق شئ عليه وصدقه على شئ فان الصدق يستلزم
الوجود ويمكن جوابه باخذ القضية حقيقية وقد سبق لى فى اوان التحرير
وجه حسن فى دفع كون القضية حقيقية ويقتضى تمهيد مقدمة وهى
ان كل مفهوم فى نفس الامر لا يخلو اعن النقيضين والا لارتفع النقيضين
ارتفاع النقيضين فيهما وهو مستحيل بالضرورة فاجتماع النقيضين
مفهوم من المفهومات فهو فى نفس الامر اما انسان او ليس بانسان
والاول باطل بالضرورة والثانى اما ان يوخذ على طريق السلب البسيط
او العدول والثانى باطل فان ثبوت الصفة لشئ فى نفس الامر يقتضى
وجودة فيها ضرورة اقتضاء اتصاف الشئ بالشئ فى ظرف وجود
الموصوف فيه والاول يفضى الى ان لا يثبت العموم بين نقيضيهما فانه
عبارة عن التصادق ولو جزئيا من احد الطرفين الا ان يقال مرادهم
من اثبات العموم بين نقيضيهما اثباته فى الجملة ولا شك ان
النقيضين يصدق بينهما التصادق على طريق الفرض ومن نفس الامر
وهو حاصل وايضا الممكن العام عام من الممكن الخاص فكل لا ممكن عام
لا ممكن خاص وكل لا ممكن خاص اما واجب او ممتنع وكلاهما ممكن عام

قال وشكك بعض فضلاء الروس
اى نقيض اجتماع النقيضين والانسان مع انهما
وعلى غير تقدير ان يصدق اجتماع النقيضين
اى الصدق لا اجتماع النقيضين والانسان
فكيف يكون لا اجتماع النقيضين
وقد اثبتنا لا اجتماع النقيضين
عليه الانسان ولا يحمل عليه
والانسان صديق

ولا يخفى ان بين اجتماع
النقيضين والانسان لبس العموم
من التفارق من
كل من
الجانبين فلا بين
النقيضين بدون الآخر واجتماع
كان الاول للوصف على تقدير
مع ان بين نقيضيهما لبس العموم
والخصوص فقد يصدق قولنا
جوابا اى جواز ان الانسان وغيره
بان قدر اجتماع النقيضين و
يصدق لا اجتماع النقيضين
النقيضين اى نقيض
معا والا لزم اجتماع النقيضين
شك على قلة عامة
نقيض الاعم والاخص مطلقا
وجوابه من الشر

فكل لاممكن عام ممكن عام وقد قيل في الجواب بمنع بطلان النتيجة بناء
على تجويزهم في احد النقيضين على الآخر كالمفهوم والمفهوم فان الثاني
محمول على الاول ولا تناقض فان هذا الحمل حمل عرضي وحمل اللامفهوم على نفسه
حمل اولي ويشترط في التناقض اتحاد محوا الحمل كما سيأتي في المتن اقول
يلزم الضرب المستحيل وهو صدق النقيضين على شيء واحد من جهة
واحدة بحمل واحد فان صدق الوصف العنواني على افراده ضروري
ومن افراد اللاممكن العام ما يصدق عليه مفهومه بالحمل العرضي فكيف
يحمل عليه نقيضه اعني الممكن بهذا الحمل ولم يفرق القائل بين المفهوم
والافراد فان مفهوم اللامفهوم يصدق عليه المفهوم بالضرورة في نفس
الامر واما افراده فلا يصدق عليه المفهوم في نفس الامر كذلك مفهوم
اللاممكن يصدق عليه الممكن في نفس الامر بالضرورة ولا يصدق على افراده
الفرضية مفهوم الممكن العام في نفس الامر ثم اقول ان الافراد الفرضية
للاممكن العام مستحيل الوجود في نفس الامر فبعد فرض وقوعه يجوز ان
يستلزم صدق النقيضين في نفس الامر بناء على استلزام المحال للمحال
فيصح النتيجة على طريق الحقيقية فان قلت لا نسلم استلزام كل محال
محالا كما قال بعض المحققين ان هذا ليس عاما بل اذا كان بينهما علاقة
قلت ان العلاقة مسلمة ههنا وهي علاقة اللزوم فانا نعلم بالضرورة ان
كل ما فرض خروجه من عالم العدم الى عالم الوجود فهو ممكن عام بان
لا يكون احد طرفيه ضروريا بعد فرضه في نفس الامر كما يستلزم ارتفاع
النقيضين بعد فرضه في الواقع لاجتماع النقيضين فيه فكما يصدق القضية
حقيقية في نفس الامر بان ارتفاع النقيضين بعد فرض وقوعه مستلزم
لاجتماعهما كذلك كل لاممكن عام بعد فرض وقوعه في عالم نفس الامر يكون

---

١ قال فكل ما لا ممكن عام ٢ اي لان اللاممكن العام ينقض اللاممكن الخاص ٣ فيكون اخص من اللاممكن الخاص فينقض ٤ فيصدق كل ٥ الخاص فيكون اعم فيصدق كل ٦ لاممكن عام لاممكن خاص وهو ظاهر ٧ الصغرى والكبرى قولنا كل لاممكن ٨ خاص لا ما واجب ان كان الوجود فقط ٩ ضروريا فقيض ان كان العدم فقط ١٠ ضروريا فقيض من الشكل الاول قولنا ١١ كل لاممكن عام لا ما واجب او ممتنع وبيان ١٢ هذا القول صغرى وبقية كبرى ١٣ وهو قولنا كل ما لا ممكن عام فنقيض كل ١٤ لاممكن عام ممكن عام وهذا ابطله والدليل ١٥ على الكبرى ان نقيضه ان الواجب لكون ١٦ وجوده ضروريا فقيض وهو الممتنع ١٧ ضروريا فقيض وهو الواجب لكون ١٨ وجوده ضروريا فقيض وهو الممتنع فيكون عدم ١٩ كل واحد منهما في ضمن كل واحد من الاخر ٢٠ وقيل القائل القاضي ٢١ النتيجة وهو قولنا كل لاممكن عام ممكن ٢٢ عام ٢٣ قوله صدق احد الجزئي ٢٤ مواطاة فيما يحمل العرضي ٢٥ قوله فان ٢٦ اي المفهوم ٢٧ قوله على الاول ٢٨ قوله ولا تناقض ٢٩ اي لان رفع ما يتوهم من ان ٣٠ قوله على الاول ٣١ قوله ولا تناقض ٣٢ قوله ولم يفرق ٣٣ قوله ولم يفرق ٣٤ قوله ولم يفرق ٣٥ قوله ولم يفرق

شك اخر على القاعدة ورد من الشارح الجواب القاضي

Marfat.com

ممكنا عاما وان كان لا ممكنا عاما بالنظر الى ذاته كما ان ارتفاع النقيضين كذلك
وحينئذ يتيسر لك منع كلية الكبرى وهى ان كل لا ممكن خاص اما واجب او ممتنع
فان من الافراد الفرضية للا ممكن الخاص ما لا يكون داخلا تحت الممكن العام
فكيف يكون تلك الافراد واجبة او ممتنعة فان انتفاء العام لا يستلزم انتفاء
الخاص والجواب ما مر من التخصيص بغير نقائض المفهومات الشاملة فالعموم
والخصوص مطلقا بين نقيض الاعم والاخص كذلك انما يكون فى ما سوى
المفهومات الشاملة وحينئذ لا يلزم ان يكون بين اجتماع النقيضين واللا انسان
عموما مطلقا فلا يلزم الاستحالة فى الشك الاول وكذلك يمنع الصغرى
فى الشك الثانى وهى قولنا كل لا ممكن عام لا ممكن خاص فانه بناء على
القاعدة والممكن العام والخاص من المفهومات الشاملة والقاعدة مخصصة
بما وراءها وبين نقيض الاعم والاخص من وجه تباين جزئى كالمتباينين لان
بين العينين تفارقا فحيث يصدق عين احدهما يصدق نقيض الاخر
والحاصل انه لما كان عين كل واحد من المتباينين مفارقا عن الاخر بالكلية
وعين الاعم والاخص من وجه مفارقا فى الجملة يصدق نقيض كل واحد
منهما مع عين الاخر ضرورة بطلان ارتفاع النقيضين فتفارق نقيض
كل واحد منهما نقيض الاخر فى الجملة ضرورة بطلان اجتماع النقيضين هو
التباين الجزئى وهو قد يتحقق فى ضمن التباين الكلى اما فى العموم و
الخصوص من وجه كاللا حجر واللا حيوان فان بينهما عموما وخصوصا من
وجه وبين نقيضيهما اعنى الحيوان والحجر تباين كلى واما فى التباين الكلى
فبينه بقوله واللا انسان واللا ناطق فان بينهما تباين كلى وبين نقيضيهما
اعنى اللا انسان والناطق ايضا تباين كلى وقد يتحقق فى ضمن العموم من وجه
اما فى الاول كاللا بيض واللا انسان فيهما وكذا بين نقيضيهما اعنى اللا بيض

* وتحقق اللا انسان بدون اللا ابيض فى الثوب الابيض واجتماعهما فى الفرس الاسود

Marfat.com

واللاانسان ايضا عموم وخصوص من وجه واما الثاني فبينه بقوله والحجر و
الحيوان فيهما تباين كلي وبين نقيضيهما اعني اللاحجر واللاحيوان عموم وخصوص
من وجه ففي هذه المواد الاربع صرح المصنف بذكر العينين وقصد تبيان
نقيضيهما المفهوم ضمنا وههنا سوال وجواب على طبق ما مر فان نقائض
المفهومات الشاملة بينها تباين كلي لعدم وجودها وبين تلك المفهومات
التي هي نقائض نقائضها يتحقق التساوي كاللاشئ واللاممكن وايضا قد يتحقق
بين نقيضي المتباينين عموم مطلقا كاجتماع النقيضين واللاانسان فيهما تباين
كلي وبين نقيضيهما اعني اللااجتماع النقيضين والانسان عموم مطلق
الكلي اما عين حقيقة الافراد المراد بالافراد الاشخاص دون ما هو المصطلح
عندهم اعني ما يكون التقييد والقيد كلاهما داخلين فيه فان الكل حينئذ
لا يكون تمام حقيقتها بل جزء منها ضرورة دخول التقييد والقيد فيها واما
الاشخاص فهي عبارة عندهم على التحقيق عن الماهية المعروضة للتشخصات
والعارض وتقييده يكونان خارجين ضرورة وانما الاعتبار في اللحاظ دون
الملحوظ فالماهية الكلية عين حقيقة الاشخاص وانما التغاير بينهما في اللحاظ
فقط من دون ان يدخل امر في احدهما دون الآخر وهذا القسم اشارة الى النوع
كما ان الفصل والجنس اشار اليهما بقوله او داخل فيها تمام المشترك بينها وبين
نوع آخر او لا فالاول الجنس والثاني الفصل ويقال لها ذاتيات نسبة الى الذات فالتغاير
بين المنسوب والمنسوب اليه في الاول بحسب اللحاظ والاعتبار فقط وفي الآخرين

اشارة الى النوع والجنس والفصل وتقال لها ذاتيات

بحسب الذات فان الجزء مغاير للكل بحسب الذات وربما يطلق الذاتي
بمعنى الداخل فيختص بالجنس والفصل دون النوع ويكون التغاير بين
المنتسبين بحسب الذات فيكون اللفظ على ظاهره او خارج يختص
بحقيقة نوعية او جنسية او غيرها سواء عم افرادها او لا او لا ويقال لهما
عرضيات فان العرضي هو الخارج المحمول وهذا يعم للخاصة باقسامها والعرض
العام باقسامه والجمهور على ان العرض غير العرضي وغير المحل حقيقة هذا هو
الحق بحسب الجلي من النظر ودقيقه اما الاول فهو ان النظر حاكم بان
محل السواد جسم مغاير لحقيقته حقيقة ولذا يزول الاول ويبقى الثاني
وحينئذ يظهر التفاوت حقيقة بين المحل والعرض اما العرضي فهو الخارج
المحمول بنفسه كالاسود مثلا فلا شك انه مفهوم انتزاعي لا يكون عين الجسم
والسواد الموجودين في الخارج واما الثاني فسيجئ بيانه في ذيل رد قول بعض
الافاضل القائل بالاتحاد بينهما حقيقة قال بعض الافاضل طبيعة العرض
لا بشرط شئ عرضي وبشرط شئ المحل وبشرط لا شئ العرض المقابل للجوهر
لابد اولا علينا من تحرير مقالته الفاسدة وسبب وقوعه في هذه الورطة
الظلماء ثم بيان فساده بوجه ادق اما الاول فهو ان هذا القائل يقول
بالاتحاد بين العرضي المأخوذ من العرض المقابل للجوهر وبين المحل
وكذا بينه وبين العرض ولا يتجه عليه ان العرضي قد يكون جوهرا كالحيوان
والناطق احدهما بالنسبة الى الآخر فكيف يتحد مع العرض اذ لا عرض

الاتحاد بین العرض والعرضی والمحل عند البعض خلافا للجمهور

هناك اصلا وعدم الانجاه لتخصيص الاتحاد بالعرض المخصوص ومنشا
هذا القول ان المرئی فی الجسم الاسود كالمداد مثلا شیء واحد هو
السواد المتجسم بنفسه فهو الاسود والسواد ومحله لاتغاير بين هذه
الامور اصلا بالنظر الى اطلاق الالفاظ الموضوعة لمعانيها وحملها
على شیء ففی المواد التی لايظهر التفاوت بعد تدقيق النظر بين العرض
والعرضی والمحل فيها تبقی هذه الامور على معانيها الاصلية المتحدة بحسب
الذات والمفهوم كالخط مثلا فانه طول وطويل ومحل للطول كالصورة
الجسمية فانها اتصال ومتصل ومحل للاتصال كالوجود بالنسبة
الى الباری تعالى على طريق الحكماء وغير ذلك وليس هذا اتحاد المصداق
فقط كما قال البعض بل اتحاد المفهوم فان المفهوم فی هذه الصورة
امر واحد فقط فالمفهوم فی الخط من لفظ الطول والطويل ومحل الطول
امر واحد فقط هو الشیء المنقسم فی جهة واحدة فقط وهو امر واحد فاتحدت
مفهومات هذه الثلثة ومصاديقها فی هذه المواد من حيث نفس مفهوماتها
لاتغاير بينها اصلا نعم فی بعض المواد قد يبقى احد هذه المفهومات
وينتفی الاخر كما فی السواد الزائل عن الجسم فيتوهم التغاير وليس كذلك
بل لايبقى محل السواد هناك فان محله المفهوم بحسب الحقيقة هو
السواد المتجسم لا الجسم بنفسه وهو قد زال بزوال السواد ولايكون
الاسود ايضا ثمه واما تخييل العقل محلية الجسم العاری من السواد له
فاشتباه بسبب المقارنة الواقعة بينهما بعد زوال هذه المفهومات وكثيرا
مايعرض الغلط للعقل فيعد المتحدات متغايرة وبالعكس الاترى ان القابل
بالذات للتجزی فی الجهات الثلث هو الجسم التعليمی فيعدهما متحدا ثم
اذا لاحظ العقل مقالات الاشراقيين النافين للجسم التعليمی القائلين

بالتجزية المذكورة فى نفس الجوهر المتصل ينقلب الاتحاد الى التغاير ثم اذا
لاحظ برهانا قويا على اثبات الجسم التعليمى يرجع الى الاتحاد وهذا غاية
المقال والمجال منا لتصحيح كلام ذلك القائل واما الثانى اعنى بيان
فساده فكما **اقول** ان المذكور كله تمويه محض فان تغاير المعانى للامور
الثلثة المذكورة ضرورى ثم مفهوم المشتق انتزاعى محض سواء قلنا
ببساطته او بتركيبه كما يشهد به الذهن الثاقب والباقيان فقد يوجدان
فى الخارج فكيف يتحد ذاته ومفهومه مع ذاتيهما ومفهومهما بل يكون
مغايرا لهما ثم قد يكون المبدأ انتزاعيا محضا والمحل موجودا خارجيا فكيف
الاتحاد بينهما ثم ان العرض والعرضى قد لا يكون من الحقائق المتاصلة
والمحل منها فكيف الاتحاد بينهما ثم العرض قد يكون من مقولات العرض
والمحل من مقولة الجوهر فكيف اتحاد الذات بينهما فضلا من اتحاد
المفهوم بينهما وما ذكر ان محل السواد هو السواد المتجسم بنفسه فهو
فاسد فان ذلك لا يتصور ظاهرا فى الكتابة والضحك فان محلهما
ليست الكتابة المتجسدة بجسد زيد مثلا والضحك المتجسد بجسده
كما لا يخفى لمن له ادنى تامل واما استشهد بالخط والاتصال والوجود
فتغاير المفهومات فى تلك المقامات ايضا ضرورى نعم يتحد مصداق
العرض والعرضى هناك وذلك لا ينافى مقصودنا واطلاق المحل هناك
على سبيل المجاز والتوسع وما قال بعض الافاضل فى وجه التاييد من
ان الحرارة اذا كانت قائمة بنفسها كانت حرارة وحارة والضوء اذا
كان قائما بنفسه كان ضوءا ومضيئا ففيه ان ذلك لا يدل على اتحاد
المفهوم وهو المقصود ههنا كما قال بعض المدققين **اقول** بل
لا اتحاد فى المصداق ايضا فان الحرارة حارة بمعنى محرقة والاحراق

بيان فساد القول باتحاد العرض والعرضى والمحل

تتمة قول القائل بالاتحاد بين العرض والعرضى والمحل

غير الحرارة وان الضوء مضئ بمعنى ان ثبت له الاضاءة وهى غير الضوء فلا يتحد العرضى والعرض فالاولى فى وجه التمسك ما قلنا فى الخط والاتصال والوجود وجوابه ما مر ثم اقول ان المراتب الثلث من الاطلاق والتجرد والخلط يجرى فى كل كلى فكما يجرى فى السواد يجرى فى الاسود وكذلك فى الجسم كما يشهد به الضرورة فالقول تخصيص التجرد فى السواد والاطلاق فى الاسود والخلط فى المحل الذى هو الجسم قول لا يميل اليه العقل السليم فاتقن هذا التحقيق لعلك لا تجده فى غير هذا التعليق وانظمه مع نظائره المذكورة فى الشرح فى سلك النظر والفكر ولذا

صح ان النسوة اربع والماء ذراع وجه الاستشهاد ان الاربع عرضى والذراع عرض فان المراد به المقدار المخصوص واذ قد اتحد كل واحد منهما فى المثال مع المحل فثبت اتحاد الكل اقول هذا فى غاية الضعف فان الاربع محمول على النسوة عرضى لها متحد معها بالعرض فليس لذاته اتحاد بالذات مع المحل فضلا عن اتحاد المفهوم اما الذراع بالمعنى المذكور فليس محمولا على الماء بل انما المحمول ذو ذراع فقدر لفظ ذو وعلى

ان الحمل لا يقتضى اتحاد الذات فضلا عن اتحاد المفهوم فتفكر ومن ثم

قال ان المشتق لا يدل على النسبة ولا على الموصوف لا عاما ولا خاصا

وهذا لان المشتق متحد مع المبدأ وهو حال قائم بالمحل لايدخل
فيه المحل ولا النسبة فلا يدخل فى المشتق ايضا لان حال المتحدين
بالذات فى البساطة والتركيب واحد بل معناه هو القدر الناعت
وحاصله الظاهر من سوق عبارته ان القدر الناعت هو مفهوم
المبدأ من حيث اخذه بلا شرط شئ فان كون المبدأ عرضيا ومحمولا
ومشتقا انما ياتى على مذهب القائل فى هذه المرتبة ولكن لايلايمه
قوله وهذا هو الحق فان المشار اليه للفظ هذا أما قول القائل فقد عرفت
سخافته وعدم حقيته وأما قوله بل معناه هو القدر الناعت الخ بالمعنى
الذى ذكرنا فهو مبنى على القول السابق والمبنى على الفاسد فاسد غير حقيق
بالتحقيق ويحتمل ان يكون كلمة بل فى قوله للاضراب ويكون المراد
بالقدر الناعت هو المعنى الانتزاعى البسيط المنتزع من الموصوف بسبب قيام
المبدأ به لايكون الموصوف والمبدأ داخلين فيه وهو الحق ويحتمل ان يكون
الاشارة فى قوله هذا اليه فقط وان كان سوق عبارته يأباه ويؤيده
ما قال ابن سينا وجود الاعراض فى انفسها هو وجودها لمحالها تاييد
لمذهب القائل بالاتحاد بين العرض والمحل بان المفهوم من كلام
ابن سينا اتحاد وجود العرض والمحل واتحاد الوجود بين الشيأين
يستلزم اتحاد ذاتيهما فان المتباينين لا يتحدان عنده ايضا وهذا فى
غاية الفساد فان الشيخ برئ جزما مما ينسب اليه المؤيد فان القول
باتحاد الذات والوجود بين الحال والمحل من الافاحش وفى معنى عبارته
تبعية وجود الحال للمحل ويمكن ان يكون تاييدا لكون معنى المشتق
قدرا ناعتا فان تبعية الوجود هو المصحح للنعتية وفيه بعد بعيد
عند من له عقل سليم ولعمرى ان المصنف لم يات بما يميز الحق عن الباطل

تتمة قول القائل بالاتحاد بين العرض والعرض والمحل

بل يأتى بالفاظ دائرة بينهما ومن العجائب ما ذكره فى الحاشية يرد
على ما ذهب اليه الشيخ اعنى كون وجود الاعراض فى انفسها
هو وجودها لمحالها انه يلزم ان يكون النقطة المشتركة بين الخطين
مثلا موجودة بوجودين فان وجودها لهذا الخط غير وجودها
لذلك الخط وبطلان اللازم من البديهيات وللشيخ ان يقول على
ما ذهب اليه الجمهور وان لم يلزم كون الشئ الواحد موجودا بوجودين
لكن يلزم قيام العرض الواحد بمحلين فى هذه الصورة فما هو جوابكم فهو جوابنا
وغاية ما يقال فى التفصى عن الفريقين ان بطلان التالى ممنوع على طريق
التداخل فان النقطة الواحدة انما تعرض للخطين من حيث اتحادهما
فى المبدأ والمنتهى انتهى **اقول** لا فرق بين قول الشيخ والجمهور فى المعنى
والمؤدى فان معنى قول الشيخ ان وجود الاعراض فى انفسها هو وجودها
لمحالها ان وجود الحال بعينه تابع للمحل واللام فيه للصلة لا ان وجود
الحال فى نفسه هو الوجود الرابطى الغير المستقل فانهما متغايران بالضرورة
وقد يقال لهذا الوجود المستقل للاعراض وجود رابطى بمعنى كونه تابعا
للمحل وهذا المعنى من الرابطى معنى آخر غير الرابطى الغير المستقل بالمفهومية
والجمهور لا ينكرون التبعية لوجود الحال للمحل بل يصرحون فزعم اكثرهم
الفرق بينهما كما زعمه المصنف باطل ولا اشكال بالنقطة المشتركة بين
الخطين اصلا فان النقطة الموهومة المنتزعة من الخط المتصل الواحد
حين القسمة الوهمية محلها الخط المتصل الواحد وحالها كحال سائر
الانتزاعيات نعم ننتزع الخطين من الخط المتصل الواحد مع تلك
النقطة وهى مشتركة بينهما بمعنى انها مبدأ الكل ومنتهى الكل ومحل
النقطة والخطين الموهومين هو الخط المتصل الواحد واما فى صورة

تتمة قول القائل بالاتحاد بين العرض والعرض المحل

الفصال الخطين وتداخل نقطتيهما فلا اشكال ايضا فان هناك نقطتين
موجودتين بوجودين قائمين بمحلين نعم اشتراكهما في الحيز والوضع
والاشتراك فيهما لا يوجب التوحد في الوجود كما صرح في موضعه
فالسوال والجواب الذي ذكره في غاية التفصي كل منهما تخييل خال
عن التحصيل عند من له ادنى توقد في الذكاء ومهارة في الطبعي والرياضي

فالكليات خمس اي خمس.

قديمی کتب خانہ
مقابل آرام باغ
کراچی ۱

بيان الكليات الخمس وتعريف الجنس وتقسيمه

Marfat.com

بسم الله الرحمن الرحيم

الفوائد البهية

في

تراجم الحنفية

ويليها

طرب الاماثل بتراجم الافاضل

للإمام أبي الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي

رحمه الله تعالى

الناشر

قديمي كتب خانه - آرام باغ - مقابل - كراچی

Marfat.com